كتاب الثورات العربية

المثقفون والسلطة و الشعوب

دار العين للنشر

فخري صالح



كتاب الثورات العربية

المثقفون والسلطة والشعوب

كتاب الثورات العربية
المثقفون والسلطة والشعوب

فخري صالح

الطبعة الأولى/ ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م

دار العين للنشر
٤ ممر بهلر - قصر النيل - القاهرة
تليفون: ٢٢٣٩٦٢٤٧٥، فاكس: ٢٢٣٩٦٢٤٧٦
E-mail: elainpublishing@gmail.com

الغلاف: محمد عبد العزيز

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٣١٠٦ /٢٠١٢
I.S.B.N : 978 - 977 - 490 - 198 - 0

كتاب الثورات العربية

المثقفون والسلطة والشعوب

فخري صالح

دار العين للنشر

دار الكتب والوثائق القومية

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

صالح، فخرى.

كتاب الثورات العربية: المثقفون والسلطة والشعوب/ فخرى صالح.

دار العين للنشر: الإسكندرية، ٢٠١٣

ص؛ سم.

تدمك: ٩٧٨ ٩٧٧ ٤٩٠ ١٩٨ ٠

١- العالم العربي - الثورات.

أ- العنوان

٩٥٣

رقم الإيداع/ ٢٣١٠٦ / ٢٠١٢

المحتويات

تنويه

يتضمن هذا الكتاب، الذي كتب على وقع أحداث الثورات والانتفاضات والاحتجاجات العربية خلال عامي 2011 و2012، سلسلة من المقالات التي تسعى إلى تشريح العلاقة التي تربط المثقفين بالسلطة من جهة والشعوب من جهة أخرى. وقد حاولت ترتيب المقالات حسب موضوعاتها وبؤر تركيزها، لكنني في الوقت نفسه سعيت إلى الحفاظ على تسلسل نشرها في عدد من الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية العربية.

تتسم هذه المقالات بالحماسة الشديدة للتحولات الجارية في الوطن العربي، وتحتفي بخروج مارد الشعوب من قمقمه، رغم التراجعات والانتكاسات التي شهدناها في أعقاب الثورات والانتفاضات. بهذا المعنى فإن ما كتبته هنا لا يتقصد تقديم تحليل للثورات العربية، بل تسجيل مشاعر مثقف عربي، ينوس بين الرجاء والقنوط، تجاه ما حدث ويحدث، والتأكيد على أن يكون المثقف منخرطا في هذه الثورات والانتفاضات، مدافعا صلبا عنيدا عن الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، وحاملا لرسالة سياسية اجتماعية، لا مجرد مراقب للعالم من حوله، يقوم بوظيفته الإبداعية منسحبا إلى برجه العاجي.

فخري صالح

عمان 5 أيلول 2012

تقديم أول

العرب الآن: ما بعد الثورات

لا يبدو من الأحداث الجارية أن الثورات والانتفاضات العربية حققت النتائج المأمولة التي قامت من أجلها. ما يبدو واضحا في الحقيقة هو أن العالم العربي دخل في حالة من عدم الاستقرار وتنازع الشرعيات، وغموض المستقبل. فالنظام القديم لم يرحل وتتقوض أركانه بالفعل، كما أننا لا نستطيع القول إن نظاما سياسيا عربيا جديدا مختلفا بدأ في التشكل. إن النظام القديم يعيد ترتيب أوراقه، حتى في غياب رأسه ورموزه، أو أنه يصارع للبقاء: بالحديد والنار، أو بالدهاء والحيلة، أو بتقديم تنازل هنا أو تنازل هناك، في محاولة لتجنب خسارة كاملة. هناك بالطبع عوامل داخلية تتصل بطبيعة النظام العربي، ووجوهه المحلية والإقليمية، كما تتصل بلعبة الأمم، وعاملي النفط وإسرائيل، وهي جميعا تؤثر سلبا في عملية انتقال الشعوب العربية إلى ما بعد الانتفاضات أو ما بعد الثورات، للتوصل إلى عقد سياسي اجتماعي جديد يقوم بين السلطة والشعب.

لكن حال المراوحة هذه، أو التوتر العميق الذي ينذر بانفجارات متجددة وانتفاضات وثورات تلي الانتفاضات والثورات التي حصلت، لا تعني أن العالم العربي مازال مقيما في ماضي النظام العربي وآليات اشتغاله. ثمة نقلة واسعة حدثت سوف تؤثر مستقبلا في الحياة السياسية الاجتماعية العربية، وتعيد السلطة إلى الناس بحيث يكون الحاكم من الناس وفي خدمتهم، موظفا مدنيا civil servant نحكم عليه من خلال تطبيقه القانون والتزامه بالعقد الاجتماعي المتفق عليه، لا مستبدا، عادلا أو ظالما، كما جرت العادة في تصنيف الحاكم العربي على مدار عصور وعصور. لقد حققت الثورات والانتفاضات العربية انعطافة جذرية على صعيد السياسة والمجتمع، خصوصا فيما يتعلق بمفهوم تداول السلطة

والديموقراطية السياسية ومسألة الحريات. صحيح أن التشريعات في العالم العربي، على تفاوت بين الدول والأنظمة، لم ترسّخ بعد هذه المفاهيم، لكن ما تحقق هو أن هذه العناوين صارت أساسية في الحياة السياسية العربية، ولا مجال لتجاوزها. لا عيش بلا ديموقراطية، أو عدالة اجتماعية، أو كرامة ومواطنة فعلية، أو حرية. ولتحقيق هذه العناوين يجب التحشيد حولها، والتمسك بها، حتى لا تحل سلطة محل سلطة، أو نظام محل نظام، فنقع في أحضان استبداد جديد يرفع شعارات مختلفة لكنه يخنق، في الوقت نفسه، أنفاس الناس، ويغتصب حرياتهم. ما يحمي من هذا المصير المفجع للثورات هو التمسك بما تحقق، والبناء على النتائج التي أدى إليها الحراك الجماهيري خلال العامين السابق والحالي اللذين نقلا العالم العربي من ضفة إلى ضفة، من زمان الاستبداد إلى وعد الحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

المشكلة تتمثل في كوننا لا نؤمن بالتراكم، بالبناء على ما سبق، ونظن أن الأشياء تتبدل في لحظة، بين ليلة وضحاها. المشكلة أننا نريد حرق المراحل والحصول على الثمرة قبل مباشرة الزرع. لعل ذلك هو السبب الكامن وراء هذا اليأس المقيم من أن ما حصل تكاد تذروه الرياح، فلا شيء تغير سوى بعض الوجوه والمسميات، والنظام العربي القديم مازال صامدا لم يتغير و لم تتبدل أفعاله. لكن الحقيقة تقيم في مكان آخر: في العمل المستمر، في أن يبقي العرب عيونَهم مفتوحة على المستقبل، ويتمسكوا بالعناوين التي قاموا من أجل تحقيقها بالانتفاضات والثورات. دون ذلك سيتحول الربيع العربي إلى خريف قارس، وتصبح رياح التغيير رياحا سموما تذرو العناوين والمصائر، وتقضي على البلاد والعباد.

لكن، ولكي لا يتحول ربيع العرب إلى شتاء قارس، علينا أن نؤمن أن الحال لا يتغير بين يوم وليلة، ولا يحصل الناس على ما يتمنون بمجرد التمنّي. تجارب البشر على مدار العصور تدل على أن التاريخ تراكم، وأن العمل هو الذي يجعل هذا التراكم ممكنا، وأن البشر هم من يصنعون تاريخهم بأنفسهم.

دون الإيمان بدرس التاريخ سوف يتردّى حال الجماعات والشعوب والأمم من قاع إلى قاع، ولن يحدث أي تغيير نحو الأفضل. لكن العرب، منذ الثورتين التونسية والمصرية اللتين أطاحتا بالطغيان وحكم الفرد المتسلط المتجبر، قرروا أن يتغيروا ويبدؤوا عصرا جديدا يكون للناس فيه كلمة في من يحكمهم وفي شكل الحكم الذي يرتضونه لأنفسهم. على

هذا الأساس انبنت أشكال الاحتجاج والانتفاضات والثورات، بغض النظر عن المسميات التي نتوافق أو نختلف على إطلاقها على ما حدث في العالم العربي منذ نهايات عام 2010. التغير ومحاولة القطع مع الماضي الرديء، وحالة العطالة التاريخية التي دخلها العرب منذ ما يزيد عن ثلاثين عاما، بسبب أنظمة حكم مستبدة فقدت شرعيتها وعاثت فسادا في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للعرب في هذا الزمان، هي الغايات القريبة التي سعى العالم العربي إلى تحقيقها، من خلال وعي المواطن بحقوقه الدستورية والعامة التي تكفلها له الشرائع المختلفة، وكذلك من خلال الضغط لتشكيل لوبيات سياسية اجتماعية ثقافية يكون هدفها تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الانتفاضات والاحتجاجات المختلفة. إن التراكم هو الذي يكفل التقدم إلى الأمام، رغم أن التاريخ ماكر ويتسم بعودات وانتكاسات تفرض نفسها على حركة التقدم. سوف يعاني الناس في الفترات الانتقالية من الحيرة والارتباك والبحث عن صيغ العيش التي يتوافقون عليها، كما أنهم سيعانون من سوء الأوضاع الاقتصادية والبلبلة السياسية وتناقض البرامج السياسية، لأنهم طالعون من بئر الطغيان العميقة، يتصارعون فيما بينهم للعثور على شكل النظام السياسي الذي يعتقدون أنه الأمثل. تلك هي ضريبة الثورات والتحولات العاصفة التي تضرب المجتمعات وتغيّر واقعها السياسي والاجتماعي والثقافي، كما تغير الأفكار والقناعات. ومع ذلك، فلا شك أن الجميع سوف يتغيرون: اليمين واليسار، الاشتراكيون والليبراليون والسلفيون والإسلاميون الوسطيون والمتطرفون. سيحصل ذلك بغض النظر عن اتجاهات هذا التغير، وأنا متفائل بأن ذلك سيكون لصالح المجتمعات العربية في المستقبل، لأن العطالة التاريخية، وتردي العالم العربي من قاع إلى قاع، خلال السنوات الماضية، عطّل عجلة التقدم في العالم العربي، وأفسد الحياة السياسية والثقافية، وأعاق فرص النمو الاقتصادي، وشوه البنى الاجتماعية وأحلّ فئات طفيلية فاسدة محل قوى الإنتاج الحقيقية في المجتمع، فتضخمت الثروات في أيدي فئة قليلة من الناس فيما رزحت قطاعات واسعة في المجتمع تحت خط الفقر، وانحدرت الحال بالطبقة الوسطى حتى تآكلت وكادت تختفي. كل ذلك أحدث تشوهات تهدد لا المجتمعات فقط بل تهدد وجود الدول نفسها التي أوهمت الناس أنها قامت على أساس من التعاقد الاجتماعي الذي يحفظ كيان الدولة ويحقق استقرار المجتمعات في الوقت نفسه.

ما يحتاجه العرب الآن هو التمتع ببصيرة تاريخية، فلا تتصارع التيارات السياسية، والفئات الاجتماعية، والطوائف والمذاهب والعقائد الفكرية، للاستئثار بالسلطة، بل تسعى

هذه المكونات المختلفة للوصول إلى ديموقراطيات توافقية تأخذ في الحسبان الحاجات السياسية والثقافية للمجتمعات، وواقع السياسة الدولية، وضرورة التوصل إلى نوع من الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يضمن حقوق جميع الفئات التي تكوّن المجتمع.

ومع ذلك فإن ثمة نذرا واضحة تشير إلى أن الخاسر الأكبر، في هذه التحولات التي عصفت بالعالم العربي، هو القيم والأيقونات التي قامت الثورات والانتفاضات والاحتجاجات الجماهيرية من أجل تحقيقها؛ أي الحريات العامة والفردية بما في ذلك حرية الرأي والتعبير والاعتقاد. فما حدث، ومازال يحدث، في البلدان التي حصل فيها التغيير، وتلك التي لم يحصل، يشير إلى هجمة غير مسبوقة على حرية التعبير والرأي وحريات الأفراد العامة؛ في تونس وفي مصر، وكذلك في ليبيا والجزائر، وصولا إلى أماكن أخرى كثيرة من العالم العربي الذي يتوق إلى الحرية (التي يُدقّ بابها بكل يد مضرّجة)، يجري التضييق على هذه الحريات سواء من قبل الدولة أو من قبل بعض التيارات السياسية أو الاجتماعية التي لا تؤمن أصلا بديموقراطية الرأي والرأي الآخر، ولا ترى أن الحرية حق مكفول للناس في الدساتير والقوانين وشرعة حقوق الإنسان العالمية. ما يبدو مهددا أيضا هو الحقوق الثقافية والفنية والفكرية، أي حرية الإبداع وتحرير العقل والإرادة من كابوس الرقابة والنهي والمنع والقول إن هذا يجوز وذلك لا يجوز. تمارس هذه الرقابة، التي أصبحت شأنا من شؤون الماضي في أصقاع كثيرة من هذا العالم الواسع، الدولُ والجماعاتُ والأفراد، ظنّا منهم جميعا أنهم يملكون الحقيقة ومخولون بكسر الأقلام وكمّ الأفواه والتضييق على عباد الله.

تتجلى الهجمة على حريات الرأي والتعبير، بمبرر ودون مبرر، من خلال غلق المنابر الصحفية وحبس الصحفيين، والحكم على المثقفين والفنانين بالسجن بدعاوى تعديهم على الحرمات الدينية أو الوطنية أو التقاليد المرعية في مجتمعاتهم. كما تتجلى في طرح مشاريع قوانين لتقييد الصحافة وتكميم فمها، أو من خلال الهجوم على المسارح ودور العرض السينمائي والندوات الثقافية بالسيوف والبلطات، في ظاهرة تثير الرعب حقا من إمكانية دخول العالم العربي حالة من الانفلات وجنون التطرف والاعتقاد بامتلاك الحقيقة من لدن جماعات تكفيرية تذكر بحكم طالبان في أفغانستان الذي دمر تماثيل بوذا لأنها أصنام (!) لا تراثٌ ثقافي إنساني ينبغي أن يحافظ عليه ويصان من عبث الإنسان وكوارث الطبيعة.

هكذا ينوء ملف الحريات تحت ثقل الضغوطات التي يواجهها بين عقلية الدولة الأمنية العربية، التي تسعى إلى كمّ الأفواه لكي لا تنطق بما يخالف الرأي المستبد الأوحد لأهل الحكم والسلطة، سواء أكانوا من السابقين أم من اللاحقين الذين حلّوا محلهم، والجماعات المتطرفة العنيفة التي لا تتورع عن قتل العرب والمسلمين بدعوى مخالفتهم لشرع الله كما تفهمه تلك الجماعات وتبشر به.

هذا متوقع بالطبع في المراحل الانتقالية من الثورات والانتفاضات الجماهيرية، سواء أدت هذه الثورات إلى بعض التغيير أم لم تفعل. لكن لا ينبغي أن يتحول المتوقع إلى واقع صلد قاس نستسلم له ونخافه، أو حتى يدافع عنه البعض بداعي تحقيق الاستقرار أو طلب السلامة. فهذه في الحقيقة خيانه لكل ما بشر به الربيع العربي من أفق واسع للحريات العامة والفردية، وتحرر من قيود الخوف وسلاسل العبودية التي كبلتنا بها الدولة التسلطية العربية فأوردتنا، وأوردت نفسها، موارد التهلكة.

علينا أن نتنسّم هواء الحرية الذي هبّ علينا في ربيع العرب، حتى لو بدا أن هذا الربيع قد تحول إلى خريف تساقطت فيه الأوراق، أو شتاء قارس يسحق عظامنا. فالحرية ضرورة وليست ترفا كما تعتقد الدول المستبدة أو الجماعات المتطرفة التي تحلم بحكم هذه المنطقة من العالم وتسعى إلى إعادتها إلى غياهب التاريخ. هذا زمان مضى ونتمنى أن لا يعود.

تقديم ثانٍ

ربيع عربي أم ربيع إسلامي؟

على الرغم من أن القوى التي صنعت الثورات والانتفاضات، وحملت على كاهلها الثمن الباهظ للاحتجاجات، هي قوى شبابية عصرية متفتحة، استخدمت وسائل الاتصال الفائقة الحديثة لتجييش الناس، إضافة إلى تيارات سياسية علمانية ويسارية وليبرالية، فإن نتائج الربيع العربي جاءت بما لا تشتهي السفن. لقد دفعت بالإسلاميين، إخوانا وسلفيين، إلى مقدمة المشهد السياسي في العالم العربي، وبرهنت صناديق الاقتراع على أن ميادين التحرير العربية قادرة على إسقاط أنظمة الاستبداد لكنها غير قادرة على المجيء بمن صنعوا الثورة لحكم البلاد. هذا ما حصل في تونس، ومصر، واليمن، وقد يحصل في بلدان عربية أخرى في المدى المنظور. إن من يصنعون الثورات لا يقطفون ثمارها، بل يأتي آخرون من الصفوف الخلفية ليمسكوا بالزمام.

انطلاقا من التصور السابق، لن تبقي العاصفة السياسية التي ضربت المنطقة على الهياكل السابقة التي قامت عليها الحياة العربية خلال نصف القرن الماضي. هناك لاعبون جدد سيحلّون محل اللاعبين الذين شكلوا بنية الأنظمة التي سقطت، أو أنها في طريقها للسقوط، أو على الأقل فإن تلك الأنظمة تبدو مجبرة على التحول والتغير من داخلها. وسوف يؤدي هذا التغير إلى قيام منظومات سياسية واستراتيجية ومجتمعية وثقافية، بعضها موجود بالفعل، ولكن وجود لاعبين جدد، يؤمنون برؤية مختلفة للعالم، سيغير كثيرا في الفضاء الجيو سياسي والاجتماعي للعالم العربي. فما كان حلما بالنسبة للتيارات الإسلامية أصبح الآن حقيقة واقعة لا مجال للشك فيها، وهي الآن أمام مسؤولية تاريخية في الحكم وإعادة النظر في ميراث الاستبداد الذي حكم العالم العربي لما يزيد عن خمسين عاما. ولا شك في أن هذا

الميراث، بغض النظر عن الاستبداد والتسلط والفساد والفوضى الإدارية، قد أرسى أشكالا من التنظيم الإداري والتسيير الاقتصادي والرؤية السياسية التي اكتسبت نوعا من الثبات خلال العقود الماضية، وقد تحدث الخلخلة في أشكال التنظيم هذه بلبلة في المجتمعات العربية إن لم يستطع الإسلاميون إيجاد بدائل مقنعة ومنتجة تنسجم مع قناعاتهم السياسية والعقدية والفكرية والسياسية. نحن إذن أمام تحول تاريخي يحمل في رحمه تقدما وتراجعات وجدلا واسعا لا ندري أين سيصب في النهاية.

لقد استطاعت تيارات الإسلام السياسي أن تستفيد من أحداث الربيع العربي لتمسك بمقاليد السلطة في عدد من الدول العربية. وليس هناك أي سيناريوهات متخيلة لتخفيف اندفاع الإسلام السياسي في اتجاه حكم العالم العربي. الانقلابات العسكرية ولت إلى غير رجعة، وما من قوى سياسية أخرى، يسارية أو ليبرالية، قادرة على منافسة التيارات الإسلامية، بألوانها المختلفة، على صناديق الاقتراع. لقد تآكلت تيارات اليسار في العالم العربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة لأسباب عديدة، من بينها مهادنة هذه التيارات للسلطة (ومثالا مصر وسوريا خلال نصف القرن الأخير بارزان ودالان على تخلي اليسار عن مهماته التاريخية التي نذر نفسه لها). يعود هذا التآكل إلى قمع السلطة لليسار وتهميشه، من خلال الاستعانة بتيارات الإسلام السياسي حينا، وتخويف اليسار من هذه التيارات، بحيث ضمنت السلطة ولاء اليسار حينا آخر. أما التيارات الليبرالية فقد ضعفت لمشاركتها في صنع سياسة الدولة العربية الحديثة وانضوائها في منظومة الفساد ونهب المال العام، خلال العقود الثلاثة الأخيرة. بهذا المعنى تُركت الساحة لتيارات الإسلام السياسي، بألوان طيفها المعقدة، بدءا من جماعة الإخوان المسلمين وليس انتهاء بالتيارات الجهادية والمؤمنين بفكر القاعدة.

هكذا تبدو الخارطة السياسية للعالم العربي الآن، مهيمَنا عليها من قبل الأحزاب والجماعات الإسلامية، التي عملت، في غياب أنوية صلبة لتيارات سياسية علمانية، يسارية، أو ليبرالية، على استقطاب القواعد الشعبية المتدينة بالأساس، والتي أنهكتها سياسات الليبراليين الجدد الذين باعوا القطاع العام لصالح طبقة فاسدة شرهة ناشئة من الأغنياء الجدد. لقد هيأت السلطة العربية، المستبدة والفاسدة، المسرح لصعود الإسلاميين وتسلمهم مقاليد السلطة.

مشكلة الإسلاميين أنهم لم يجربوا في الحكم سابقا، إذا وضعنا جانبا السودان التي انتهى حكم الإسلاميين فيها إلى التفريط بجنوب السودان وقيام دولة جديدة علاقاتها متوترة

بشمالها. ولهذا السبب لا نعرف ما الذي سيؤول إليه حال الدول التي نجحت فيها التيارات الإسلامية المختلفة في الوصول إلى السلطة. إن المستقبل مفتوح على الاحتمالات، ولا نريد أن نحكم على الشعارات المرفوعة من قبل الإسلاميين، أو على الهواجس التي تنتاب العلمانيين، من ليبراليين ويساريين في العالم العربي، كما أنها تساور الغرب أيضا، فيما يتعلق بشكل الحكم في العالم العربي خلال السنوات المقبلة. سبب إرجاء الحكم على هذه التجربة، التي لم نختبرها و لم نختبر نجاعتها، يتصل بعدم وجود مثال سابق نقيس عليه، كما أنه يتصل بتعقيدات الأوضاع السياسية (علاقة العالم العربي بأمريكا والغرب، وإيران، وموقف الإسلاميين من إسرائيل ومعاهدات السلام، ومستقبل هذه المعاهدات، وعلاقة الحكم المدني بالجيش في السنوات المقبلة)، وكذلك بالأوضاع الاقتصادية الصعبة في الدول العربية التي نجحت فيها الثورات وصعد فيها الإسلاميون إلى السلطة، أو أنهم أصبحوا قاب قوسين أو أدنى منها. هناك عوامل معقدة سوف تتحكم في هاتين المسألتين: العلاقات السياسية الخارجية، وفي القلب منها نظرة الإسلاميين إلى العامل الإسرائيلي، ورؤيتهم لعملية التسيير الاقتصادي.

لكن صعود الإسلاميين لا يعني بالضرورة اختفاء القوى الأخرى، بتلاوينها المختلفة، أيديولوجية كانت أو مناطقية أو طائفية أو قبلية أو عشائرية. فما نشهده الآن، وما سنشهده في الأيام المقبلة، هو تنامي هذه العصبيات التي ستنافس الإسلام السياسي أو تحاربه أو تتحالف معه. كما أن ذلك سيفعّل أدوار التيارات العلمانية والليبرالية في العالم العربي للجم المدّ الجارف للإسلاميين الذين يشكلون الآن الجهات المنظمة الأساسية في المجتمعات العربية. وليس هناك أمام قوى اليسار والعلمانية السياسية والليبرالية سوى النضال لاستقطاب الجماهير التي ستجد في ممارسات الإسلام السياسي ضاغطا على الحريات الفردية في المستقبل القريب. وعلى تلك القوى أن لا تكرر أخطاءها السابقة في الاقتراب من السلطة لتحقيق مكاسب شخصية أو فئوية، لأن انتهازيتها السياسية في الماضي قد سحبت من رصيدها وجعلت صورتها تتآكل وتشحب في عيون الناس.

إن التخوف من حكم الإسلام السياسي في العالم العربي لا ينبع بالأساس من السياسات الاقتصادية، والتوجهات الخاصة في السياسات الإقليمية والدولية، بل من توجهاتها الاجتماعية والتعليمية والتربوية والثقافية، ونظرتها الرجعية المتخلفة إلى حقوق المرأة والحريات الفردية، والمسائل الفنية والثقافية، ما سيؤثر سلبا على التطور السياسي والاجتماعي والتعليمي

والثقافي للعالم العربي خلال العقود المقبلة. لكن هذه الهندسة الاجتماعية المدمرة، التي قد تلجأ إليها السلطات الإسلامية الحاكمة، في بعض البلدان العربية، سوف يهدد وجودها ويأكل من رصيدها ويضعف حضورها في أي انتخابات برلمانية تالية. فالعالم العربي يتكون من تشكيلات اجتماعية، وعمرية، وطائفية، وإثنية، وثقافية، متعددة ومتنوعة، ومن الصعب فرض رؤية إسلامية ضيقة الأفق على هذه التشكيلات المتنوعة الغنية، وإلا أعاد الإسلاميون إنتاج الاستبداد السياسي والتسلطية العربية التي وفدت مع أنظمة الحكم التي ولدت بعد الاستقلال عن الاستعمار. وهو ما سيؤدي إلى حدوث احتجاجات وانتفاضات وثورات ستجتاح الدول التي نجحت فيها القوى الإسلامية في الوصول إلى الحكم.

في معنى المثقف وبحثا عن دوره
في الثورات العربية

المثقف في أزمنة التغيير وانتفاضة الجماهير

ولد المثقف في نهايات القرن التاسع عشر، بعد احتدام الجدل حول ما يسمى "قضية درايفوس"، الضابط الألزاسي اليهودي في الجيش الفرنسي الذي اتهم عام 1894 بالخيانة وإفشاء أسرار فرنسا العسكرية للسفارة الألمانية في باريس. وبعد نفي ألفريد درايفوس خارج فرنسا والحكم عليه بالحبس المؤبد انفجرت في فرنسا الاحتجاجات وانقسم المجتمع إلى من هو مع درايفوس ومن هو ضده، بعد أن تبين أن القضية مدبرة وأن المتهم الحقيقي ضابط فرنسي آخر. وقد وصف الكتاب والعلماء الفرنسيون، مثل أناتول فرانس وهنري بوانكاريه، الحكم على درايفوس بأنه نابع من التحيز ضده كيهودي واللاسامية التي كانت لها معاقل قوية في فرنسا في نهايات القرن التاسع عشر.

لكن الرسالة التي وجهها الروائي الفرنسي الشهير إميل زولا إلى الرئيس الفرنسي فيليكس فور Felix Faure ونشرت في صحيفة L'Aurore في الثالث عشر من شهر كانون ثاني 1898 هي التي فجرت القضية. فقد دافع زولا عن درايفوس متهما الحكومة الفرنسية باللاسامية وسجن درايفوس دون وجه حق، ما أثار الحكومة الفرنسية ضد زولا الذي هرب متوجها إلى إنجلترا بعد الحكم عليه بالسجن، و لم يعد إلى فرنسا إلا عام 1899.

يدشن تاريخ نشر رسالة إميل زولا يوم ميلاد مفهوم المثقف، أي الكاتب أو الفنان المهتم بالشأن العام والمدافع عن المظلومين، ومن ينذب نفسه لتصحيح الأخطاء التي ترتكبها السلطة أو المجتمع. لقد سعى إميل زولا، ورفاقه من المدافعين عن درايفوس، إلى تعيين دور مختلف للكتاب والفنانين والعلماء والأكاديميين؛ أي النزول من البرج العاجي إلى الشارع، والانتقال

من رعاية الأمير أو الدولة إلى الانخراط في الحياة العامة، والاعتماد في عيشهم اليومي على ما يكسبونه من بيع كتاباتهم وعملهم للجمهور. ففي تلك اللحظات الفارقة من تاريخ أوروبا أصبح للمثقفين دور بارز في مواجهة سلطة الدولة وسلطة المجتمع.

في هذا السياق من ولادة مفهوم المثقف سعى المناضل والمنظر الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي إلى تقسيم المثقفين إلى تقليديين يدافعون عن النظام والأفكار السائدة، وعضويين يعبرون عن وعي طبقتهم الاجتماعية ويلتصقون بطموحاتها وأتواقها. وقد كتب غرامشي تأملاته هذه وهو يقبع في سجنه الصقلي فيما أصبح يدعى "دفاتر السجن". يقابل تنظير غرامشي موقف الفيلسوف والكاتب الفرنسي جان بول سارتر من دور المثقف الملتزم، الذي يحمل رؤية فلسفية وجودية، في الدفاع عن أفكاره وقضايا المعذبين في الأرض. كما يقف على النقيض منه أفكار المفكر الفرنسي جوليان بندا، الذي يؤمن بالدور الرسالي للمثقف في كتابه الشهير الصادم "خيانة المثقفين". وما يلفت انتباه إدوارد سعيد، في كتابه "تمثيلات المثقف" (1993)، في تحليل جوليان بندا لدور المثقف، هو التشديد على دور المثقف الرافض القادر على قول الحقيقة للسلطة. وإذا كان سعيد يفضل منظور أنطونيو غرامشي في تحليله لوظائف المثقفين فإننا نستشعر في خطابه ميلا إلى ما يمثله بندا، وانجذابا إلى نبرة المفكر الفرنسي الرافضة الغاضبة. يقول سعيد إن على المثقف أن "يطرح على الناس الأسئلة المربكة المعقدة، وأن يواجه الأفكار التقليدية والعقائدية الجامدة (لا أن ينتج هذه الأفكار ويمارس تلك العقائد)، أن يكون شخصا لا تستطيع الحكومات أو الشركات اختياره والتعاون معه بسهولة، شخصا تكون علة وجوده هي تمثيل الناس المنسيين والقضايا التي تم إهمالها بصورة متكررة أو أنها كنست وخبئت تحت البساط. إن المثقف يقوم بهذا الدور استنادا إلى مبادئ كلية شاملة: إذ من حق البشر أن يعاملوا، فيما يتعلق بالحرية والعدل، استنادا إلى معايير سلوكية لائقة من قبل القوى العالمية أو القومية، وأنه ينبغي إثبات الانتهاكات، المتعمدة أو غير المتعمدة، لهذه المعايير ومحاربتها بشجاعة."

في المقابل يتحدث عالم اللغة والمفكر والناشط الأمريكي الشهير نعوم تشومسكي عن إمكانية إفساد السلطة للمثقفين واستغلالهم وتلويثهم وجعلهم يتخذون مواقف مخالفة لأدوارهم التي ينبغي أن يقوموا بها؛ كما أنه يتهم المثقفين بأنهم في حالات كثيرة دعموا السلطة ونفذوا ما طلبته منهم، بغض النظر عن نوع تلك السلطة، سواء كانت دولة أو شركة أو جماعة من جماعات المصالح.

إن ما يدفعني إلى تقديم هذه العجالة فيما يتعلق بمفهوم المثقف وأدواره هو ما حدث في تونس ومصر من ثورة على النظام القائم ودعوة إلى التغيير والعدالة الاجتماعية وحرية التعبير والرأي، ومحاكمة الفساد، والخروج من حكم القمع والاستبداد والدوس على كرامة الناس.

إن المثقف، بحكم دوره ورسالته وما نذر حياته له، عادة ما يكون قريبا من نبض الناس. لا يمنعه عن تحقيق تلك الرسالة سوى الخوف على نفسه ومصالحه من الأذى. لكن المثقف إذا تحول إلى جزء من نظام العرض والطلب في السوق انتفى دوره كمثقف؛ في هذه الحالة يمكن أن نسميه خبيرا أو أكاديميا أو عالما في تخصصه، لكنه يتجرد من صفة المثقف. لهذا لا ينطبق وصف المثقف على الكتاب جميعا، بل على المشاركين في الشأن العام ومن يجهرون بأصواتهم في الذود عن الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية للناس.

في ضوء هذا المعنى الذي اكتسبه مفهوم المثقف عبر ما يزيد عن قرن من الزمن، في ثقافات العالم جميعا، يبدو العاملون بالكلمة والريشة وطوائف المشتغلين في المسرح والسينما والدراما التلفزيونية، والباحثون والأكاديميون، والعاملون في الصحافة، وكتاب الأعمدة الصحفية، شريحة واسعة ممن يمكن أن نطلق عليهم وصف المثقفين إذا نذروا أنفسهم لنقد الظلم والفساد والظواهر التي تدل على غياب العدالة وقمع حريات التعبير في مجتمعاتهم. وهم مطالبون لذلك بقول كلمتهم وعدم تفضيل مصالحهم الشخصية على مصالح الفئات العامة من الشعب.

ما حدث، ومازال يحدث، في مصر وبقية البلدان العربية يدعو المثقف العربي إلى إعادة التفكير بدوره والالتحام مجددا بالشأن العام ومصالح الفئات والشرائح الأوسع والأقل حظا في المجتمعات العربية. لقد كانت الحقبة السابقة، والتي امتدت إلى ما يقرب من أربعين عاما، هي فترة استئناس المثقف وإغراقه في شبكة المصالح وتدجينه وإسكاته، لينسى دوره الفعلي والحقيقي في الدفاع عن الناس وقول كلمته للسلطة دون خوف. أصبح المثقف جزءا من واقع الخنوع واليأس والإحباط الذي خيم على العالم العربي؛ بل جزءا من الهزيمة الحضارية الشاملة التي استسلم لها العرب. لا أريد أن أقول إن معظم الأصوات الثقافية الحقيقية قد اشتريت، لكنها على الأقل أسكتت بطرق عديدة وحُيدت وغيب دورها وهمشت.

الآن هناك لحظة تاريخية تبزغ، وزمان جديد يهل على العرب يفرض على المثقف أن يعيد

التحامه بالناس ويقوم بدوره في الذود عن حقوقهم. ونحن نشهد الآن مظاهر هذه العودة في ميدان التحرير بالقاهرة. أعداد كبيرة من المثقفين في مصر تعتصم يوميا في ميدان التحرير لتقول نعم للتغيير. كتاب ومخرجون سينمائيون وممثلون وأكاديميون ورسامون أصبحوا جزءا لا يتجزأ من ثورة الشعب المصري الذي انتفض على الظلم والفساد والنهب والاستبداد والدوس على كرامته الإنسانية. إن المثقف يعود إلى دوره بعد عقود من التطويع والإغراء بالفتات وحبسه داخل تخصصه الدقيق وخبرته في النوع الإبداعي أو البحثي الذي تخصص فيه. هذا زمن المثقف إذا استطاع أن يتغلب على مصالحه ويدرك أهميته كضمير من ضمائر المجتمع.

عودة مفهوم الطليعة!

يطل مفهوم الطليعة الثقافية، وكذلك السياسية، برأسه حييا هذه الأيام، دون أن يجد في ما يكتب أو يقال على الشاشات أو في الإذاعات ما يسنده ويعيد له الألق الذي كان له قبل عقود من الزمن، خصوصا في فترة الستينيات التي شهدت ازدهار هذا المصطلح في الثقافة العربية. لكن دخول العالم العربي في مرحلة من الاستهلاك السريع للمصطلحات والمفاهيم الثقافية العابرة للمحيط، والواردة من بيئاتها الثقافية الفرنسية والإنجليزية والأمريكية، ألقى بظلال كثيفة على مفاهيم الطليعة والأدب والفن الطليعيين والمثقف الطليعي التي كانت تحتل المشهد الثقافي طوال ما يزيد على عقدين من الزمن على الأقل.

وعلى الرغم من أن مفهوم الطليعة عتيق في الثقافات الأوروبية إلا أنه حديث عهد في الثقافة العربية، كعادة المفاهيم والمصطلحات والمناهج التي ترد إلى الثقافة العربية بعد استنفادها في بيئاتها الأصلية، بسبب تأخر الاطلاع والترجمة، أو بسبب حاجة الثقافة العربية، أحيانا، لتبني هذه المفاهيم والمناهج والتصورات الثقافية.

يعود مصطلح الطليعة Avante–Guarde إلى الفرنسي أوليند رودريغ Olinde Rodrigues الذي يسعى في مقالته "الفنان والعالم ورجل الصناعة" (1825) إلى نصح الفنانين والمثقفين أن يكونوا طليعة الجماهير، قائلاً إن "قوة الفنون هي الطريقة الأسرع والأكثر فورية لتحقيق إصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية". وقد تبنت الثقافة العربية، وخصوصا التيارات الماركسية والقريبة من الماركسية، وكذلك الوجودية أو القومية المتأثرة بالوجودية، هذا المفهوم الشارح للطليعة الثقافية أو السياسية. ولم يتم النظر إلى التأويلات

الأكثر تعقيدا وغوصا على تحولات هذا المفهوم في الثقافات الغربية، خصوصا ما يتعلق بتحول الطليعة الثقافية والفنية إلى مجرد بهرجة شكلية امتصتها الفنون التجارية، وقامت بتطويعها، دون الأخذ بجوهر معناها السياسي والاجتماعي، لمصلحة ترويج ثقافة استهلاكية تُحلّ الشكل مكان المادة الفنية الأصيلة، ولا تعبأ بالدور السياسي الاجتماعي للمثقفين والفنانين. ويمكن العثور على هذا النقد الحاد للطليعة وفنونها، وطرق استخدامها في الفنون والآداب المعاصرة في ما كتبه ريناتو بوغيولي في كتابه "نظرية الفن الطليعي" (1962)، أو الناقد الأدبي الألماني بيتر بيرغر في كتابه "نظرية الطليعة" (1974)، أو الأمريكي كليمنت غرينبيرغ في مقالته "الفن الطليعي والكيتش" (1939)؛ إضافة إلى كتابات أعضاء مدرسة فرانكفورت الفلسفية الجمالية وخصوصا ثيودور أدورنو وماكس هوركهايمر، ومن قبلهم فالتر بنيامين في "العمل الفني في عصر الإنتاج الآلي" (1936)؛ وقد ابتكرت مدرسة فرانكفورت تعبير "الثقافة الاستهلاكية" Mass Culture بدلا من "ثقافة الكيتش" Kitsch التي استخدمها غرينبيرغ ليصف الثقافة الشكلية المظهرية التي سطت على مفهوم الثقافة والفن الطليعيين لتطوعهما لأغراضها التجارية.

كل هذا أصبح ماضيا في ضوء التحولات الكبرى في الإعلام والاتصالات وطرق النظر إلى الثقافة والفنون. لكن ما يهمنا هنا هو عودة مفهوم الطليعة الثقافية والسياسية ليطل برأسه مجددا في ربيع الثورات العربية. ونحن نقرأ كثيرا هذه الأيام عن غياب دور المثقف في الأحداث الجارية في الوطن العربي، وعدم قدرته على فعل ما ينبغي عليه فعله في أن يكون طليعة للثورات والانتفاضات والهبات الجماهيرية، كما كان من قبل أثناء التحرر من الاستعمار منذ بدايات القرن الماضي وحتى أوائل نصفه الثاني تقريبا. ونحن نحس حين نسمع مثل هذا الكلام، أو نقرؤه، نوعا من رثاء المثقف لذاته وشعوره بهامشيته، ووقوفه جانبا وهو يرى الشباب ممن يتواصلون على شبكات التواصل الاجتماعي يصنعون أكبر تغيير حدث في الوطن العربي منذ قرن تقريبا.

لكن من يتحدثون عن هامشية المثقف، وغياب دوره، ينسون أولا أن حال المثقف الآن هو حال الأحزاب السياسية وتكوينات المجتمع الأهلي التي طوعتها السلطة باستمالتها أو ترويعها والتضييق عليها عقودا متوالية من الزمن، فأصبح دور هذه الفئات في التغيير ضئيلا غير منتظر. كما أنهم ينسون كذلك أن العالم تغير، وأشكال التواصل بين الناس تحولت واندلعت فيها ثورة كبرى سبقت الثورات العربية، فهمشت أشكال التواصل العتيقة، وقلبت

مفهوم الكتابة والتلقي وطبيعة العلاقة بين المثقف والفنان من جهة والجمهور من جهة أخرى. مفهوم الجمهور نفسه تغير، فلم يعد في الإمكان الحديث عن علاقة ذات اتجاه واحد تبدأ من الكاتب، الفنان، الزعيم، وتنتهي في الطرف الآخر بالقارئ، المتلقي، الشعب أو الجمهور. هذه علاقة تسلطية تنتمي إلى العالم القديم، والدلالة على ذلك ما نراه اليوم على الشبكة الإلكترونية من حوار متعدد الاتجاهات يجري بين مستخدمين يقيمون على مسافة واحدة من بعضهم، فلا معلم أو زعيما أو قائدا أوحد يخاطب جمهورا يتلقى المعرفة أو الأوامر. إن الناس تتكلم وتتبادل الأفكار والمعلومات بحرية، بغض النظر عن مستوى هذه الأفكار وعمقها ورفعة شأنها. يكفي أن نطل قليلا على الموسوعة الإلكترونية الحرة (الويكيبيديا) في معظم لغات الأرض الحية لنرى كيف أن المعرفة صارت بلا ثمن، فعشرات الآلاف بل مئات الآلاف من الأشخاص يكتبون عن كل شيء مواد مميزة في معظم الأحيان تغني عن الرجوع إلى الموسوعات المتخصصة التي تتطلب منا دفع مبالغ كبيرة لاقتنائها. ومن يكتبون هذه المواد لا يسعون إلى ربح أو شهرة، فهم لا يعرّفون بأنفسهم ولا يحصلون على مال أو يصعدون في سلم الوظيفة أو سلم الترقية الأكاديمية.

ما أريد قوله هو أن مفهوم المثقف قد تغير. لقد أصابه التحول وحصلت فيه أيضا ثورة تشبه الثورات العربية التي تطالب بالتغيير والانتقال من عصر إلى عصر، من عصر الإقطاع السياسي إلى عصر الحرية والديموقراطية، ومن عصر احتكار المعرفة إلى عصر مجانيتها والحصول عليها دون عوائق. ولهذا على المثقف (هل يمكن أن أقول التقليدي؟) أن يعترف أن الزمان أصبح غير الزمان، وأنه صار واحدا من بين كثيرين يساوونه في المكانة، و لم يعد في الطليعة: يعلم ويوجه ويقود. تلك هي صيغة العصر وزمان الفيسبوك والتويتر والرسائل الإلكترونية السريعة والرسائل النصية القصيرة التي تجوب الأرض سابحة بين الشاشات ومنتقلة في الأثير. وليس في الإمكان العودة إلى الصيغ التقليدية للتواصل، وعلى المثقف أن يتنازل عن نرجسيته ويقنع أنه واحد من هؤلاء الذين يتظاهرون بعشرات الآلاف أو مئات الآلاف أو الملايين في الساحات العامة لينتزعوا حقوقهم ويغيروا أشكال العلاقة بين الحكام والمحكومين، المسؤولين والمسؤول عنهم.

مفهوم المثقف في الفضاء العربي الإسلامي

لا نعثر في التراث العربي على مفهوم المثقف كما تجلى في الزمان الحديث؛ بل إن هذا المفهوم لم يستخدم بمعناه المتداول الآن إلا منذ بدأ التواصل بين العرب والغرب في العصر الحديث. كما أن وصف "المثقفين" لم يستخدم ليدل على جماعة محددة تتخذ من الكتابة والتعليم وتوجيه الرأي العام عملا لها إلا في فترة متأخرة، خصوصا أن مفهوم المثقف حديث العهد في الحضارة الأوروبية، وقد خضع لتعديلات وتطويرات في الثقافة الغربية إلى أن استقر على معناه الذي يدل عليه في هذا العصر: أي كما استخدمه الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر في كتابه "دفاع عن المثقفين"، أو الإيطالي أنطونيو غرامشي في كتابه "دفاتر السجن".

وقد أعاد عدد من الباحثين العرب النظر في هذا المفهوم في ضوء الموروث، وحاولوا إيجاد مواز له في الثقافة العربية الإسلامية انطلاقا من الأدوار التي اتخذها فقهاء وكتاب وشعراء وفلاسفة في السياسة والمجتمع، حيث جرى مزج التحليل التاريخي لظاهرة المثقف بالتحليل السوسيولوجي ورد إشكالات الحاضر على الماضي. هذا ما يفعله كل من محمد عابد الجابري وعلي أومليل اللذين يعودان إلى ما يمكن تسميته الوظائف الموازية لمفهوم المثقف في التراث لتأويل الحاضر ومشكلاته. وبناء على هذا التصور يذهب علي أومليل في كتابه "السلطة الثقافية والسلطة السياسية" إلى أن مفهوم المثقف لم يرد ذكره في الحضارة العربية الإسلامية بمعناه الحديث. وهو ينظر من ثمّ في الوظائف الموازية لوظيفة المثقف في التاريخ العربي الإسلامي، أي في وظائف الفقيه وصاحب العلم الديني وكاتب الديوان وعالم الكلام

والفيلسوف، واجدا السلف الفعلي للفقهاء في قراء القرآن الذين شكلوا في فترة مبكرة من ظهور الإسلام سلطة تعاظم تأثيرها في تحكيم وقعة صفين بين علي ومعاوية، التي رفع فيها أنصار معاوية المصاحف على أسنة الرماح داعين إلى التحكيم، ثم كانت المعركة الفاصلة بين القراء والدولة الأموية في معركة دير الجماجم عام 82 هـ عندما انتظم القراء في كتيبة في جيش العراق بقيادة عبد الرحمن بن الأشعث الذي دخل البصرة فبايعه كل قرائها وكهولها كما يورد الطبري في تاريخه. لقد شكل القراء "سلطة علمية كامنة"، كانوا هم الناطقين باسمها، ولسوف يمثل هذه السلطة فيما بعد علماء الفقه والشريعة على مدار التاريخ العربي الإسلامي. فالفقيه هو وارث قراء القرآن والرقيب على السلطة السياسية التي يرى أن عليها أن تطابق الشريعة وإلا بطلت شرعيتها واضطر الفقيه إلى نزع هذه الشرعية الدينية عنها. وأدى ادعاء الفقهاء بأنهم يمتلكون سلطة الشهادة والرقابة على النظام السياسي في المجتمع الإسلامي إلى حدوث صراعات كبرى بين الفقهاء والحكام. وإذا كانت دعوة الفقيه، أو صاحب العلم الديني، إلى التمييز بين السلطتين العلمية والسياسية تهدف إلى تهيئة الفقيه نفسه لدور الرقابة على السلطة وإيجاد مكانة خاصة له يسلم بها الحاكم، فإن الحكام حاولوا على الدوام استتباع الفقهاء بالترغيب أو الترهيب تبعا لما تقتضيه الحاجة. ويضرب أومليل لتبيان حدة الصراع بين الفقيه والسلطة السياسية محنة ابن حنبل إبان خلافة المأمون والمعتصم والواثق. فقد واجه ابن حنبل السلطة في واحدة من أكبر القضايا الفكرية ـ السياسية في الإسلام وهي قضية خلق القرآن، وحاولت السلطة السياسية العباسية، التي تبنت فكر المعتزلة، أن تجبر الإمام ابن حنبل على القول بخلق القرآن فسجنته وعذبته. ويرى أومليل أن الدولة العباسية رغبت من خلال هذه القضية أن تصفي حسابها مع ورثة الشرعية الدينية من علماء المسلمين، أي مع الفقهاء وأهل الحديث. بهذا المعنى لم تكن معركة ابن حنبل علمية وحسب بل كانت معركة سياسية أراد منها الرجل إعلان استقلال الفقيه عن السلطان بحرصه على عدم مخالطته. وهذا ما لم تكن الدولة قابلة به لأن ذلك يؤدي إلى ازدواجية السلطة والإقرار بأن الفقيه شريك للسلطان.

لكن ومع اختلاط العرب بالحضارات الأخرى في زمن الفتوح دخل إلى الدولة الإسلامية مفهوم كتّاب الدواوين الذين قاموا بتحديث الثقافة العربية فطعموها بعناصر فارسية ويونانية، وروّجوا أدبا سياسيا فارسي المرجع لتقديم نموذج في السياسة ينافس سياسة الفقهاء. كان الكتاب مقربين من الخلفاء والولاة مطلعين على أسرار الحكم والدولة، فهم

بمثابة خدم للسلطة تابعين للحاكم يشيرون عليه بما يضمن استمرار حكمه. وكان هدف فئة الكتاب إرساء أسس حكم ملكي استبدادي على الطريقة الساسانية، وقد عمل عبد الله بن المقفع على نقل كتب سياسية فارسية ليروج لهذا النوع من الحكم ويحارب فئة الفقهاء التي كانت تقول بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مما ينسف أساس دعوة ابن المقفع إلى الطاعة المطلقة للسلطان. و لم تكن "قضية ابن المقفع هي استقلال السياسي عن الديني، بل جعل الدين والسياسة تابعين للحاكم المفرد"، و"هو يقلص من المجال الديني واختصاص سلطة الدين، لا لصالح ما هو مدني (....) بل لإحكام قبضة الحاكم المطلق" كما يؤكد أومليل. لكن دفاع "الكاتب" عن سلطة الحاكم المطلقة لم يجعله شريكا في السلطة، فهو يقدم خدمات للخليفة أو السلطان ويصبح رأيه، بعد إشارته به، ملكا للخليفة أو السلطان يصنع به ما يشاء. وإذا كان أصحاب العلم الديني قد مثلوا السلطة العلمية أو الثقافية في مراحل عديدة من التاريخ الإسلامي فإن "الكتاب" كانوا أبعد عن امتلاك هذه السلطة. ويرى أومليل أن هناك أطرافا ثلاثة شكلت مثلث السلطة في المجتمع الإسلامي وهي: العالم والحاكم والعامة. فالعالم بالعلوم الدنيوية يطمح إلى الاستظلال بظل الحاكم لأن بضاعة الأول لا تروج إلا عند الحاكم، في الوقت الذي يجد العالم بعلوم الدين سندا آخر له في العامة.

يعثر أومليل على موازٍ لمفهوم المثقف في معناه الحديث في حالة أبي حيان التوحيدي التي تسمح بطرح مسألة استقلال "المثقف" العربي في التراث. فقد كان الكاتب القديم مرتبطا بالسلطان، و لم يكن في مقدوره التمتع بالاستقلال عن السلطان إلا حين يتوجه إلى "العامة" الذين لم تكن بضاعة المتخصص بالعلوم غير الدينية رائجة لديهم. وقد طرح أبو حيان التوحيدي هذه المعضلة على معاصره الفيلسوف مسكويه في إدراك فاجع لمشكلة "المثقف" في عصره الذي كان مضطرا إلى التكسب في سوق الأعيان والسلطان. وتبلور مسألة أبي حيان التوحيدي الاختلال الحاصل بين وعي المثقف بقيمته الذاتية ومكانته الفعلية في السلطة والمجتمع. وأظن أن شكوى أبي حيان ويأسه من واقع العامل بالثقافة في عصره تجد مقابلات كثيرة لها في واقع المثقف العربي المعاصر الذي لم يتمتع يوما بالاستقلال عن السلطة وظل يعاني من الاستتباع أو الاستبعاد والإقصاء والتهميش. وقد انطبق هذا الوضع في التاريخ العربي الإسلامي على المشتغلين بغير العلوم الدينية، من متكلمين وفلاسفة وعلماء بيان ممن كانوا يتعالون على العامة ويتوجهون بعلمهم إلى خاصة الخاصة ويطالبون بإبعاد العامة عن الخوض في مسائل الفلسفة والسياسة، فآثروا العزلة بعلمهم الفلسفي عن الناس. ويمكن

التماس هذه الأيديولوجيا، حسب أومليل، في "رسالة الطير" لابن سينا و"تدبير المتوحد" لابن باجة ومدينة الفارابي الفاضلة. أما ابن رشد، الذي كان فيلسوفا وفقيها في الآن نفسه، فقد اكتسب مكانته العالية في المجتمع الأندلسي من كونه فقيها لا فيلسوفا، خصوصا وأنه هاجم المشتغلين بعلم الكلام الذين عدهم محرضين للعامة لكي يخوضوا في العلم والسياسة. وقد كانت معركة ابن رشد ضد أصحاب علم الكلام معركة سياسية ضد ابن تومرت سلطان الموحدين في المغرب، ولكن هجومه على المتكلمين كان أيضا محاولة لإيجاد مكان للفلسفة في المجتمع الإسلامي.

يركز محمد عابد الجابري في كتابه "المثقفون في الحضارة العربية: محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد" على الوظائف الموازية التي تشمل الفقيه والفيلسوف وعالم الكلام في إشارة إلى حدوث قطيعة معرفية بين مفهوم المثقف في الحضارة العربية الإسلامية ومفهومه في العصر الحديث. لكنه يرى في المقابل أن فئة المثقفين في أوروبا العصر الوسيط قد تشكلت، وكما يقول جاك لوكوف في كتابه "المثقفون في العصر الوسيط" وآلان دي ليبيرا في كتابه "التفكير في العصر الوسيط"، من الاحتكاك بما تسرب إلى أوروبا من ترجمات لكتب الفلسفة العربية خصوصا كتب ابن رشد التي أشاعت في أوروبا ما يسميه مؤرخو الفكر الفلسفي بـ"الرشدية اللاتينية". انطلاقا من هذه القراءة الاسترجاعية يشير الجابري إلى أن ظاهرة المثقف في العالم العربي المعاصر ولدت من الاحتكاك بالثقافة الأوروبية الحديثة، كما ولدت الظاهرة نفسها في الغرب من احتكاك أوروبا الوسيطية بالثقافة العربية الإسلامية. وهو يعيد المناسبات الأولى لنشوء ما يوازي ظاهرة المثقفين في الإسلام إلى الفتنة بين علي ومعاوية، متفقا في ذلك مع علي أومليل، حيث تحولت هذه الفئة إلى العلم واعتزلت الفتنة والاقتتال وتوقفت عن مناصرة هذا الطرف أو ذاك الطرف لصالح إعادة النظر فيما بنت عليه الفئات المتصارعة خطابها التبريري للصراع.

إن الجابري يرد ظهور "المثقفين الأوائل" في التراث العربي الإسلامي إلى عامل الخلاف مبعدا عن مناسبة الظهور هذه أي شبهة تتصل بالاحتكاك بثقافات الأمم الأخرى التي بدأ العرب يختلطون بها إبان انطلاق الطلائع الأولى للفتح الإسلامي. وفي الحقيقة أن هذا الرأي بحاجة إلى تثبت وتدقيق تاريخي أكثر مما فعله الجابري، لأنه يقرر في الصفحات الأولى من كتابه أن مفهوم "المثقف" في الغرب نشأ نتيجة للاحتكاك بالفكر والفلسفة العربيين الإسلاميين وخصوصا ترجمات ابن رشد إلى اللاتينية، ويورد لإثبات وجهة النظر هذه الكثير

من الأدلة والشواهد التاريخية التي نقلها عن جاك لوكوف وآلان دي ليبيرا. لكنه عندما يأتي إلى الحفر على مفهوم المثقف في الحضارة العربية الإسلامية ينفي أي تأثير للاحتكاك بثقافات الأمم الأخرى معيدا الخلاف كله إلى الموقف من قضية الإمامة استنادا إلى العقل واحتجاجا بالقرآن والحديث. وهذا استنتاج بحاجة إلى الكثير من الأدلة والشواهد التاريخية لإثبات صحته، وهو أمر أغفله الجابري لصالح الانشغال بالبحث في "محنة ابن حنبل" و"نكبة ابن رشد" اللتين يعدهما سياسيتين بالدرجة الأولى استخدمت فيهما قضايا الفكر والحجاج الكلامي والفلسفي لتمرير رسائل سياسية تتصل بالحكم وصراعاته. وفي الحقيقة أن هاتين القضيتين اللتين يعرض لهما الجابري تبلوران تماما الدور الذي كان لـ"المثقف" في زمني ابن حنبل وابن رشد وصعود دور المثقف السياسي والاجتماعي في الدولة العربية الإسلامية. لكن الجابري يتفق مع علي أومليل بأن الوظيفة التي كانت غالبة على المثقف في ذلك الزمان هي وظيفة الفقيه. لقد كانت سلطة ابن حنبل نابعة من سلطته الشرعية، من تحدثه باسم الدين، ومن ثمّ من مساندة العامة له. أما سلطة ابن رشد فقد نشأت من كونه فقيها استخدم الفقه لتبرير دور الفلسفة والقول بحقيقة واحدة يمكن الوصول إليها بسلوك طريق الدين أو طريق الفلسفة. وبسبب هذا الدور الذي لعبه كل من ابن حنبل وابن رشد كان الامتحان الذي امتحنا به، زمن الدولة العباسية أو زمن الدولة الموحدية في الأندلس، مأساويا. كان السبب سياسيا في حالة ابن حنبل و لم تكن قضية القول بخلق القرآن سوى غطاء للحرب الخفية التي شنها المأمون والمعتصم والواثق لكسر شوكة المتعاطفين مع الأمويين ومن ضمنهم ابن حنبل نفسه الذي كان على رأس ما يسمى "مدرسة أهل الحديث". أما سبب نكبة ابن رشد (التي لم تدم سوى سنتين أو ثلاث سنوات على عكس محنة ابن حنبل التي استمرت طوال سنوات حكم المأمون والمعتصم والواثق وبعض من فترة حكم المتوكل الذي عفا عن ابن حنبل ثم أمره بلزوم بيته لا يخطب في المساجد ولا يؤم المجالس) فقد كان سياسيا أيضا، خصوصا أن يعقوب المنصور الموحدي لم يكن معاديا للفلسفة بل إنه تأثر هو ووالده الخليفة أبو يعقوب بابن حزم الظاهري الفقيه والمتكلم والفيلسوف الأندلسي الشهير. لكنه أمر بنفي ابن رشد ومطاردة علماء آخرين، كما أمر بإحراق كتب الفلسفة لسبب سياسي يستنتج الجابري أنه قد يعود إلى ما كتبه ابن رشد في "جوامع سياسة أفلاطون" وما أورده من أمثلة على أنماط الدول في العالم الإسلامي، أو أنه يعود إلى طبيعة علاقة ابن رشد بأخي الخليفة يعقوب المنصور،

الذي يدعى أبا يحيى، وذلك بعد أن فكر الأخير بالتحرك ضد أخيه والانقلاب عليه وسيّر جيشا للاستيلاء على الخلافة الموحدية.

في هذا السياق تبدو الحجج الفكرية التي اتخذت سببا لامتحان ابن حنبل وابن رشد مجرد غطاء للتمويه على الأسباب السياسية الفعلية التي دفعت الحكام المسلمين لاضطهاد فقيه وفيلسوف والتنكيل بهما. ويعود هذا الاضطهاد لإدراك الحاكم وتيقنه من السلطة التي يتمتع بها العالم والفقيه، وقدرة الأخير على التأثير في العامة والخاصة في الوقت نفسه تمهيدا لإحداث تغيير في الحكم أو الثورة على الحاكم.

كان المثقف في الحضارة العربية الإسلامية ذا دور مركزي، كما كانت له سلطته استنادا إلى اشتغاله بالفقه أو علم الكلام أو حتى بالفلسفة التي كانت علم الخاصة. ومن هنا حاول الحكام استتباع هؤلاء "المثقفين" أو مطاردتهم وسجنهم ونفيهم وصولا إلى قتلهم في حالات كثيرة.

لكن ما هي علاقة المثقفين في التراث العربي بالمثقفين في العالم العربي الراهن؟ ما الذي تضيفه عملية الحفر على تاريخ المثقف في العصر الذهبي للحضارة العربية الإسلامية إلى صورة المثقف في العصر الراهن؟

إن التحليل الذي يقوم به الجابري لا يفسر نشوء مفهوم المثقف في العالم العربي المعاصر، ولا يلقي أي ضوء على الظروف التاريخية التي شكلت الحاضنة الفعلية لنشوء هذا المفهوم. إنها مجرد رياضة عقلية للقول إن الغرب يرد دينه إلينا لا أكثر ولا أقل، وإن نشوء مفهوم المثقف في الحضارتين العربية والأوروبية ينهض من الاحتكاك بآخر مهيمن حضاريا وتستدعيه الظروف والحاجات الضاغطة تاريخيا. ولقد رأينا أن علي أومليل يرد نشوء مفهوم المثقف في العالم العربي المعاصر إلى جذوره الأوروبية الحديثة في القرن التاسع عشر. ولا يختلف الجابري في تحليله عوامل هذا النشوء وظروفه عن أومليل إذ يقول بانعكاسات شروط ظهور هذا المفهوم في فرنسا خلال القرن التاسع عشر على مفهوم المثقف في العالم العربي في القرن العشرين.

انطلاقا من هذا الوعي بحدوث قطيعة معرفية بين مفهوم المثقف في التراث وهذا المفهوم في الثقافة العربية المعاصرة يعود الجابري، مثله مثل علي أومليل، للتأصيل لهذا المفهوم في التراث. ونحن نعرف أن هذا الهاجس الملازم للمفكرين العرب، بإرجاع الحاضر إلى الماضي

وإيجاد جذور للراهن في التاريخ، يهيمن على الدراسات التاريخية والفكرية والأدبية والفلسفية. وهو وإن كان يمثل توجها إيجابيا في وجه من وجوهه إلا أنه يقود في أحيان كثيرة إلى أغاليط فكرية وتاريخية وتوهمات على الصعيد المعرفي، وإسقاطات لا تصمد للبحث العلمي. ولعل هاجس التأصيل في الفكر والثقافة العربيين في الوقت الراهن أن يكون واحدا من الأسباب المعيقة لتطور البحث الفكري والقراءة النقدية، لأن الباحث ينشغل بالماضي عن الحاضر ويجعل من الماضي حكما على شروط الحاضر ومشكلاته المعاصرة، مغفلا قراءة الشروط الحية الراهنة لهذه المشكلات. صحيح أن شروط الماضي لا يمكن إغفالها، لأنها فاعلة في الحاضر ومؤثرة فيه دون أي ريب. لكن الاكتفاء بالبحث في شروط الماضي تدفع الباحث إلى نسيان شروط الحاضر المتصلة بالعيش الراهن. وليس الحفر على مفهوم المثقف في الحضارة العربية ببعيد عن هاجس التأصيل الذي يأخذ بتلابيب البحث الفكري العربي المعاصر.

إشارة: ركزت هذه القراءة على تأويلات علي أومليل ومحمد عابد الجابري في كتابيهما عن المثقف في فضائه العربي الإسلامي. ويمكن للقارئ المستزيد أن يراجع:

1. علي أومليل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
2. محمد عابد الجابري، المثقفون في الحضارة العربية: محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995.

أدوار المثقفين وأدوار الشباب

كانت السياسة قد تحولت إلى ممارسة تقنية محصورة في أيدي قلة قليلة تعمل في أجهزة الدولة أو في أيدي معارضة باهتة أو مهمشة أو مخنوقة أو مهاجرة. لكن الثورتين التونسية والمصرية والأحداث الجارية الآن في بقية العالم العربي دفعتنا مجددا إلى الاهتمام بالسياسة بمعناها العميق، أي إلى الانشغال بالشأن العام والعودة إلى المبادئ الأساسية للحياة: الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، تلك الأقانيم الثلاثة التي يرفع المتظاهرون شعاراتها في العالم العربي من محيطه إلى خليجه، بغض النظر عن القضايا المطلبية التي يجري التشديد عليها هنا وهناك.

لكن الشيء الجوهري الذي يسكن هذا الاهتمام المتجدد بالشأن العام يطرح سؤالا محوريا على الكاتب والفنان والمثقف بوصفهم فاعلين اجتماعيين، سؤالا يتعلق بدورهم في قضايا الناس وانشغالاتهم. فما جرى خلال العقدين الأخيرين هو أن المثقف العربي انفصل عن الشأن العام. لقد أتت الهزائم والانتكاسات السياسية والاجتماعية على التصاقه بقضايا الناس، أو أنه جرى استتباعه وإرضاؤه بالفتات فأصبح، في كثير من البلدان العربية، أداة من أدوات السلطة يسبّح بحمدها أو أنه يمسك عن نقدها ولا يرى أخطاءها الجسيمة وانحدارها في هاوية الاستبداد والفساد وخراب التعليم وازدياد الهوة التي تفصل بين من يملكون ومن لا يملكون.

ما أقصد قوله هو أن الدور الذي يليق بالمثقف، وهو نقد السلطة وتبصيرها بأخطائها

والدعوة إلى العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، قد شحب وتوارى. لا يعني هذا أن الكتاب لم يعودوا يركزون في نصهم الإبداعي على مشكلات مجتمعاتهم، أو يكشفون عن معضلة العلاقة بين السلطة والمجتمع في مجتمعات عربية مأزومة تطحنها الصراعات بألوانها الكثيرة: الطائفية والمناطقية والقبلية والعشائرية والفئوية الضيقة، إضافة إلى انتشار الفساد وتحكم القبضة الأمنية في هذه المجتمعات. بل إن ما عنيته هو غياب المشاركة السياسية للمثقف وتفضيله الصمت على الكلام وتجنبه قول الحقيقة للسلطة بغض النظر عن العاقبة التي تترتب على هذا القول. لقد ذهب طلب السلامة والإحباط والاستتباع بالدور النهضوي التنويري للمثقف العربي، فشحب اهتمامه بالشأن العام وقضايا السياسة اليومية، وقنع من الغنيمة بالإياب.

لا نستطيع أن ننكر بالطبع أن المنجز الثقافي العربي، في حقول الشعر والرواية والقصة والفكر والنقد، قد حقق خلال العقود الثلاثة الأخيرة ما لم يحققه من قبل، ونحن نشهد الآن فورة في الكتابة الروائية ومنجزات على صعيد الفكر ومراجعات كثيرة في ميدان الاجتماع والنقد والدراسات السياسية. ليست الأرض العربية عاقرا. لكن ذلك لا يكفي، والتاريخ لا يرحم، وسوف يكتب أبناؤنا وأحفادنا في المستقبل أننا أدرنا ظهورنا لما يحدث من انهيار وخراب عميمين، ومما سماه باحث مصري قبل حوالي ثلاثة عقود من الزمن "خروج العرب من التاريخ"، أي تضاؤل قيمتهم بين الحضارات الإنسانية، وشحوب حضورهم الاستراتيجي بين الدول، وتحولهم إلى مجرد كتلة بشرية غير منتجة تطحنها الصراعات.

ومع ذلك فها هي الشعوب قد دقت جدران الخزان دون حاجة إلى مثقفين وسياسيين يأخذون بأيديها، لأن ثورة التكنولوجيا أوصلت المعرفة والقدرة على التحرك إلى الشباب الذين همشت أنظمتنا العربية الهرمة أدوارهم، ولم يستطع التعليم التقليدي المدرسي والجامعي التفطن إلى حاجاتهم، فقرروا أن يأخذوا مصيرهم بأيديهم. فهل يفطن المثقف إلى دوره كما فطن هؤلاء الشباب إلى أدوار لم يدفعهم إليها أحد، سوى الرغبة في التغيير والخلاص من الظلم الاجتماعي وتحقيق الكرامة الإنسانية؟

أدوار جديدة للمثقفين

حررت ثورة المصريين على نظام حسني مبارك المثقفين من حالة الإحجام عن المشاركة السياسية، لقدرة النظام في السابق على استقطاب بعضهم وإقصاء بعضهم الآخر وترويع قلة قليلة منهم. وقد عنى ذلك في السنوات الأخيرة تآكلا، بل شبه اختفاء تام للدور السياسي للمثقف في المجتمع المصري. لكن سقوط النظام أعاد للمثقفين دورهم في الحياة السياسية والاجتماعية المصرية، وقربهم من دورهم الأساسي في الدفاع عن مصالح الناس لا مصالح السلطة المستبدة الفاسدة.

الآن نشهد في مصر إنشاء حركات وجماعات وتكتلات ثقافية وفنية جديدة تقوم على حرية المشاركة السياسية وتدعو إلى حرية الإبداع والالتصاق بهموم الناس. وهي تشكل قوة ضغط على السلطة وقدرة على تحريك الشارع والإبقاء على الروح التي ولدت في ميدان التحرير في يوم 25 يناير (كانون الثاني) 2011، وتركيز الضوء على غايات الثورة المصرية الجديدة: العدالة والكرامة الإنسانية والحرية وسيادة روح الدستور والقانون كضامن لعدم تسلط السلطة على أجساد البشر وأرواحهم. وتضم هذه التجمعات الثقافية، التي لم تشهد لها مصر مثيلا من قبل، شرائح واسعة من المثقفين الشباب وعددا كبيرا من المثقفين والفنانين البارزين في الحياة الثقافية المصرية. ورغم أن الصيغ القديمة لتأطير المثقفين والفنانين والصحفيين مازالت موجودة، بل إنها بدأت في التحول من الداخل، إلا أن الأطر الجديدة، التي تتخذ فيها العلاقة بين الأعضاء المنتمين شكلا مرنا فيه قدر كبير من الحرية والرفاقية

والحلم بدولة مدنية حقيقية، تبدو البديل الممكن للأطر الثقافية التي فقدت دورها خلال العقود الماضية وتحولت إلى ديكور مهلهل موصول برحم الدولة المافيوزية التي تسلطت على أرواح المصريين وهمشتهم جميعا، واستعانت بالثقافة والفن ليكونا ديكورا تجميليا فقط.

في المقابل فإن الجماعات والتكتلات الجديدة، التي تتكاثر على الساحة المصرية الآن، هي من بين العوامل الضامنة للإبقاء على روح 25 يناير، كما أنها تدفع الفنانين والعاملين في شؤون الثقافة إلى الاستقلال عن جسم السلطة والتحرر من علاقة التبعية للدولة التي فرضت عليهم تاريخيا. ويمكن فهم هذا الدور المتنامي للمثقفين من خلال مشاركة هذه الجماعات في الحراك الشعبي والتظاهرات والندوات والنقاش الواسع حول صياغة الدستور الجديد للدولة المصرية.

ما يهمني أن أنبه إليه في هذا السياق هو أن هذه الجماعات والتكتلات الفنية والثقافية تشكل ملهما للساحات الثقافية العربية الأخرى، فالعرب يمرون باللحظة التاريخية نفسها، وهم يتوقون إلى إعادة النظر في أوضاعهم التاريخية وتغيير طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع وإعادة كتابة العقد الاجتماعي الذي يشكل مرجعية تلك العلاقة. ولعل هذه الأوضاع التاريخية ترتب أدوارا جديدة للمثقفين ووظائف مختلفة للجماعات والتكتلات والأطر التي ينضوي المثقفون والفنانون تحت لوائها. لقد اهترأت الأطر العتيقة، بغض النظر عن قرب هذه الأطر أو بعدها عن السلطة، سواء أكانت ذيلا للنظام أم جزءا من المعارضة، فالمهم أن آليات العمل في تلك الأطر جمّدت فعاليتها وهلهلت حضورها وحولتها إلى ديكور. وقد انتهت تلك الأطر جميعا لتصبح جزءا من معادلة القبول والإيجاب بين السلطة والمثقف، القائمة على الدعم بالفتات ليسكت المثقف وتطمئن السلطة.

لكن ما حدث من ثورات وانتفاضات وحراك جماهيري واسع في العالم العربي يتطلب تغييرا في الأدوار وتثويرا للعلاقة بين مثلث السلطة ـ المجتمع ـ المثقف، بحيث يكون المثقف عينا على السلطة ورديفا للمجتمع. وهذا يتطلب في الوقت نفسه إعادة نظر في الأطر والصيغ التي تجمع المثقفين والفنانين ليكونوا أعمق أثرا في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية لمجتمعاتهم.

البندقية من كتف إلى كتف

الأيام دول، وبعض المثقفين يسارعون إلى تغيير ولاءاتهم واصطفافاتهم السياسية عندما يشعرون أن الرياح غيرت وجهتها. هم مثقفون صالحون لكل الأزمنة، لكنهم مع الغالب ضد المغلوب، ومع صاحب السلطان دائما. وقد رأينا خلال الأشهر القليلة الماضية كم تغيرت ولاءات، وصار اليسار يمينا واليمين يسارا، بقدرة قادر، فتحول مثقفو الأنظمة، ومن زيّنوا لها حسن فعالها، ثوريين يهتفون ضد النظام القديم ويدافعون عن الثورات ويطالبون بالتغيير. بين يوم وليلة غيّر هؤلاء قناعاتهم واستداروا مئة وثمانين درجة، نقلوا البندقية من كتف إلى كتف، وصارو ينظّرون للثورات دون أن يرفّ لهم جفن. ولو عاد النظام القديم فسوف يختلقون مئة سبب وسبب ليعتذروا ويعودوا إلى الحظيرة.

هذا يحدث ويتكرر على مدار التاريخ، لأن الناس دينهم المصلحة يهتفون باسم من يطعمهم ويسقيهم. لكن من نذر نفسه للحديث باسم مصالح الناس لا يجوز أن يغير ولاءاته بهذه الطريقة المشينة المهينة، فالأصل في المثقف أن يدافع عن المصلحة العامة في وجه السلطة الغاشمة الفاسدة، لا أن يعين الأخيرة على الناس ويبرر لها أفعالها. مهمته هي أن يقول الحقيقة للسلطة مهما كان الثمن، كما ينقل إدوارد سعيد عن الفيلسوف الفرنسي جوليان بندا.

مشكلة هذا النوع من المثقفين، الذين يلتحقون بالمنتصرين دائما ويديرون ظهورهم للخاسرين، هي أنهم لا يخشون حكم التاريخ، وينسون أن للتاريخ ذاكرة حادة تحصي عليهم أنفاسهم، خصوصا في زمن يدوّن فيه الناس كل شيء. فعندما ينكر المرء أنه قال وفعل،

يقال له ها هو ما كتبت يشهد عليك، ها هو ما قلت في يوم كذا وكذا، فنحن من فمك ندينك. ليس بإمكان هؤلاء المثقفين المزيفين أن يهربوا بأفعالهم ويزينوا للناس أنهم مع التغيير وقد كانوا في يوم من الأيام من الجوقة التي تطبّل وتزمر للحاكم الظالم الفاسد الذي أهدر مقدرات شعبه وأضعف قوة دولته لأطماعه وأطماع أبنائه وأعوانه ومحازبيه.

المأساة أن هذا ليس ديدن بعض المثقفين فقط، بل هو ديدن بعض الأحزاب والتيارات السياسية، فهذه في العادة تنقل بنادقها من أكتاف إلى أكتاف، وتغير ولاءاتها بسرعة البرق، فتكون اليوم مع هؤلاء وفي اليوم التالي مع أولئك، في مؤشر خطير على ضعف الذاكرة والانحياز إلى المصلحة التي تعلو على المبادئ والقيم الإنسانية النبيلة. لكن هذا العمى السياسي يفضي في العادة إلى تآكل التيارات والأحزاب السياسية، وكذلك إلى اهتزاز صورة المثقف، لأن ذاكرة التاريخ حادة تحصي على الناس أنفاسهم، كما قلت قبل قليل.

مشكلة تغيير الولاءات، لدى المثقفين والتيارات السياسية والأفراد العاديين، كامنة في ضعف الفضاء العام وهيمنة السلطة في العالم العربي على هذا الفضاء، وقدرتها على المنح والمنع، وسيطرتها على الصحافة والإعلام، وتحكمها في الموارد، وسعيها إلى برمجة المجتمع، عبر التعليم والإعلام ووسائل الاتصال، ومن خلال التوظيف والتحكم في لقمة خبز المواطن. وهو ما يجعل الفرد، المثقف أو المسيّس أو الفرد العادي، لا فرق، ينوس بين قطبي الخوف والرجاء، فهو طامع في رضا السلطة خائف من عصاها الغليظة. الحل كامن في تحرير الفضاء العام، في كفّ يد الدولة عن لقمة عيش الناس، وتحكيم الدستور والقانون بين الدولة والمواطن، وتحول المسؤول، مهما علا مقامه، إلى موظف في خدمة الشعب يبقى إن رضي عنه الناس ويذهب إن فشل في خدمتهم. دون ذلك سيظل الناس يغيرون ولاءاتهم، ويتلونون كالحرباء. وتلك والله طامّة كبرى.

المثقف والمشاركة السياسية

هل ينبغي أن يتدخل المثقف في السياسة ويدلي بدلوه في موضوعات الصراع التي تنشب بين البشر، ويشجب الظلم وغياب العدالة سواء في مجتمعه الذي ينتمي إليه أو المجتمعات الأخرى القريبة منه أو البعيدة؟ سؤال يطرح نفسه بقوة هذه الأيام في ضوء ما يحدث في المنطقة العربية من انتفاضات وثورات وسقوط أنظمة حكم وصعود الجماهير مجددا لتقرر عن نفسها بعد أن كان الحكام يقررون عنها ويُملون عليها ما ينبغي أن تقول وتفعل!

لكنني لا أسأل هذا السؤال بقصد الحصول على إجابة خاصة بالمثقف العربي، بل أسعى إلى تعميم السؤال والبحث عن دور للكاتب بغض النظر عن جنسه أو ديانته أو جنسيته أو توجهه الفكري والأيديولوجي. وما فرض هذا السؤال عليّ بقوة هو تزامن مشاركة روائيّين عالميين شهيرين هما إيان ماك إيوان البريطاني وأمبرتو إيكو الإيطالي في معرض الكتاب الإسرائيلي في القدس، وتسلم الأول جائزة القدس التي تمنحها بلدية القدس، واحتفال الثاني بترجمة روايته الأخيرة التي تستوحي "بروتوكولات حكماء صهيون" إلى العبرية، إضافة إلى ادعاء الثاني أن اليهود كانوا وراء قيام الثورة الفرنسية. ومشاركة كاتبين بهذا الحجم في معرض كتب إسرائيلي يقام في مدينة القدس في وقت تعمل فيه الدولة العبرية على خنق الأحياء العربية في القدس الشرقية، وتقوم بتهجير العرب منها، وتغرق المدينة المقدسة بالمستوطنات، أثار التساؤل والاحتجاج والاستهجان في أوساط ثقافية بريطانية وعالمية.

لقد حاول إيان ماك إيوان أن يبرر قبوله جائزة القدس بأنها تمنح من قبل البلدية التي تمثل

الناس، لا من السلطة السياسية، ونسي أنه تسلمها من رئيس البلدية الذي يقوم الآن بأكبر حملة استيطانية لتهويد القدس وطرد سكانها الفلسطينيين والتضييق عليهم، وفي حضور رئيس دولة إسرائيل شمعون بيريز. ومع ذلك قال صاحب "أمستردام"، الحاصلة على جائزة مان بوكر رفيعة المستوى عام 1998، إنه يشعر أن هناك ظلما كبيرا يمارس على بعد خطوات من المكان الذي يقام فيه حفل تسليم الجائزة. وقد تحدث، في كلمته التي ألقاها في حفل تسلم الجائزة، عن الفلسطينيين وعن تمييز الدولة الإسرائيلية بين اليهود والفلسطينيين في حق العودة، والعمليات الجارية على قدم وساق لتنظيف القدس من سكانها الفلسطينيين. وقال إنه سيزور الضفة الغربية ليرى ما يحصل على الأرض. كما أنه صرح قبل مجيئه لتسلم الجائزة قائلا إنه ضد الظلم الذي يمارس بحق الفلسطينيين ولكنه ضد ما تفعله حماس بإطلاق الصواريخ على السكان المدنيين الإسرائيليين وضد عقلية الانتحاريين الذين يفجرون أنفسهم لقتل الآخرين. ورغم عدم قدرة ماك إيوان على رؤية الجانب المظلم في الصراع، وعدم تمييزه بين المظلوم والظالم، وتشبثه غير المفهوم بحجة الفصل بين الشعب والسلطة السياسية في إسرائيل، ووقوفه على حافة تملق إسرائيل وممالأة مثقفيها، فإن موقفه بخصوص الجائزة كان واضحا منذ البداية، فهو قبل الجائزة لأن كتابا كبارا قبله قبلوها ومنهم: خورخي لويس بورخيس وسوزان سونتاغ وهاروكي موراكامي، والأخيران قالا كلاما واضحا عند تسلمهما الجائزة وانتقدا بشدة السياسة الإسرائيلية وممارسات الدولة العبرية البشعة ضد الفلسطينيين.

لكن المستهجن بالفعل هو موقف أمبرتو إيكو، فهو كما يقول الكاتب الفلسطيني أنطوان شلحت، في مقالة كتبها في صحيفة "الحياة" اللندنية عن مشاركة الكاتب الإيطالي في معرض الكتب الإسرائيلي، صرح للصحافة الإسرائيلية قائلا: "أنا شخصية ثقافية لا أتدخل في السياسة"، مطالباً بعدم المبالغة في إيلاء دور ومكانة للمثقف في المجتمع. واللافت حقا أنه لم يتحدث عن الفلسطينيين إطلاقا وهم لا يبعدون عنه سوى كيلومترات قليلة، مفضلا كيل المديح للإسرائيليين وكتابهم الطليعيين من أمثال عاموس عوز وأبراهام يهوشواع.

بالمعنى السابق يتنصل صاحب "اسم الوردة" من أي شكل من أشكال المشاركة السياسية، مفضلا الإقامة في برجه العاجي، يدبج الروايات، ويكتب أبحاثه الأكاديمية، حول اللسانيات وعلم التأويل، ومنقبا في أرشيف التاريخ عن حبكات رواياته، وكاتبا في الآن نفسه مقالاته الساخرة في الصحافة الإيطالية. لقد نأى بنفسه، وربما بكتابته، عن التلوث بغبار الحياة

اليومية وصراعات البشر والانتصار للمظلوم في كون مليء بالعذابات وغياب العدالة السياسية والاجتماعية.

أتذكر هنا جملة لمحمود درويش قالها في صورة عارضة أثناء حوار جماعي جرى بعد استقالته من عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية احتجاجا على اتفاقية أوسلو. قال درويش، الغائب الحاضر: إنه من النذالة أن يلوذ المثقف بالصمت وهو يرى الأخطاء ترتكب تحت سمعه وبصره. ولعل ما يفعله بعض المثقفين والكتاب الكبار، عربا وغير عرب، وهم يرون الظلم وانتهاك حرمة حقوق الإنسان تحت ناظريهم، دون أن يرفعوا أصواتهم، أن يُحمل على الجبن وتملق السلطة والحفاظ على شبكة المصالح.

المثقف في الشارع بعد طول سبات

هل يكفي المثقف والعامل في حقل الأدب والفن والفكر أن يلزم صومعته مكتفيا بالاشتغال على عمله الإبداعي المخصوص، كتابة وفنا وفكرا، دون مشاركة فاعلة في ما يجري حوله من تحولات وحركات احتجاج؟ ظل هذا السؤال شغلا شاغلا للأدباء والفلاسفة والمفكرين والعاملين في حقول الإبداع العامة، في عواصم الغرب المركزية، كما في المدن التي أطلعت حركات وتيارات طليعية في الفنون والآداب والفلسفة في القرن العشرين. كانت باريس، ولندن، ونيويورك، وبرلين، وفرانكفورت، مدنا تحتضن التيارات الجديدة في حقول الإبداع والفكر المختلفة، كما تحتضن حركات الاحتجاج الشابة. في هذا المناخ من الحيوية الإبداعية والفكرية، والاحتجاج السياسي الاجتماعي، برز مثقفون غربيون كبار في المشهد السياسي الطليعي لستينيات القرن الماضي وسبعينياته.

هكذا كان المثقفون، لا مجرد مشاركين، بل ملهمين للثورات وحركات الاحتجاج الكبرى، بأفكارهم بصورة أساسية، أو بحضورهم الجسدي في بعض الأحيان. مثقفون بارزون، وأكاديميون، شاركوا في صنع ثورة الطلاب في فرنسا، وأوروبا عامة، عام 1968، تلك الثورة التي صنعت المزاج العام للغرب في نهاية الستينيات وحقبة السبعينيات، قبل أن يقبض اليمين الأوروبي والأمريكي على السلطة، وننتهي إلى حقبة المحافظين الجدد الذين قادوا العالم إلى حافة الإفلاس، بعقيدتهم الاقتصادية الهوجاء، وأيديولوجيتهم السياسية الداعية إلى فرض الديموقراطية الغربية بالقوة على دول العالم الثالث، انطلاقا من حاجات

السوق، ولتعميم النموذج الأمريكي في العيش. اللافت في سياق هذا التعميم لنموذج واحد موحد من المأكل والمشرب والملبس والغناء والموسيقى، أن مشاركة المثقفين ضمرت في المجال العام، وانخرط المثقف، في العالم كله تقريبا، لا في الغرب وحده، في ممارسة نظرية تقنية بررها مفكرو ما بعد الحداثة بصعوبة القبض على الحقيقة، لأن كل ما نراه بأعيننا، ونسمعه بآذاننا، هو مجرد تمثيل Representation، وألعاب لغة. الحروب الطاحنة التي تجري في أماكن بعيدة عن المراكز العالمية الكبرى تشبه ألعاب الفيديو والكمبيوتر، ولهذا فهي غير حقيقية كما عبر الفيلسوف الفرنسي الراحل جان بودريار (1929 – 2007) الذي كتب مقالتين شهيرتين في بداية تسعينيات القرن الماضي في صحيفة اللوموند الفرنسية كان عنوان الأولى "حرب الخليج لن تقع"، وعنوان الثانية "حرب الخليج لم تقع"، ملخصا النسخة المتوحشة من فكر ما بعد الحداثة التي استخدمها المحافظون الجدد لتبرير رؤيتهم الفكرية وسياستهم الهادفة إلى فرض نموذج الديموقراطية الغربية عبر عودة الحروب الاستعمارية إلى العالمين الإسلامي والعربي.

هكذا انفصل المثقف عن دوره الذي بوأه مكانة بارزة في المجتمعات الحديثة، وانشغل بالنظرية والتجريب في الأشكال واللعب اللغوي أو الفني. لكن حركة "احتلوا Occupy"، التي انطلقت من بعض المدن الإسبانية ثم انتقلت إلى وول ستريت وبقية المدن ومراكز المال الغربية، أعادت بعض المثقفين الغربيين إلى أدوارهم كفاعلين ونشطاء سياسيين واجتماعيين. إنها تستلهم في احتجاجاتها "الربيع العربي"، لكنها لا تكتفي بذلك بل تستحضر ميراث الاحتجاجات في أوروبا وأمريكا، خصوصا ثورة الطلاب عام 1968 والحركة المناهضة لحرب فيتنام، وتستعيد تاريخ حضور المثقفين في تلك الاحتجاجات التي عصفت بالغرب في حقبة مفصلية من تاريخ العالم انتهت بهزيمة أمريكا المدوية في فيتنام. ففي ثورة الطلاب عام 1968 شارك مثقفون بارزون نزلوا إلى الشارع ليشددوا على مطالب ثورة الشباب بالحرية والعدالة الاجتماعية والثورة الجنسية وكف يد أجهزة الدولة الأيديولوجية عن الحياة العامة. كان هناك الفيلسوف والأديب الفرنسي جان بول سارتر (1905 – 1980)، وأحد أعمدة مدرسة فرانكفورت الفيلسوف الألماني هربرت ماركوز (1898 – 1979) صاحب كتاب "الإنسان ذو البعد الواحد"، وفلاسفة ومفكرون وعلماء اجتماع شباب كان لهم دور أعظم تأثيرا، على رأسهم الفيلسوف الشاب غي ديبور (1931 – 1994) صاحب

كتاب "مجتمع المشهد" الذي حلل فيه طبيعة المجتمعات الغربية المعاصرة، واحتج على هيمنة مؤسسات الدولة والإعلام على حياة المجتمع.

حركة "احتلوا"، بأولوياتها المختلفة، وتركيزها الكبير على الاقتصاد، ومطالبتها بوقف هيمنة المؤسسات المالية على حياة البشر، وضرورة وقف تدهور الأوضاع المعيشية لمحدودي الدخل والفئات الفقيرة بسبب إطلاق يد البنوك والمؤسسات المالية في توجيه السياسات العامة، وازدياد الشقة بين الفقراء والأغنياء، تعود الآن لتستلهم الوعي الثقافي وأيديولوجية الاحتجاج التي طبعت ستينيات القرن الماضي، وعلى رأسها أفكار غي ديبور.

وقد اجتذبت الحركة إليها مثقفين ومفكرين وفلاسفة وناشطين في الحياة الأمريكية والأوروبية من المعادين للرأسمالية، مثل نعومي كلاين وجيفري ساكس وكورنيل ويست وسلافوي جيجيك، الذين تحدثوا إلى الاعتصامات في نيويورك وبوسطن، أو الناشطة النسوية نعومي وولف، صاحبة كتاب "أسطورة الجمال: نهاية أمريكا"، التي اعتقلت وهي تتظاهر مع المحتجين. كما أن المفكر وعالم النحو الشهير نعوم تشومسكي ألقى محاضرة عامة في ساحة الاحتجاج في بوسطن. كتاب مشهورون، مثل سلمان رشدي والروائية الكندية مارغريت أتوود، وقعوا على عريضة "حركة كتاب احتلوا" على الشبكة العنكبوتية، في إشارة واضحة إلى تعاظم قوة الحركة.

ليست حركة "احتلوا"، التي عبرت المحيط وتهدد باجتياح العالم كله، إلى حد أن الصين حجبت كلمة "احتلوا" عن شبكة الإنترنت، مجرد احتجاج جماهيري عاصف، أو ثورة شباب فقط، بل هي ثورة عالمية جديدة تستند إلى رؤية سياسية واضحة وتصور فلسفي فكري. وهي تجتذب تأييد مثقفين وأدباء وفلاسفة وناشطين اجتماعيين ونسويات بارزات على صعيد العالم الغربي كله، ما يجعلها تشبه إلى حد بعيد ثورة الطلاب عام 1968.

الشيء اللافت في هذه الحركات الاحتجاجية، التي تحولت إلى مشهد ثابت في العواصم الغربية، أنها لا تخفي تأثرها بالربيع العربي، وحتى استلهام تكتيكات هذا الربيع، من احتلال الميادين العامة، والدعوة إلى العدالة الاجتماعية والوقوف في وجه الفساد، والمناداة بلجم الرأسمالية المتوحشة التي تهدد بانهيار المجتمع العالمي، في أكبر زلزال اقتصادي يعصف بالبشرية.

المثقف الملتصق بأحلام الناس

لا يشتغل مفهوم المثقف دون وجود رسالة، ولا يمكن أن نطلق لقب المثقف على من لا يشغله الفضاء السياسي والاجتماعي العام. في المقابل هناك مفهوم المتخصص أو الخبير، ومن هؤلاء أكاديميون وعلماء وخبراء في حقول تخصصات دقيقة يعملون بعيدا عن الفضاء العام سواء من حيث التواصل أو عدم التفكير بالكتلة البشرية التي تحيط بهم، بأفراحها وأتراحها. وهذا يعني أن إطلاق لقب مثقف على كل من يشتغل في حقول الآداب والفنون والعلوم الإنسانية هو بمثابة مخالفة للتعريف وشروط نشأة المثقف الحديث في العالم التي ربطته بالشأن العام والرسالة السياسية الاجتماعية.

يصدق مفهوم المثقف أكثر ما يصدق على أشخاص من طراز نعوم تشومسكي، عالم لغة لكنه منشغل في الوقت نفسه بأحوال العالم ومنحاز لمن تسحقهم الديموقراطية الأمريكية المعاقة، وإدوارد سعيد، المتخصص في الأدبين الإنجليزي والمقارن ولكن انشغاله الأساسي هو فلسطين وموضعها من ضمير العالم وعلاقات القوة. هناك أيضا أرونداتي روي الروائية الهندية، ولكنها اختارت أن تكون ناشطة في العمل السياسي ومناهضة التسلح النووي، وداعية للديموقراطية في العالم، ومناهضة عنيدة لمشاريع السدود الضخمة في الهند بسبب ما تسببه من تشريد ملايين البشر وتدمير الحياة البيئية الطبيعية وإجبار السكان على تغيير المهن التي نشؤوا وتربوا عليها طوال عمرهم.

تقول في واحد من الحوارات المطولة معها، أجراه الصحفي والمذيع الأمريكي ديفيد

بارساميان، إنها رغم نجاح روايتها الوحيدة، وتجاوز مبيعاتها أكثر من ستة ملايين نسخة، حتى الآن، تجد نفسها في ذلك النوع من الكتابة الذي توالت إصداراتها فيه بصورة متتابعة على مدار السنوات الثلاث عشرة الأخيرة. إن كتبها "نهاية الخيال" (1998)، و"ثمن العيش" (1999)، و"علم جبر العدالة اللانهائية" (2001)، و"سياسات القوة" (2001)، و"حديث الحرب" (2003)، و"دليل القارئ العادي إلى الإمبراطورية" (2004)، و"الإنصات إلى الجنادب: ملاحظات ميدانية عن الديموقراطية" (2009)، هي من ذلك النوع من الكتابة الذي يتخذ شكل المانيفستو أو البيان، أو الكتابة السجالية التي تدافع بحرارة وقدر عال من الالتزام عن القضايا العامة. إنها لا تختبئ خلف شخصياتها لتعبر بصورة مواربة، غامضة، ملتبسة، عن رؤيتها للعالم، بل تقول رأيها بصراحة، وكأنها تهتف في مظاهرة، كما تفعل في كتابها الصادر مؤخرا بعنوان "الجمهورية المكسورة" Broken Republic الذي يتناول رحلة قامت بها روي إلى قلب الأدغال الهندية لتتعرف على حياة الثوار الماويين الذين يحملون السلاح ضد الحكومة الهندية التي تسعى إلى طرد ملايين الفقراء من مناطقهم التي اعتادوا على العيش فيها لإقامة مشاريع تؤدي في النهاية إلى تشرد سكان المنطقة. اللافت في الكتاب هو النبرة المتعاطفة مع هؤلاء الثائرين ضد الدولة المركزية، والدفاع الواضح عن حرية البشر في العيش كما يريدون بعيدا عن جشع الشركات العابرة للقارات وجنون الربح الذي يحرك أطماعها في تلك الطبيعة العذراء. إنها النبرة نفسها التي نعثر عليها في كتب روي السجالية السابقة حيث تدافع دائما عن الطبقات والفئات المغلوبة ضد أصحاب المصالح والشركات الكبرى التي لا تلقي بالا لتشتيت شمل الملايين من البشر وإفقارهم وإيرادهم موارد التهلكة.

دروس النظرية ودروس المجتمع

لم يقيض لثورة الطلاب في فرنسا في أيار من عام 1968 النجاح وتحقيق أهدافها في التغيير وردع التحولات الرأسمالية الزاحفة، وكان من نتائج هذا الشعور بعدم تحقق تلك الثورة الشبابية، أن انكفأ الأدب والثقافة إلى قوقعتهما؛ فصارت السياسة لأهل السياسة والأدب لأهل الأدب. لقد حصل نوع من الانقطاع، أو "القطيعة" بتعبير الفيلسوف الفرنسي لوي ألتوسير، بين ما هو أدبي وفني وثقافي بعامة، من جهة، والممارسة اليومية، من سياسة واجتماع من جهة أخرى، فانسحبت الآداب والفنون، لا في فرنسا وحدها، بل في أوروبا وأمريكا، ومعظم جهات العالم الأربع، إلى الداخل، لتصبح الكتابة والإنتاج الفني ممارستين فرديتين تسعيان إلى التركيز على المشاعر الجوانية للكاتب أو الفنان. ومع ما كان لذلك التحول من آثار إيجابية على الأدب والفنون، من حيث تركيز الكاتب والفنان على عملهما، فقد أثر سلبا على العلاقة بين الكتاب والفنانين من جهة والمتلقين من جهة أخرى. أصبحت الكتابة والرسم والنحت والعرض المسرحي، وأشكال الفنون جميعها، نوعا من الممارسة المغلقة على ذاتها.

لا شك أن ذلك لم يكن بتأثير عدم نجاح ثورة الطلاب التي اندلعت في أوساط طلبة وأساتذة الجامعات فقط، فالحقيقة أن تأثيرات الحربين العالميتين الأولى والثانية دفعت المثقفين والفنانين في الصقع الغربي من الكرة إلى الانسحاب إلى الداخل والاكتفاء بأدوارهم المخصوصة في الكتابة والرسم والنحت وكل ما يتصل بعملهم كأفراد عارفين بأسرار صنعتهم الفنية. وجاء إجهاض ثورة الطلاب، التي شارك فيها الكتاب والفنانون والفلاسفة والمثقفون وأساتذة

الجامعات، ليزيد الكتاب والفنانين والمشتغلين في الجامعات انسحابا من المشهد.

على صعيد النظرية والتأويل الأدبي ولد ما يسمى مفهوم الاستقلال النسبي للعمل الأدبي في كتابات لوي ألتوسير وشروحات تلامذته، ومنهم بيير ماشيري صاحب كتاب "عن نظرية للإنتاج الأدبي" والفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو (في كتاباته عن مفهوم الخطاب وكون هذا الخطاب يعيش حياته الخاصة ولا تمكن مقاومته بأية صورة من الصور). كان عمل ألتوسير بمثابة ثورة مدهشة في الفلسفة والعلوم الإنسانية عندما حلل ما سماه أجهزة الدولة الأيديولوجية وأعاد قراءة كارل ماركس في كتابه الشهير "قراءة رأس المال"، وتطويره لمفهوم "القطيعة الأبستمولوجية" الذي أخذه عن الفيلسوف الفرنسي غاستون باشلار.

لكن بغض النظر عن التحولات شديدة الأهمية، التي أحدثها عمل ألتوسير في الفلسفة والنظرية الأدبية، فإن أثر ذلك على الحقل الثقافي كان أنه فصل بسيف بتار بين عالم الخلق الأدبي والفني والسياقات السياسية والمجتمعية التي يُنتَج فيها الأدب والفن. كما أن عمل ألتوسير وتلامذته في حقلي الفلسفة ونظرية الأدب فتح الباب واسعا لانفصال النظرية عن الأدب والفن، كما دفع المشتغلين في الفلسفة والنظرية والنقد وتعليم الأدب في الجامعة، إلى الابتعاد إلى داخل أسوار الجامعات والمؤسسات المتخصصة والانقطاع عن العالم، منشغلين بممارسة ذات طبيعة سرّانية مقصورة على فئة محدودة من العارفين Esoteric تهتم بالعلاقات الداخلية للنصوص وأدبية العمل الأدبي والعناصر البنيوية للعمل الفني. كل ذلك جعلنا نتعرف بدقة على عناصر العمليات الأدبية والفنية، ولكنه أوجد هوة واسعة بين الكتابة والفنون من جهة والمجتمع من جهة أخرى.

وقد أثرت تحولات النظرية في أوروبا وأمريكا على مفاهيم الفلسفة والنقد الأدبي في العالم العربي في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، حاملة معها مفاهيم القطيعة الأبستمولوجية واستقلالية العمل الأدبي وضرورة النظر إلى أدبية العمل الأدبي، والاكتفاء بتحليل النصوص لسانيا وسرديا وتأويل علاقاتها الداخلية، حتى يقيض لنا أن نعثر في أزمان مقبلة على وسائل لتحليل علاقة النص بالعالم! وقد مثّل ذلك بالطبع انسحابا من العالم وهروبا خلف الأسوار. وكما حصل في الغرب من تحولات رأسمالية ألجأت أهل العلم والأدب والفلسفة إلى الانسجان داخل تخصصاتهم، بحث الكتاب والنقاد والمشتغلون بالفلسفة والأكاديميون العرب عن وسائل تجعلهم يتقون شر الدولة الاستبدادية التي هيمنت على الفضاء السياسي

والاجتماعي والأكاديمي والإعلامي. وقد كان الإصرار على ربط الأدب بالممارسة السياسية والاجتماعية بمثابة دعوة للمواجهة بين الأديب، وكذلك الناقد، والدولة المستبدة. هكذا انتشرت البنيوية والتحليل اللساني والأسلوبية والدراسات السردية والتشديد على استقلالية العمل الأدبي والإنتاج الفني في أوساط الجامعات والمجلات المتخصصة والمجلات والصحف السيارة كذلك. واللافت بالفعل أن المؤسسات الأكاديمية والصحف التي تصدر في أكثر الدول استبدادا وافتقادا للحرية هي التي تلقفت هذه الدراسات وبدأ المشتغلون في جامعاتها يشيعون بين طلابهم هذه التيارات.

لا أريد في كلامي السابق شن هجوم على تيارات النظرية الأدبية، فهي حررت العقل العربي من كثير من المسلمات والممارسات الساذجة في حقل الأدب والنظرية، وطردت نظرية الانعكاس المرآوي، التي سادت بين النقاد الماركسيين العرب، من بلاط النقد والفلسفة وعلم التأويل. لكن ما أرغب في قوله هو أن انفصال الممارستين الأدبية والفنية عن الفضاء السياسي الاجتماعي كان نوعا من الهروب وطلب السلامة عند كثير من النقاد والباحثين والأكاديميين العرب الذين خافوا سيف السلطان فحشروا أنفسهم في ممارسة نصية لا تصل إلى المتلقي العام، وابتدعوا لأنفسهم رطانة علمية لا يفهمها إلا من تعلموها.

لكن ما يحدث الآن في العالم العربي من تحولات كبرى يتطلب رؤية مختلفة للأدب والفن والنظرية، ويرتّب على المشتغلين بالنقد والنظرية والفلسفة العودة إلى ربط الممارستين الأدبية والفنية بسياقهما السياسي والاجتماعي، وعدم الفصل بين فضاء الإبداع والفضاء العام، فهذا مخالف لجوهر العلم والمعرفة، خصوصا تلك المعرفة التي نتحصل عليها من الآداب والفنون والعلوم الإنسانية. ولنتذكر أن ثورات البشر تصنع في العادة ثورات في المعرفة وتجديدا في الآداب والفنون.

صورة الإبداع العربي في زمن الثورات

الأدب ورياح التغيير

هل يتنبأ الأدب بالثورات والهبات الجماهيرية؟ سؤال يحتمل الإجابة بنعم ولا، ولكنه يحمل في داخله رغبة في إيجاد صلة ورابطة قوية بين الكتابة والأحداث الكبرى التي تستقر في ذاكرة الناس وتصبح جزءا من مادة التاريخ الشفوي والمكتوب. معنى ذلك أننا نؤمن في أعماقنا بأن الأعمال الأدبية الكبيرة هي تلك المرتبطة بالأحداث أو التحولات التاريخية الكبيرة، وأن تلك الأعمال تقوم بتصوير تلك التحولات أو التعبير عنها في صورة مبدعة تجعل الأحداث والمنعطفات الأساسية في المجتمع والتاريخ تنبض حية في الكلمات.

بلى، إن الأعمال الأدبية الكبيرة عادة ما تكون مستلهمة من تحولات كبرى في التاريخ والمجتمع. هناك أعمال صاعدة من أعماق الفرد وموران الداخلي، لكن هذا لا ينفي ارتباط الأدب العميق بالتاريخ. يصدق هذا على الرواية والمسرح والسينما وحتى الشعر الذي نستطيع تلمس خيوط ارتباطه بالمنعطفات التاريخية الكبرى. هذا هو حال إلياذة وأوديسة هوميروس، وهاملت شكسبير، و"عودة الروح" لتوفيق الحكيم وثلاثية نجيب محفوظ و"رجال في الشمس" لغسان كنفاني و"أنشودة المطر" لبدر شاكر السياب، و"أحد عشر كوكبا" لمحمود درويش، التي تطلع جميعا من لحظات في التاريخ تمثل حروبا وثورات ومنعطفات حاسمة عملت تلك الآثار الأدبية على تمثيل رمزيتها بصورة مبدعة وخلاقة. وهو ما يثبت أن الأدب لا يستطيع أن يفلت من التاريخ، بل إنه حيلة من حيل التاريخ يحيا من خلالها حياة أخرى، حياة الرمز والأمثولة التي يعبر بها الكائن الإنساني عن رؤيته للعالم وطريقة تفكيره بالتاريخ.

لهذا السبب فإن أول ما يرد على الخاطر عندما نسأل عن الأعمال الأدبية الكبيرة التي أثرت في حياتنا هو الأعمال التي تتصل باللحظات المفصلية في تاريخ الأمم والشعوب؛ إننا نذكر منها ما يتصل مثلا بهزيمة العرب المدوية عام 1967 وكيف عمل نجيب محفوظ وجيل الستينيات في مصر والعالم العربي على تمثيل الشروط التاريخية التي جعلت العرب ينهزمون في ستة أيام. روايات كثيرة ترد على الخاطر بدءا من "ثرثرة فوق النيل" لنجيب محفوظ، التي كتبت قبل الهزيمة، وصولا إلى "نجمة أغسطس" لصنع الله ابراهيم، و"الزيني بركات" لجمال الغيطاني، و"الحرب في بر مصر" ليوسف القعيد، و"الزمن الموحش" لحيدر حيدر، و"أنت منذ اليوم" لتيسير سبول، و"عائد إلى حيفا" لغسان كنفاني. ولا ننسى في هذا السياق مسرح سعد الله ونوس، وحزيرانيات نزار قباني، وأشعار محمود درويش وسميح القاسم وتوفيق زياد المقاومة.

أما إذا فكرنا فيما يحدث الآن من تحولات في تونس ومصر، وبلدان عربية أخرى تراقب ما يحدث بأنفاس مبهورة، فسوف نقع على ما يكتبه كتاب شباب عرب عن الغليان في قلب المجتمعات العربية، وعن التحولات العميقة التي حدثت داخل تلك المجتمعات على مدار السنوات الأربعين الماضية؛ أي على الإحساس بالظلم وغياب العدالة الاجتماعية وجنون الاستبداد والرغبة في التغيير بأي ثمن. ذلك ليس غائبا على الإطلاق عما يكتبه روائيون وشعراء شباب يتحسسون هبوب رياح التغيير في المنطقة العربية لأن النخب الحاكمة، ومن يحيطها من المستفيدين والمتزلفين، قد أكلت الأخضر واليابس وأوصلت مجتمعاتها إلى نقطة انسداد وأزمة لا حل لها سوى بالتغيير. وهذا ما تدعو إليه عشرات الروايات ومئات القصائد المكتوبة خلال العقد الأخير على الأقل.

هل تفضي الثورات إلى مزاج جديد في الفن والكتابة؟

كيف يتعامل الكتاب والفنانون مع اللحظات الفاصلة في التاريخ، مع التحولات الفارقة التي تنقل الناس من عصر إلى عصر، من مزاج إلى مزاج؟ كيف يعيد الكتاب والمثقفون النظر في الأفكار والأشكال وصيغ الإنتاج الأدبي والفني عندما يواجهون ثورة وعالما جديدا يولد تحت سمعهم وأمام أبصارهم؟ هذه أسئلة واجهت الكتاب والمثقفين والفنانين عبر العصور، فولدت تيارات ثقافية أدت إلى تغير الرؤى والتصورات وانقلاب الأذواق والأمزجة الأدبية والفنية. هكذا ولدت حركات أدبية وتيارات فنية وأفكار فلسفية طبعت العصور التي تلت ثورات أو تحولات تاريخية عميقة، فلو أن تلك التحولات العميقة، في المجتمع والسياسة وطريقة النظر إلى العالم، ما حدثت لما كانت ظهرت حركات وتيارات مثل الرومانسية والحداثة وما بعد الحداثة؛ ولما كتبت أعمال أدبية كبيرة مثل "الحرب والسلام" لتولستوي أو "مدام بوفاري" لغوستاف فلوبير أو "الأرض اليباب" لـ تي. إس. إليوت، ولما رسم بابلو بيكاسو لوحة الغيرنيكا. الأمر نفسه يصدق على الثقافة العربية، فالخضات الكبرى في تاريخ العرب المعاصرين أطلعت أعمالا كبيرة مثل "عودة الروح" لتوفيق الحكيم، وثلاثية نجيب محفوظ، و"الرغيف" لتوفيق يوسف عواد، و"حفلة سمر من أجل 5 حزيران" لسعد الله ونوس، و"أنشودة المطر" لبدر شاكر السياب، و"سرحان يشرب القهوة في الكافيتيريا" و"مديح الظل العالي" لمحمود درويش، وعدد آخر من الروايات والقصائد والمسرحيات

والأعمال الفنية التي كانت نتاجا لغائلة الجوع في الحرب العالمية الأولى، أو ثورة 1919 المصرية، أو محنة العراقيين السياسية في نهايات النصف الأول من القرن العشرين، أو نكبة الفلسطينيين وخروجهم الذي يتجدد في كل هزيمة.

بهذا المعنى تتخذ علاقة الفنون بالأحداث الكبيرة شكلا معقدا، فالأعمال الفنية، رسما ونحتا ومسرحا ورواية وسينما، وحتى شعرا، تحتاج إلى قدر من الاختمار حتى تستطيع التقاط صدمة التحولات التي تؤدي إليها خضات كبيرة، كالانتفاضات والثورات العربية التي جرت وتجري هذه الأيام. ورغم ذلك فمن المتوقع أن يحاول بعض الكتاب والفنانين أن ينجزوا أعمالا تصور جانبا من التحول الذي حصل، مسلطين ضوءا على بعض ما يعتقدونه جذريا في هذه التحولات.

ليس هناك بالطبع شكل مبسط من العلاقة بين الفن والأحداث الكبرى، أو بين الفن والواقع. كنا نقول سابقا: إن الشعر هو أقرب الفنون للتعبير السريع المباشر عن الحدث وهو يغلي وينتفض بدمه، لكن النتيجة تكون في العادة مخيبة للآمال. ولحسن الحظ أننا لم نقرأ خلال الفترة القصيرة الماضية شعرا كثيرا يتغنى بالثورات، ويستخدم لغة عتيقة وصورا تصلصل فيها السيوف وتصهل الخيول. ربما يعود ذلك إلى طبيعة هذه الثورات المرتبطة بالعصر، إلى كونها ثورات فائقة، كما يسميها علي حرب، تستخدم الفيسبوك والتويتر وأشكال الاتصال الحديثة التي تعتمد الاختصار واللغة البرقية والرمز والصورة، ولا تحتمل الثرثرة والكلام الفائض عن الحاجة. إن ثورات فائقة Hyper Revolutions تتطلب فنا وأدبا فائقين يستخدمان وسائل اتصال تتيحها الشبكة العنكبوتية.

مغن وموسيقي شاب قال لي إنه لا يهتم كثيرا بإقامة حفلات غنائية للتعبير عن مشاعره وعواطفه تجاه ما يحدث، فاليوتيوب يتيح له التواصل مع السامعين بصورة أفضل، وقال إن عدد من استمعوا إلى أغانيه حتى الآن يزيد عن سبعين ألف شخص، وهو عدد من البشر ما كان ليجتمع في قاعة أو ساحة للاستماع إلى مغن أو موسيقي شهير. وإذا كان حدس هذا الموسيقي صحيحا فإننا نشهد تحولا كبيرا في طرق التواصل بين منتجي الفنون والمتلقين، تماما كما كان الأمر بالنسبة لمن يدعون للاحتجاجات والثورات التي عصفت بالأنظمة العتيقة في العالم العربي.

الحكاية السابقة فيها بعض الجواب على سؤال العلاقة بين الفنون والتحولات الكبرى.

لا شك أن هناك منتجين في الفن والثقافة يتواصلون مع متلقيهم عبر الشبكة العنكبوتية، لكن التعبيرات الناضجة، أو على الأقل المضيئة، على ما حصل ويحصل سوف تأخذ بعض الوقت، سواء كانت شعرا أو قصة ورواية أو رسما أو مسرحا أو سينما أو غناء وموسيقى. والسبب ليس انتظار المنتج الثقافي فترة تختمر فيها أفكاره ليتدبر ما حصل ويعثر على شكل يصب فيه رؤيته، بل قدرة الصورة على التعبير المباشر الفوري التلقائي عن الحدث. نحن أمام سيل لا ينقطع من الصور؛ عدسات مصورين غير محترفين ومحترفين كذلك، كاميرات رقمية متطورة بإمكانيات عادية أو غير عادية، صور موضعية أو بانورامية ترينا بعض أجزاء من المشهد أو المشهد كله. وهذا كله يقمع الخيال ويقزمه ويجعل الواقع يفوق كل خيال. فكيف يمكن للأديب أو الفنان أن يعبر عن هذا الدفق الهائل من الصور والمشاعر والأحاسيس والروائح والأصوات التي تغمر الشارع؟ إن الفنون اللفظية تحتاج قوى خارقة لتحيط بما حدث، وكذلك الأمر بالنسبة لكثير من الفنون التعبيرية مثل الرسم والنحت والموسيقى. الأقرب إلى هذا المشهد القيامي هو السينما التي تستطيع أن تستخدم المادة المصورة مباشرة من الميادين والساحات لتصنع خلفيات لحكايات وأحداث جزئية ولدت هناك، لتصنع الحدث الكبير. ولذلك فإننا نتوقع سينما مختلفة، سينما كبيرة، في مقبل الأيام، على الأقل في مصر التي شهدت واحدة من كبريات الثورات في التاريخ.

حدث الثورات العربية غير المكتمل والطاهر بن جلون!

هل تستطيع الآداب والفنون أن تكتب الثورات والانتفاضات الشعبية إبان حدوثها، مكثفة الحدث وقادرة على الوصول إلى جوهر ما يعتمل في قلب المجتمعات الثائرة؟ فمن طبيعة الفنون والآداب أنها انتقائية، أي أنها تختار خيطا محددا في نسيج الحياة والأحداث لتبني نصها. لكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى الإحاطة بالدائرة الواسعة التي تضم ذلك الخيط الرفيع الذي اختارته؛ وهي من ثمّ تقوم ببناء مادتها الفنية انطلاقا من تأويلها للعالم وحركة الحدث الذي تعاينه. دون هذه الرؤية البانورامية العميقة في الوقت نفسه ما كان بيكاسو ليرسم الجيرنيكا، على سبيل المثال لا الحصر، فالحدث المحدد الذي سجله مضافا إلى تأويله لخلفيات الحرب الأهلية الدائرة هو الذي أطلع عملا فنيا كبيرا يشهد على الوحشية والمقاومة في الآن نفسه.

انطلاقا من هذا التصور يمكن القول إن في استطاعة الآداب والفنون كتابة الثورات والانتفاضات والاحتجاجات العربية في الوقت القريب أو البعيد. يمكن للشعر والرسم والقصة القصيرة، وربما النحت، أن تجسد الحدث من خلال التركيز على تفصيل صغير هنا أو هناك لكنه يلتقط جوهر الحدث ومعناه ورسالته التي يحملها. ولهذا ليس مستهجنا أن يخرج علينا شعراء وكتاب قصة ورسامون ونحاتون بأعمال تصور الثورات وهي في أوج حدوثها. قد لا تستغرق تلك الفنون زمنا طويلا لتجسيد ذلك؛ كل ما تحتاجه عين ثاقبة

لالتقاط تفصيل صغير في حركة الأحداث، صورة أو هتاف أو حكاية مؤثرة أو مشهد حاشد، من أجل النفاذ إلى قلب التحول الذي تمثله الثورات الجماهيرية التي تنادي بالتغيير والتجدد والعبور من عصر إلى عصر.

ما يمثل مشكلة هو الشكل الروائي الذي يحتاج اختمارا، قدرا من الابتعاد عن الحدث ليتمكن من تصويره وتقديم تأويل سردي له. كل الروايات العظيمة التي كتبت عن أحداث عاصفة في التاريخ كتبت بعد خمود تلك العواصف واتضاح الصورة. ولا أعرف رواية واحدة كبيرة كتبت وسط العاصفة، فذلك يعني أن العاطفة الفائرة ستلونها وتفسد رؤية جوهر ما يحدث. لهذا سيكتب الروائيون العرب بعد مدة من الزمن عما حدث ويحدث، وسوف نرى بعين أخرى ما كنا رأيناه على الشاشات وفي تغطيات الإعلام المسموع والمرئي والمكتوب.

الغريب أن الروائي المغربي الطاهر بن جلون، الذي يكتب بالفرنسية، اختار أن يكتب رواية عن الثورة التونسية. روايته "بالنار"، التي تتخذ من حرق التونسي محمد البوعزيزي، مفجر ثورة الياسمين نفسّه، زاوية لتأمل الثورات العربية، هي الوحيدة التي حكت عن ثورات لم تنته بعد. اندفع الطاهر بن جلون ليلتقط حكاية أيقونة الثورة التونسية ليكتب عن الروح الجديدة في العالم العربي، من خلال رسم مشهد المجتمع الذي وصل إلى حائط مسدود، مختنقا بالظلم والفساد والدكتاتورية المجنونة. والمراجعات القليلة التي قرأتها عن الرواية تقول إنها رواية ناعمة تركز على المشترك الإنساني، عن حالة شاب جامعي تخرج حديثا ليجد الأبواب مقفلة في وجهه؛ لا عمل ولا كرامة ولا حرية ولا إمكانية للحب. اختار بن جلون حبكة بسيطة لتجنبه الغوص في المشهد التونسي المعقد الذي شكل خلفية حدث البوعزيزي الذي أشعل ثورة نادرة في التاريخ. وهذا يعني أن الرواية بحاجة إلى قدر من التدبر لتستطيع كتابة الثورات التاريخية العظيمة التي تمثل انعطافات كبرى في حياة الشعوب. لكن رواية بن جلون هي الأولى التي التقطت الحدث ومن الضروري الإسراع في ترجمتها لتصبح متاحة للقارئ العربي. لقد كتبها الرجل بسرعة قياسية ونريد من مترجميه أن يسرعوا في ترجمتها إلى العربية.

الثقافة الليبية في زمن الدكتاتور

لا يستأثر الدكتاتور بالسلطة فقط بل يستأثر بالأفكار كذلك؛ إنه لا يسجن الأجساد وحدها بل يحاول سجن العقول وترويضها. هذا ما فعله معمر القذافي طوال اثنين وأربعين عاما دمر فيها البنية التعليمية والفكرية والثقافية في ليبيا التي كانت تخطو في خمسينيات القرن الماضي وستينياته إلى عالم الحداثة والمدنية التي كانت ضربت بعصاها السحرية جاراتها القريبات؛ ففي كل من مصر وتونس والمغرب والجزائر انتعش التعليم الثانوي والجامعي، كما ازدهرت الحركة الثقافية في كل من هذه البلدان، في الوقت الذي تدهور فيه التعليم في ليبيا وانكمشت الحياة الثقافية. لقد عمل العقيد، المهووس بابتداع نظرية ثورية يعيد من خلالها تشكيل الأفكار والأيديولوجيات وعالمي السياسة والمجتمع، على شن حرب على كل من يخالفه أفكاره التي دونها في كتابه الأخضر. هكذا بدأت هجرة العقول إلى خارج ليبيا في فترة السبعينيات والثمانينيات، بعد أن استطاع القذافي إعادة تشكيل المناهج التعليمية، واستمال ضعاف النفوس من المثقفين والأكاديميين ليهللوا بمديح أفكاره ورؤيته العبقرية التي أودعها كتابه العجيب الذي صار كتاب العقيدة والأيديولوجية السياسية وأساس المعرفة وجوهر العلم.

لم يحول القذافي ليبيا إلى صحراء، ويوقف تحضرها وتمدينها وتقدمها فقط، بل شرّد عقولها ومثقفيها ورجال السياسة والتعليم اللامعين فيها أيضا. ومن بقي داخل ليبيا من هؤلاء تحول إلى الهتاف في جوقة العقيد والتهليل بعظمته وعظمة أفكاره. وفي هذا السياق من تأليه الحاكم الأوحد، والمفكر والمبدع المتفرد، عقدت ندوات كثيرة لمناقشة فلسفة القائد

ومنجزه الفكري في "الكتاب الأخضر" وخطبه الكثيرة التي تستمر ساعات وساعات، يستمع إليها الشعب الليبي الصابر على شاشة تلفزيونه الوطني. والمهزلة أن العقيد لم يكتف بأفكاره السياسية الغريبة ليفرضها على الشعب، بل بدأ يدبج القصص القصيرة التي نشرها عام 1993 في كتاب "القرية القرية.. الأرض الأرض.. وانتحار رائد الفضاء"، لتتم دعوة بعض الكتاب والنقاد والمثقفين العرب للحديث حول هذه الكتابات التي تتضمن أفكارا ساذجة وينسبها صاحبها ظلما إلى شكل القصة القصيرة.

في هذه الأجواء من الانحدار التعليمي والثقافي والمعرفي عاش أصدقاؤنا من المبدعين والمثقفين الليبيين الحقيقيين، فصمت منهم من صمت وهاجر منهم من هاجر. ولربما تكون جناية العقيد على الثقافة الليبية بحجم جنايته على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الليبية. فالمطل على تاريخ الثقافة والإبداع الليبيين في الماضي والحاضر سيذهل للانحدار الذي أصابهما في عهد القذافي. ففي عام 1957 كان خليفة محمد التليسي (1930 – 2010) قد أصدر كتابه المرجعي عن "الشابي وجبران"، وفي عام 1966 كان أستاذ الفلسفة والمترجم د. علي فهمي خشيم يضع كتابه عن فلسفة المعتزلة، ويترجم في سنوات تالية الكتاب السردي العظيم "الجحش الذهبي" لأبوليوس، وكذلك كتاب و. سذرن الشهير "رؤى غربية حول الإسلام في العصر الوسيط"، إضافة إلى عدد آخر من المؤلفات والترجمات المميزة.

لكن إفقار الحياة الثقافية، الذي مارسه العقيد وأعوانه من صغار المواهب ومعدوميها، ألجأ هؤلاء الكتاب الليبيين الكبار إلى الصمت واعتزال الحياة العامة. ومن ذهب إلى ليبيا خلال السنوات العشر الأخيرة، على الأقل، سوف يتساءل عن غياب أعلام ليبيا في الفكر والثقافة والإبداع عن المحافل العامة والندوات المبهرجة الفارغة الكثيرة التي كانت تُسخّر كلها لإلقاء الضوء على فكر العقيد وعبقريته الفكرية والسياسية. وقد مثل هذا الحال انحطاط الفكر والسياسة، وانحدار مستوى المعرفة والثقافة بصورة لا تخطئها العين.

على الضفة الأخرى، أي في المنافي العديدة المتباعدة التي لجأ إليها المثقفون الليبيون للحفاظ على رؤوسهم والنجاة بإنسانيتهم، تفتحت مواهب كبيرة فرضت حضورها على المشهد الثقافي العربي، بل إن بعضها أصبح جزءا من ميراث الثقافة الإنسانية المعاصر عبر الكتابة بلغات أخرى غير العربية، وخصوصا باللغة الإنجليزية، ويمكن أن نمثل على ذلك بأسماء الروائي هشام مطر والشاعر والمترجم البارز خالد مطاوع الذي نذر نفسه لترجمة الأدب العربي، الشعر منه خصوصا، إلى اللغة الإنجليزية.

في تلك المنافي أنجز ابراهيم الكوني، وهو يعيش في معتزله السويسري، أهم أعماله الروائية، سواء تلك التي تدور حول عالم الصحراء والندرة والعلاقة الوجودية البريئة التي تقوم بين الإنسان والحيوان والطبيعة، أو تلك التي تتحدث عن معضلة الوجود وعذاب الروح في عالم المادة الذي تنوء بكلكله تلك الروح الشفافة التي تنتظر بصبرٍ الانفلات من أسر هذا العالم.

اللافت أن ابراهيم الكوني، الكاتب المنشغل بتقديم تأويل لمعنى الوجود والعدم والشغوف بأعمال الروائي الروسي العظيم فيودور دوستويفسكي، يكتب في السنوات الأخيرة عملا مختلفا مهموما بتفسير معنى السلطة. كأنه في رواية "الورم" (2007) يستلهم شخصية القذافي حين يسعى إلى التعرف على ماهية السلطة وتشريح لاوعيها وبنياتها اللاشعورية. في "الورم" يصور الكوني التصاق السلطة بجسد صاحبها، حتى إذا حاول مانح السلطة انتزاعها اضطر إلى خلع جلد المتسلط لأنه صار هو والسلطة كينونتين لا تنفصلان؛ فانتزاع السلطة من صاحبها يعني موته موتا بطيئا مضنيا مزلزلا للفكر والوجدان. فهل هذه نبوءة بالفعل تلقي ضوءا غامرا على ما يحدث الآن من تشبث العقيد بسلطة ينفي أنه يمتلكها؟ كأن الكوني تنبأ بهذه اللحظة فكتبها بتلك اللغة المجازية التي تقوم بتشريح بنية السلطة والاستبداد في تاريخ السياسة العربية.

في منفى آخر يكتب الروائي الشاب هشام مطر عملا سرديا مدهشا باللغة الإنجليزية عن رعب محاكمات العقيد لرجال الدولة الذين يتهمهم بالخيانة والرجعية فيختفون دون أن يظهر لهم أثر. في روايته "في بلد الرجال In the Coumtry of Men"، الصادرة عن دار بنغوين البريطانية 2006 والتي وصلت إلى القائمة القصيرة لجائزة مان بوكر في العام نفسه وترجمت حتى الآن إلى 22 لغة، يروي هشام مطر، من خلال ذاكرة طفل، رعب انتظار العائلة مجيء مباحث العقيد للقبض على الأب المتهم بالرجعية والتآمر على الثورة!

هكذا يسعى هشام مطر، الذي اختطف والده من القاهرة من قبل مباحث نظام حسني مبارك عام 1990 وسلم للمخابرات الليبية لتختفي أخباره بعدها، إلى كتابة عمل يتجاوز السرد السير - ذاتي إلى تصوير رعب الولادة في زمن الدكتاتوريات المتوحشة التي لا ترى في الكون سوى ذاتها، فهي "المجد" والعظمة وما عداها من البشر "جرذان" و"صراصير" و"جراثيم"، كما جاء في خطب القذافي الأخيرة إلى "شعبه"!

لعل رواية هشام مطر الأخيرة التي صدرت في بداية عام 2011 عن دار نشر فايكنغ البريطانية في عنوان "تشريح اختفاء Anatomy of A Disappearance" تستوحي سيرة الكاتب الليبي الذاتية أيضا. إنها تستلهم الأجواء نفسها، وتسرد، من خلال وعي الصبي ابن الاثني عشر عاما، رعب اختفاء الأب رجل السياسة الذي يختطف ولا يظهر له أثر بعد ذلك. ليس من شك في أن هشام مطر يعمل في روايته الثانية على تغريب الحدث باختياره مصر أرضا لأحداث روايته، فالأب الذي يختفي دبلوماسي مصري يعمل مع الملك الذي يتعرض للاغتيال. لكن تغريب الحدث الروائي في "تشريح اختفاء" لا يبتعد كثيرا عن الألم العميق الذي ينوء بثقله صدر الكاتب الذي يتسقط الآن الأخبار ليعرف إن كان والده مازال حيا أو لا. لقد صرح منذ أعوام لصحيفة الغارديان البريطانية أن والده أرسل للعائلة رسالة بخطه الدقيق عام 1996 يخبرهم فيها أنه حي، كما أن هناك أنباء تعود إلى عام 2002 تشير إلى أن الأب حي و لم يمت في مذبحة سجن أبو سليم الرهيب في وسط مدينة طرابلس والتي راح ضحيتها 1200 سجين حسب ما أفادت منظمات حقوق الإنسان الدولية.

يقول هشام مطر في محاضرته التي ألقاها في مهرجان أدنبرة الأدبي 2011 إن لحظة دخول الثوار باب العزيزية مدهشة بكل المعاني، ولكنها في الوقت نفسه غريبة، فنحن "نرى رصاصا، ولكن لا وجوه. ويجسد هذا بالفعل طبيعة نظام القذافي ورمزيته، إذ أنه عمل، على الدوام، على إخفاء نفسه تحت ركام من الأقنعة والحكايات". ويضيف مطر: " من بين الغايات الكبرى للدكتاتوريات إنشاء سرديات لتعريف نفسها في الحاضر وتحديد ما ينبغي أن يكون عليه المستقبل من وجهة نظرها. إنها في الحقيقة تحاول إعادة كتابة التاريخ. يشبه الطغاة في ذلك الروائيين الذين يسعون إلى عمل الشيء نفسه. الفرق بين الروائي والطاغية أن الأول يعمد إلى كتابة سردية تصور الحياة، وتعبر عن حالات التقمص العاطفي المتعارضة، وتشرح التناقضات التي يعنيها أن يكون المرء إنسانا. إنه يعمل على مادة العواطف وسيكولوجيا البشر. أما الطغاة فيكتبون روايات رديئة ضيقة الأفق لا تستمرئ فكرة التغير."

يقدم هشام مطر، سواء في عمله الروائي أو في حديثه عن حكم العقيد، تأويلا لرمزية دكتاتورية غرائبية تشبه كثيرا دكتاتوريات أمريكا اللاتينية. لربما لهذا السبب يدافع هوغو تشافيز عن صديقه القذافي وهو مستعد لاستضافته في كنفه!

* ترجم القسم الأكبر من هذه المقالة إلى اللغتين الألمانية والإنجليزية، وظهرت في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية، على رأسها صحيفة "نويه تسوريشر تزايتونغ" السويسرية، وموقع دويتشه فيله الخاص بالإذاعة والتلفزيون الألمانيين.

هل صور الأدب العربي الدكتاتور؟

نشر الصديق الشاعر الكبير الراحل محمود درويش قصائد سماها "خطب الديكتاتور الموزونة"، وكان يقول على الدوام إنها ليست شعرا؛ ولذلك لم يبادر إلى نشرها في أي ديوان من دواوينه. كانت مجرد رسم بالكاريكاتور لطاغية عربي عام يجسد سمات الطغاة العرب جميعا. وهي لا تحمل أسلوبية درويش في الكتابة الشعرية، لكنها تحضر الآن في لحظة تاريخية تهاوى فيها طغاة كما ينتظر المصير نفسه طغاة آخرون.

لكن المرء يستغرب بالفعل شحة الأعمال الأدبية التي تدور حول نموذج الطاغية في الإبداع الأدبي والفني العربيين، حتى إننا عندما نفكر بشخصية الدكتاتور نتوجه مباشرة إلى أدب أمريكا اللاتينية، وكأن تلك البلاد احتكرت الطغاة كما احتكرت الموز في يوم من الأيام. كان الطاغية دوما هو سليل جمهوريات الموز، ومن ثمّ فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو روايات عظيمة مثل "السيد الرئيس" لميجيل أنخيل أستورياس، و"مئة عام من العزلة" لغابرييل غارسيا ماركيز، التي تصور عبور أمريكا اللاتينية في قرن من الطغيان، وكذلك "الجنرال في متاهته" لماركيز أيضا، والتي تصور نموذجا فريدا من الطغاة وأقدارهم العجيبة.

إننا نحيل إذن على أدب آخر، عندما نفكر بطغاتنا، ولا يمر بخواطرنا عمل أدبي واحد لكاتب عربي يصور فيه طاغية، رغم كثرتهم وتميزهم عن غيرهم من طغاة العالم وحكامه المتفردين بالسلطة. وقد كشفت الثورات والانتفاضات العربية عن سمات وخصائص بارزة في شخصية الدكتاتور العربي؛ فهو يتميز بالعناد الشديد والتمسك بالسلطة حتى آخر قطرة

دم من شعبه، كما أنه يستعمل أساليب متنوعة للالتصاق بكرسيه فيمالئ الشعب ويداهنه ويستعطفه، ثم يعده بأنهار من اللبن والعسل، وبعد ذلك يهدده ويتوعده ويتهمه بالتعاون مع الخارج؛ فإذا فشلت كل هذه الأساليب فإنه يلجأ إلى القتل وسيلة وحيدة لحسم الاحتجاجات السلمية.

الغريب أن مفكري الغرب وفلاسفته صوروا الصقع العربي الإسلامي من العالم بوصفه مسقط رؤوس الطغاة، فتحدثوا عن الاستبداد الشرقي بوصفه سببا أساسيا لتأخر هذه المنطقة وكونه أصل البلاء فيها. لكن الكتاب العرب لم يقاربوا هذا الموضوع الذي يتصل بحياة العرب المعاصرين اتصالا وثيقا. لقد بقي كتاب عبد الرحمن الكواكبي "طبائع الاستبداد" أهم كتاب شخّص الظاهرة ودلّ العرب على سبل الدخول في الزمان الحديث. لكن النقص الخطير يتمثل في جوانب الخلق الفني، والتخييل الذي يفتقر إلى نماذج الطغاة الذين يعمرون الأرض العربية منذ قرون وقرون. حتى الأعمال الفنية التي صورت الطاغية وأهواءه، في المسرح والسينما العربيين، قدمت كاريكاتورا لهذه الشخصية العجيبة المركبة متعددة السطوح والأعماق، و لم تسع إلى تقديم صورة متعددة الوجوه لها.

السبب في تجنب الكتاب العرب تصوير نموذج الطاغية يعود إلى الرقابة الخانقة على الأعمال الأدبية والفنية، والقيود التي تفرض على هذه الأعمال منذ اللحظات الأولى للتفكير في عمليات الإنتاج، والحدود التي تحول دون دخول هذه الأعمال فيما لو وجدت. لهذا فضل المنتجون الثقافيون أن لا يغضبوا الرقابات العتيدة، التي تعلم علم اليقين أن أي عمل يتحدث عن الطغيان والطغاة يتحدث، بصورة أو أخرى، عن طغيان في بلادهم وطاغية يتربع على سدة الحكم في عواصمهم. فالأفضل في هذه الحالة أن يلجأ الكاتب إلى الرمز والمواربة في التعبير، وأن يلجأ المسرح والسينما إلى النكتة والكاريكاتور حتى يمكن ابتلاع اللقمة غير السائغة بالنسبة للرقابات العربية.

لكن ذلك أفقر الأدب والثقافة العربيين، وحرمنا من أعمال كبيرة في الرواية والمسرح والسينما كتلك التي أشرنا إليها في أدب أمريكا اللاتينية، وهي بلاد كان فيها القمع أكثر قسوة وعنفا، والجبابرة أكثر جنونا وطغيانا، لكن أدباءها وفنانيها كسروا حاجز الخوف فكتبوا ورسموا وأبدعوا مسرحا وسينما تصور الطغاة وهم في عنفوانهم.

إن الحال الآن لم يعد كما كان قبل أشهر، ونحن لا ندري في أي حالات يعبر الطاغية

العربي في هذه الأيام، وكيف يشعر عندما يهتز الكرسي تحته. لكن على الروائيين والمسرحيين وصناع السينما أن يتنبهوا لكي يلتقطوا هذا النموذج الغائب في الإنتاج الثقافي العربي، ليصبح لدينا آداب وفنون كبيرة كما لدى الأمم الأخرى.

صورة الدكتاتور مجددا: في الرد على ردود الفعل الغاضبة

يشخصن الكتاب العرب الأمور في العادة ويثيرون ضد بعضهم بعضا حربا ضروسا في معاركهم الثقافية والفكرية. كأننا عاجزون عن التفكير الهادئ العقلاني عندما يتصل الأمر بذواتنا وبحقل الإنتاج الذي نعمل فيه أو ننتج في فضائه نصوصنا، فنقوم بتصغير حجم العالم ليتسع لنا ولإنجازنا. نظرة الكاتب العربي إلى العالم الواسع حوله لا ترى من المشهد إلا الذات التي تحجب إنجاز الآخرين أو تعجز عن رؤية الأعمال العظيمة التي أنجزوها في الحقل الإبداعي نفسه. هكذا تبدو خريطة الإبداع والإنجاز ضيقة، معزولة عن المحيط الواسع الممتد بوسع الجغرافيات واللغات والأقوام.

أكتب هذا الكلام لأعلن عن دهشتي للردود الغاضبة التي أثارتها مقالتي عن الحضور الهش لصورة الدكتاتور في الإبداع العربي، وعن عدم إنجاز نصوص روائية وسينمائية ومسرحية كبيرة لأنواع من الحكام الطغاة الذين عمروا ويعمرون المشهد السياسي الاجتماعي الثقافي العربي الراهن. وقد حاولت في تلك المقالة، التي لم تتقصد ذكر عدد من الأعمال الأدبية العربية التي قاربت صورة الدكتاتور في وجه من وجوهها، إثارة القضية والبحث عن أجوبة لعدد من الأسئلة المتصلة بحضور الدكتاتور الشحيح في الكتابة العربية، في زمن يتساقط فيه الطغاة وتفتح حياة العرب المعاصرين أفقا آخر يتنسم هواء الحرية والديموقراطية وكرامة الإنسان. لم تسع المقالة إلى إعداد مسرد بمن كَتب وما كُتب حول طغاة العرب، بل

أرادت الإشارة إلى معضلة كيانية عاشها العرب في القرن العشرين بسبب الدكتاتوريات التي أغلقت الأفق أمام تطورهم الحضاري وإمكانية لحاقهم بالأمم الأخرى التي استطاعت، رغم الاستعمار والهزائم المدوية وشح الإمكانيات، أن تصبح في رأس قائمة الأمم المتحضرة المتقدمة في زماننا.

رد الصديق الروائي والناقد السوري المعروف نبيل سليمان، المنشور في صحيفة الحياة، حيرني لأنه فهم المسألة على غير وجهها. أوّل نبيل كلامي بوصفه إنكارا لما كتبه هو وكتبه روائيون عرب آخرون في تصوير ظاهرة الدكتاتور، وسرد أسماء عدد من الروايات التي قاربت الظاهرة، بعضها قرأته وأعرفه تماما، وبعضها الآخر قرأت عنه، والبعض الأخير لم تساعدني ظروفي في الاطلاع عليه. لكنني ما سعيت في مقالتي إلى إنكار جهود الروائيين العرب في مقاربة صورة الدكتاتور، فالمقالة تتحدث عن شحة حضور الطغاة في الكتابة العربية لا عن انعدام هذا الحضور؛ كما أنني لم أرغب في وضع جدول يعدد الروايات والكتب المتصلة بالموضوع. إن صورة الطاغية منبثة هنا وهناك، في كتاب إمام عبد الفتاح إمام عن الطاغية، وفي كتابات الباحث الكويتي الراحل خلدون النقيب عن الدولة التسلطية، وفي أبحاث عديدة لباحثين وكتاب عرب آخرين من ضمنهم بوعلي ياسين؛ كما أنها حاضرة بصورة أو أخرى في الرواية العربية: في روايات نجيب محفوظ، وعبد الرحمن منيف، وجمال الغيطاني، وفاضل العزاوي، ونبيل سليمان، ومؤنس الرزاز، وحيدر حيدر، وبنسالم حميش وآخرين. لكن المسألة لا تتصل بتلك المقاربات الروائية للواقع العربي، بل بعدم وجود عمل روائي كبير يصور ظاهرة الطاغية في الحياة العربية المعاصرة. ليس لدينا رواية بحجم "السيد الرئيس" لميجيل أنخيل أستورياس، أو "مئة عام من العزلة" لغابرييل غارسيا ماركيز التي تصور عبور أمريكا اللاتينية في قرن من الطغيان، كما قلت سابقا، أو "الجنرال في متاهته" لماركيز أيضا، التي تصلح صورة للطغاة العرب المعاصرين الذين يبحثون الآن عن شق في الهواء ينفذون منه إلى الهاوية التي تفتح شدقيها لتتلقاهم في ربيع الثورات العربية الزاحفة. تلك هي المسألة: أننا لم نكتب أدبا كبيرا يصور الطغيان والاستبداد على هيئته، لا أننا كتبنا وقاربنا الظاهرة على قدر ما طاوعتنا أقلامنا ومواهبنا والرقابات العربية التي كانت تقف لنا بالمرصاد.

أما صديقي الآخر الشاعر خالد المعالي، الغاضب دوما لأسباب لا أعلمها، فقد هاجمني (في مقالته المنشورة في الحياة أيضا) بقسوة واتهمني جزافا بالجهل وعدم المتابعة، رغم أنه يعلم أنني أقرأ وأتابع وأتقصى، ما استطعت، ما يكتب في العالم العربي، خصوصا في حقل

الكتابة الروائية. ولا يعني أنني لم آت على ذكر رواية مهدي حيدر "عالم صدام حسين" أنني لا أعرفها و لم أقرأها، ولا يعني ذلك أن كل الكتاب والمثقفين العرب، ومن ضمنهم الصديق الراحل محمود درويش، قرؤوا تلك الرواية في الوقت الذي لم أعلم بوجودها أنا وحدي وكأنني أقيم في صقع آخر من الأرض والثقافة! هذا كلام عصبي يستسهل اتهام الآخرين ورميهم جزافا بالنقيصة والجهل، ويدل في الوقت نفسه على قراءة حولاء لما كتبت. لقد أشرت إلى الشكل الروائي كحاضنة لصورة الطاغية، ثم انعطفت باتجاه الأشكال والحقول الإبداعية الأخرى، لأؤكد على ضعف حضور الطاغية في الإبداع العربي كله. ولا أظن أن رواية مهدي حيدر "عالم صدام حسين"، التي نشرها الصديق خالد المعالي عن دار نشر "الجمل" التي يمتلكها، تسد هذا النقص الفادح في الكتابة عن الطاغية في الثقافة العربية. هذا عالم من الكتابة بحاجة إلى مواهب كبيرة تصور تراجيديا العيش في زمن الطغيان، والفوات الحضاري الذي وصلنا إليه بسبب تحكم أشكال متعددة من الدولة التسلطية في أقدار العرب خلال قرون متعاقبة. على الكتاب العرب أن يسألوا أنفسهم: هل استطعنا أن ننجز أعمالا كبيرة بحجم الفاجعة التي دفعنا الطغاة إلى عيشها؟ إذا كان الجواب سلبيا فإن علينا أن نعيد النظر في كيفية تقييمنا لما أنجزنا، فالآداب والفنون الكبيرة تتطلب شروطا معقدة لتولد وتزدهر؛ إنها تحتاج إلى ديموقراطية سياسية اجتماعية ثقافية، فإن لم توجد تلك الديموقراطية لزمت شجاعة عظيمة لتحويل الكارثة والطغيان إلى أدب عظيم يكون بمثابة سلاح مقاومة يهزم الدكتاتوريات المجنونة التي تحاول لجم الحياة واندفاعتها. والاستراتيجية الأخيرة هي التي اتبعها كتاب أمريكا اللاتينية العظام: استورياس، وماركيز، وأليخو كاربانتييه وكارلوس فوينتيس وآخرون كثيرون.

سجال مع المثقفين العرب حول الثورات

مواقف المثقفين العرب ووزارة جابر عصفور واستقالته

ما هو دورنا في ضوء ما حدث في تونس وما يحدث الآن في مصر؟ سؤال لا بد أنه يؤرق المثقفين العرب هذه الأيام، كما أنه يدفعهم إلى التعبير عن مواقفهم تجاه الأحداث المتسارعة التي تعصف بالكثير من الثوابت في الحياة العربية، السياسية والمجتمعية والثقافية.

في مقالته التي نشرها في الحياة يوم الاثنين 7 شباط (فبراير) 2011 انتقد الزميل عبده وازن ردود فعل المثقفين العرب تجاه الثورتين التونسية والمصرية واكتفاءهم بالبيانات التي تتحدث عن تونس ومصر ولا تذكر شيئا عن بلدانهم التي ترزح تحت القمع والاستبداد والفساد مثلها مثل تونس ومصر. كما انتقد مواقف المثقفين العرب وهجمتهم شديدة اللهجة على الدكتور جابر عصفور لقبوله بمنصب وزير الثقافة في مصر في الوقت الذي كان فيه مئات من شعبه يقتلون فيما يصاب آلاف برصاص رجال الأمن المركزي الذين انهزموا أمام إرادة الملايين من المصريين الذين يطالبون بالتغيير ورحيل النظام. وجوهر النقد الذي وجهه عبده وازن يتصل بممالأة المثقفين العرب لأنظمتهم وانتقادهم لجابر عصفور المثقف التنويري الذي أخطأ بقبوله المنصب، لكنه هوجم من قبل مثقفين عملوا في أجهزة بلدانهم الرقابية، وبعضهم كان وزيرا في حكومة بلده الذي لا يقل تسلطا وقمعا وفسادا عن الدولة المصرية.

هذا نقد صحيح يضع يده على الجرح ويشخص حال المثقف العربي الذي استؤنس خلال العقود الأخيرة واستدرج ليكون ترسا في آلة السلطة العربية العملاقة، أو أنه على

الأقل همش واستبعد وجرى إسكاته إلى الحد الذي جعله يرضى من الغنيمة بالإياب مكتفيا بمنجزه الإبداعي ودوره كخبير في ميدان تخصصه. لكن هذا المثقف، الذي صحا من نومه على وقع صيحات الجماهير الغاضبة في تونس ومصر، ودوي الهتافات الداعية إلى التغيير ورحيل الأنظمة، فطن أن له دورا في الحياة العامة كان نسيه، فسارع إلى إصدار البيانات والتصريح للصحف والفضائيات.

هذا حال بعض المثقفين، ولكنه ليس حال المثقفين جميعا، حتى لو كان هؤلاء الأخيرون قد صمتوا وحاصرهم الإحباط واليأس من القدرة على التغلب على هذا السواد العميم الذي سد آفاق التغيير في العالم العربي. كثير من المثقفين الموهوبين شخصوا في كتابتهم وإبداعهم الواقع المرعب الذي آل إليه العرب المعاصرون؛ في الرواية والشعر والبحث الأدبي، في السينما والمسرح، نعثر على الهاوية الفاتحة شدقيها والتي تكاد تبتلع العرب من المحيط إلى الخليج. صوت الكتابة والإبداع إذن حل مكان الدور الرسالي الذي نذر مثقفون عرب كثر أنفسهم له في النصف الأول من القرن العشرين وفي عقدي الستينيات والسبعينيات منه. لكن هزيمة 1967 أكلت الدور الرسالي الذي حمله المثقف العربي على عاتقه ملتحما بالاندفاعة القومية التي هيأ لها النظام الناصري في الخمسينيات والستينيات. وبغض النظر عن المشكلات العميقة التي تولدت عن علاقة المثقف العربي بالثورة الناصرية، واضطراره للدفاع عن الوجه السلطوي غير الديموقراطي لهذه الثورة، فقد سعى المثقفون القوميون العرب إلى مساواة النهضة بالثورة، وإلى القول بأن الثورة المصرية، وربما الانقلابات التي حدثت في عدد من البلدان العربية الأخرى، هي ضامن النهضة. لكن الهزيمة والانهيارات المتتالية التي تبعت رحيل عبد الناصر، وصولا إلى حرب الخليج الأولى ثم احتلال العراق عام 2003، دفعت المثقف العربي إلى الاعتكاف في برجه العاجي، أو الالتحاق بركب السلطة ليحصل على فتاتها وأعطياتها القليلة!

على خلفية هذه الانهيارات والإحباطات المتوالية تكوّن فكر جابر عصفور، كما تكونّا نحن رفاقه وأصدقاءه من المصريين والعرب. وقد قاوم الرجل تحلل دور المثقف في الزمان العربي الراهن، وواصل مشروعه التنويري، سواء في كتبه ودراساته ومقالاته، أو في عمله أمينا عاما للمجلس الأعلى للثقافة في مصر أو في المركز القومي للترجمة الذي أسسه بعد تقاعده من عمله في المجلس الأعلى. ويبدو لي، وأرجو أن أكون محقا في اعتقادي، أنه ما كان واعيا أنه يستحيل أن تنتج السلطة الفاسدة نهضة وتنويرا، أو تنتج ثقافة ومعرفة. لقد ألحقته

السلطة بركبها، واستعملته في محاولة لكسب مشروعية ثقافية، والإيهام بمحاربتها للتخلف والجهل، في الوقت الذي كانت فيه مصر تدخل عصر الجهل والفساد والاستبداد والدوس على كرامة الناس، وتأبيد الغياب الكامل للعدالة الاجتماعية، وانهيار التعليم الذي آمن جابر عصفور بأهميته للخروج بالمصريين والعرب من كبوتهم في هذا الزمان.

لو أن جابر عصفور لم يستقل من وزارة الثقافة مساء الأربعاء الماضي ما كنت لأكتب هذا الكلام. فهو صديق عزيز أقدره وأحترمه، وأحفظ له الجميل لأنه فتح لي صفحات مجلة فصول حين كان رئيسا لتحريرها في تسعينيات القرن الماضي. لكن استقالته، التي قال إنها لأسباب صحية، تجعلني أقول إن المثقف التنويري العصري، الداعي إلى الحوار مع الأفكار النقدية العظيمة في الثقافات الأخرى، قد أدرك متأخرا أن قبوله منصب وزير الثقافة في نظام فاقد لشرعيته الجماهيرية، هو خطأ لا يغتفر لمثقف في حجمه. ولهذا فإن ردة فعل عدد من المثقفين المصريين والعرب على فعلته هي شيء متوقع، حتى ولو كان بعض هؤلاء المثقفين فاقد المصداقية.

إن التحولات الأخيرة، وعودة سلطة الجماهير الثائرة إلى الشارع العربي بعد غياب طويل، تدفعنا إلى التفكير مجددا بدور المثقفين في محاربة الظلم والفساد والاستبداد وغياب حرية التعبير والرأي وانعدام العدالة الاجتماعية. فالمثقف ضمير اجتماعي مهما حاول بعض المثقفين التنصل من هذا الدور الذي يعد جزءا لا يتجزأ من تكوينهم كمثقفين وشخصيات عامة يضعها الإعلام موضع السؤال والمساءلة في زمن انفجار الأحداث والتحولات الكبرى. فشكرا لك جابر عصفور لأنك استقلت من منصب لن يزيد حضورك تألقا، بل إنه سيلوث سيرتك ومنجزك النقدي والفكري.

سجال مع أدونيس

1. رسالته المفتوحة إلى الرئيس السوري

على المثقف أن يتكلم ويعلن انحيازه إلى مبادئ الديموقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحرية الرأي، ويقف إلى جانب المغلوبين ومن كممت أفواههم ومنعوا من الكلام. إن لم يفعل فإنه يخون رسالته كمثقف ويتحول إلى تقني وخبير يشبه غيره ممن يتقنون أعمالهم، بغض النظر عن طبيعة هذه الأعمال سواء أكانت مفيدة وخيرة أو ضارة بالناس وشريرة. مشاركته السياسية والاجتماعية وانحيازه هي التي تجعل منه مثقفا.

وقد تكلم الصديق الشاعر والمثقف العربي الكبير أدونيس في رسالة مفتوحة وجهها للرئيس السوري بشار الأسد ونشرتها صحيفة السفير اللبنانية. تردد أدونيس خلال الأشهر الماضية، وتخوّف مما يمكن أن تقود إليه الاحتجاجات والانتفاضات، خصوصا في سوريا التي قال إن "التظاهرات تخرج فيها من الجوامع"، وهو يعلم أن النظام لم يترك فضاء للاحتجاج، وناءت بثقله العقول والأفكار قبل أن يسد الأفق في وجه أي شكوى أو أنين. لكن أدونيس حزم أمره أخيرا وكتب محللا واقع سوريا السياسي والثقافي ليطالب في النهاية برحيل حزب البعث عن سدة الحكم وفتح الباب في وجه الديموقراطية وتداول السلطة. قال أدونيس إن حزب البعث في سوريا تحول إلى سلطة دينية، وإن اتخذت لبوسا أرضيا يعلي من شأن العرق ويهمل الثقافة واللغة. وقال إن مشروع البعث فشل وسقط سقوطا مدويا على مدار السنوات التي استأثر فيها بالسلطة فدمر التعليم والثقافة وأحال سوريا إلى دكتاتورية

تسلطية تلغي الآخر وتدوس مفهوم المواطنة وتحيل الوطن إلى شيع وطوائف وقبائل مذهبية وعرقية. كما نبه الشاعر والمفكر الكبير إلى أن الغرب، إذ يرفع شعار تطبيق الديموقراطية وحقوق الإنسان، يتحرك في أفق مصالحه، لكنه يجد في ما يحصل في سوريا ذريعة ودليلا على صحة ما يقوله؛ لا ينتقص من ذلك أن تكون أمريكا، والغرب عموما، تغض البصر عما تفعله إسرائيل بالفلسطينيين منتهكة شرائع حقوق الإنسان جميعها. هذا لا يبرر القتل ودوس كرامة الإنسان السوري بذريعة ازدواجية المعايير والتدخل الأجنبي.

تكلم أدونيس مطولا عن العقل الديني، الذي انعكس في ممارسة حزب البعث فحوله من حزب علماني إلى حزب ديني مستبد يخنق التعبير ولا يتسامح مع الرأي الآخر، في محاولة منه للإشارة إلى أن ما ينتظر سوريا، إذا سقط النظام، قد يكون بديلا دينيا، محيلا مرة ثانية إلى تأويله السابق للوضع السوري. لكن المهم في الخطاب الأدونيسي الحالي هو أنه يلتقي مع المطالبة الأساسية بإلغاء المادة الثامنة من الدستور السوري التي تنص على أن حزب البعث هو الحزب القائد، وأن من الضروري أن تقتلع هذه المادة من الدستور ويقوم الحزب بنقد نفسه والاعتذار للشعب السوري عن خمسين عاما من الدولة التسلطية التي خنقت الفكر وهمشت الثقافة وأحالت المجتمع إلى رهينة بيد السلطة.

لم يشر الصديق أدونيس بوضوح إلى المجازر والفظاعات التي ارتكبها النظام بحق الشعب السوري. لم يفصّل القول في طبيعة تركيبة النظام في سوريا التي يعرفها مثله مثل كل سوري وعربي، حيث يتزاوج المال والسلطة والدولة الأمنية وحكم العائلة والنخبة الضيقة؛ وهي تركيبة نجدها في معظم البلدان العربية خلال السنوات الخمسين الأخيرة، على اختلاف ألوان أنظمة الحكم وأيديولوجيات النخب الحاكمة. لكنه تحدث عن القتل وأشار بنعومة إلى دور النظام في حفلة القتل التي تطحن برحاها سوريا وتضعها في مهب الريح، محملا الرئيس بشار الأسد مسؤولية تاريخية ليقوم بتفكيك الأزمة ويدعو إلى تداول السلطة بصورة ديموقراطية ينتخب فيها الناس من يقتنعون ببرنامجه السياسي والاجتماعي والثقافي.

تكفي هذه الدعوة الواضحة من أدونيس لنستقبل رسالته بإيجابية. سوف يتعرض ما قاله أدونيس إلى التأويل والانتقاد، كما فعلت كتاباته جميعها من قبل. سوف ينهشه الإسلاميون والقوميون والطائفيون والمذهبيون، ومن في نفوسهم هوى. لكنه قال كلمته أخيرا في الشأن السوري، فعلّها تجد صدى في أذن النظام الذي يجتاح البلدات والقرى السورية مشردا عشرات الآلاف ودافعا بسوريا إلى غياهب المجهول.

2. نظرة مستأنفة في رسالة أدونيس المفتوحة

لامني بعض الأصدقاء على اللهجة الناعمة التي قرأت بها رسالة أدونيس إلى الرئيس السوري، وعدم تعرضي للإشكاليات التي تقيم في أساس تلك الرسالة، والمنظور المثالي الذي ينطلق منه أدونيس في تحليله للوضع السوري، مستخدما منهجا فكريا يمكن أن نطلق عليه اسم "اللاهوت الأرضي"، الذي يلبس لبوس العلمانية، متخوفا من حلول الجماعات الدينية محل السلطة "العلمانية" في سوريا.

وأنا أقر بأنني حاولت جاهدا عدم التعرض لإشكاليات التحليل، واستقبال رسالة أدونيس بقدر عال من الإيجابية، لأن موقفه من المذبحة التي تجري فصولها في بلده سوريا، بالنسبة لي على الأقل، كان مثيرا للحنق، فقد صمت في البداية، ثم تخوف من دور المسجد في الانتفاضة الشعبية السورية، وكتب فيما بعد نصوصا يناجي فيها وطنه سوريا؛ وخرج علينا أخيرا بتلك الرسالة التي يطالب فيها برحيل النظام بلغة مواربة. لهذا السبب رأيت فيها بعدا إيجابيا ومشاركة أدونيسية متقدمة في حث النظام على تغيير نفسه وتبديل جلده والاحتكام إلى صناديق الاقتراع. تلك بادرة مهمة من مثقف عربي سوري كبير يمتلك شهرة واسعة في ثقافات العالم.

لكن ما لم يره أدونيس في الوضع السوري هو الدماء التي تسيل، والأجساد التي تقطع ويجري التمثيل بها، والمدن والبلدات التي تجتاحها الدبابات وناقلات الجند. بلى، لم يقدر أدونيس على تسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية، و لم يحسن تحليل تركيبة النظام السوري الذي لا يحكمه في الواقع حزب البعث وعقيدته الأيديولوجية لأن الحزب جرى تفريغه من عقيدته ورؤيته منذ زمن بعيد. ومن يحكم الآن هو تحالف عائلي ورجال أعمال طفيليون ومؤسسة أمنية تمسك بمفاصل الدولة والمجتمع. ليس الرئيس السوري بشار الأسد ذاتا متعالية لتتم مخاطبته وكأن يديه لم تتلوثا بالدم السوري؛ وهو لو رغب في الاستجابة لطلب أدونيس الذي ينادي بتفكيك الدولة والنظام السوريين فلن يكون في مقدوره أن يفعل ذلك، لأن تركيبة النظام وتحالفاته تستعصي على التفكيك. ذلك هو التحليل الأقرب والأكثر عقلانية وواقعية مما ذهب إليه أدونيس.

ينطلق الصديق الشاعر والمثقف الكبير أدونيس من تصور مثالي للفرد والجماعة والتاريخ، وهو يخلع على الفرد طاقة تغيير العالم والتاريخ، مؤمنا أنه في إمكان القائد، الشاعر، المفكر،

الفرد عموما، أن يوجه دفة التاريخ. هذا ما يقوله شعره وتأملاته وتحليلاته للثقافة والتاريخ والمجتمع. إنه ينطلق من متعالٍ ميتافيزيقي، ومن فكرة وفهم مثاليين للتاريخ والممارسة الإنسانيين، عارضا نوعا من اللاهوت العلماني الذي يؤول من خلاله العلاقة بين الإنسان والعالم والتاريخ، بين السلطة والشعب، الحاكم والمحكوم، الفرد والجماعة. وهو عندما يخاطب الرئيس، وكأنه نقطة ميتافيزيقية متعالية، وفيّ لفكره وتصوره لأحداث التاريخ ومجرياته. لا يقصد الرجل أن يتزلف للسلطة في بلاده، وهي ليست حزب البعث فقط، أو الجبهة الوطنية كذلك، بل هي قلة تدير البلد وتتغطى بالحزب الذي أوصلها للسلطة، أي أنها حكم أوليغاركي وليس حزبا عقائديا. لكن أدونيس يبحث عن طريقة لتجنيب بلده الانهيار والخراب العميمين. وقد شاء لذلك أن يخاطب الرئيس لأنه يظن أن مقاليد الأمر تجتمع في يده.

يعلي أدونيس من شأن الديموقراطية وحرية الرأي والتعبير، لكنه لا يرى إمكانية لتحقيق ذلك إلا في إطار علمانية موهومة للنظام. وهو يفضل لذلك تأويل ارتداد حزب البعث عن علمانيته باقترابه من التصورات الدينية المثالية التي أحل محلها العرق والعقيدة الأيديولوجية المتصلبة، بدلا من اللغة والثقافة التي تمثل المساهمة الفعلية للعرب في التاريخ.

لكن المسألة السورية ليست مجرد نقاش فكري ثقافي؛ ليست جدلا نديره حول العلاقة بين الدين والعلمانية. يبدو هذا الكلام في غير أوانه، فقد أثخن النظام قتلا في الناس، وغلّب ما سماه أدونيس، بصورة مخففة، "الحل الأمني" على الحلول جميعها، فاقدا شرعيته التي تكتسبها الأنظمة من حمايتها للأوطان والمواطنين، ومن الصيغة التعاقدية التي تقوم بين الحاكمين والمحكومين. فعلّ صديقنا أدونيس يعيد النظر في رؤيته لما يدور في سوريا وبلدان عربية أخرى، ليكون للمثقفين دور مضاف إلى ما جاءت به ثورات الشباب من أجل تحقيق الحرية والكرامة والمساواة والمواطنة الحقة في أوطان منهوبة، محكومة بأجهزة الأمن والبوليس، وتابعة في اقتصادياتها وإراداتها السياسية، مهما تشدقت بشعارات المقاومة والممانعة.

3. تخوفات أدونيس من سلطة دينية زاحفة

استغرق الأمر ما يزيد على ألفي قتيل وآلاف من الجرحى، وما يزيد على عشرة آلاف سجين، ليطلب الشاعر والمثقف السوري الكبير أدونيس من الرئيس بشار الأسد أن يستقيل

ويترك الحكم للناس لأنه فشل في تنفيذ إصلاحات سياسية تضمن السلم الأهلي للمجتمع السوري.

تلك خطوة متقدمة من مثقف عربي بحجم أدونيس حقق حضورا بارزا في ثقافة العالم، وأصبح واحدا من الأسماء العربية القليلة التي تذكر في معظم اللغات عندما يجري الحديث عن الأدب والثقافة العربيين. ورغم أنها جاءت متأخرة، سبقتها رسالة تخاطب الرئيس نفسه وتدعوه لحل حزب البعث الذي خرب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية السورية، واضعة بشار الأسد في مقام الحكم لا الخصم، إلا أن أدونيس قال في النهاية ما كان عليه أن يقوله في البداية. فهو يعرف طبيعة الحكم في سوريا، ولا أظنه يؤمن أن المشكلة تقع على عاتق الحزب وحده الذي صار مجرد ثوب خَلِق مهلهل في الوقت الذي يدير شؤون سوريا فيه تحالف عائلي يحكم قبضته على المال والأمن والجيش ومؤسسات المجتمع التعليمية والثقافية والأهلية جميعها.

لكن أدونيس يعود، كما في المرات السابقة، ليثير المخاوف بشأن شكل الدولة التي ستقوم بعد سقوط النظام. فهو يقول إن المجتمع السوري، والمجتمعات العربية جميعا، مجتمعات متدينة حيث يلعب الدين دورا مركزيا في حياة الناس، ولذلك يحذر من أن يكون القادم دولة دينية تقمع الحريات وتفرض لونا واحدا من الممارسة السياسية والاجتماعية والثقافية. وهي التخوفات نفسها التي أبداها أدونيس في المقالات القليلة التي كتبها منذ بدء الثورات والانتفاضات العربية، حين قال إن جموع المتظاهرين تخرج من المساجد، وهي إشارة إلى طبيعة التكوين الثقافي والأيديولوجي لجماعات المتظاهرين! وهو استنتاج غير دقيق لأن السبب الحقيقي لخروج المتظاهرين من المسجد أن الدولة العربية "الحديثة"، أقصد المستبدة الأمنية القامعة، أغلقت الفضاء في وجه حركات الاحتجاج، فلم تبق إلا فسحة المسجد الذي خرج منه المتظاهرون خصوصا في سوريا.

لكن ما يهمني مساجلة أدونيس في شأنه، لا يتصل بصحة تحليله من عدمه، بل السلطة التي يمتلكها المثقف في المجتمع والدور الذي عليه أن يلعبه. ليس المثقف نقطة ميتافيزيقية متعالية، ليس سلطة تقيم خارج السلطة السياسية والمجتمع، بل هو شاهد وجزء من حركة اجتماعية. ودون ذلك يحكم المثقف على نفسه بالتهميش والإقصاء كما حصل مع نموذج المثقف العربي الحديث الذي انفصل عن الحاجات الاجتماعية، فتحالف مع السلطة المستبدة أو انعزل بعد تحقق الاستقلال من الاستعمار. لقد أخلى الساحة للمثقف الديني والداعية

لأنه احتمى بالسلطة الغاشمة من "المجتمع المتدين" الذي لا تتقاطع خياراته مع خيارات المثقف "المدني"، "العلماني"، "الحديث". ولهذا السبب تضاءل دور المثقف وتقلصت علاقته بالمجتمع الحي من حوله. وقد سمعنا خلال العقود الأخيرة من بعض أصدقائنا من المثقفين المصريين كلاما كثيرا يبرر تحالفهم مع السلطة المستبدة، ذات القبضة الأمنية المتوحشة التي أفقرت المجتمع المصري وأضعفت دور مصر الاستراتيجي وخربت التعليم والثقافة، بدعوى الخوف من الدولة الدينية الزاحفة. ومثّل هذا في الحقيقة قصر نظر وانتهازية مارسها المثقفون اليساريون والليبراليون المصريون والعرب.

علينا أن ندعو إلى ديموقراطية فعلية يختار فيها الناس من يمثلهم وشكل الحكم الذي يرتضونه، على أن لا تقفز السلطة التي تأتي بها صناديق الاقتراع فتغتال الديموقراطية. فليأت الإسلاميون للحكم إذا كان الشارع يريدهم، لكن على الإسلاميين أن يعوا أن الديموقراطية ليست وسيلة للوصول إلى السلطة يتم التخلص منها بعد تحقق الغاية التي هي الحكم. إنها طريقة ورؤية وفلسفة لتسيير شؤون البلاد والعباد. ما يحتاجه العالم العربي هو دولة مدنية تكفل لتكوينات المجتمع كافة الحريات0 وسبل العيش الكريم والتعليم الحقيقي الذي يقيم هذه المجتمعات المنكوبة من عثرتها. وأظن أن دور المثقف يكمن في النضال من أجل تحقيق هذا النوع من التعاقد بين السلطة والمجتمع.

خيبة أمل سعدي يوسف في الثورات العربية

لا شك أن الشاعر العراقي الصديق سعدي يوسف واحد من علامات الشعر العربي المعاصر، بل هو من الأسماء الشعرية القليلة في النصف الثاني من القرن العشرين التي صنعت انعطافة في الكتابة الشعرية. فهو في مجموعاته الشعرية "نهايات الشمال الإفريقي" و"تحت جدارية فائق حسن" و"الأخضر بن يوسف ومشاغله" و"كيف كتب الأخضر بن يوسف قصيدته الجديدة" نفخ في قصيدة الرواد روحا جديدة، واستعاض عن الأساطير اليونانية والفينيقية والرافدينية والفرعونية، التي استدخلها السياب والبياتي وخليل حاوي وصلاح عبد الصبور في قصائدهم، بأساطير حية طالعة من واقع العراق المعاصر. عمل سعدي على صناعة أساطيره الخاصة، وصعّد اليومي وجعل منه تعبيرا غير عادي عن تجربة فقراء العراق ومناضليه، وكذلك عن الجزائر وتجربتها في التحرر. كما أنه في الربع الأخير من القرن الماضي قام بمهمة جليلة في الشعر العربي، إذ أخذ على عاتقه تقديم كوكبة من شعراء العالم إلى القارئ العربي: يانيس ريتسوس وقسطنطين كافافيس وفاسكو بوبا، وآخرين، معطيا الشعر العربي تلاوين مختلفة من الكتابة الشعرية العالمية التي لا شك في أنها أثّرت في كثير من الشعراء العرب الذين كانوا شبابا في ذلك الحين. وقد أثرت هذه الترجمات في شعر سعدي يوسف نفسه، ناقلة قصيدته من ضفة إلى ضفة، ومخلصة كتابته الشعرية من بلاغة الشعر العربي الفائضة. بهذا المعنى فقد زاوج سعدي بين عملية تخليق الأسطوري واليومي في شعره، فاتحا الباب لمن بعده أن يقترحوا أشكالا مختلفة من الكتابة الشعرية، مبتعدين عن

البلاغة الفائضة ومراكمة الصور والإنشائية المترهلة التي غلبت على كثير من الشعر العربي المعاصر.

لكن قامة سعدي يوسف السامقة لا تحجب رؤيته المتشائمة لربيع الثورات العربية، ولا تجعل كلامه بخصوص انتفاضات الشعوب العربية واحتجاجاتها وأتواقها للحرية والكرامة والديموقراطية، غير قابل للانتقاد والمناقشة. فقد طلع الشاعر الكبير علينا قبل مدة بنص يتساءل فيه متهكما عن "أي ربيع هذا؟" ما أثار عاصفة من الضجيج حول ما قاله. لقد فتح الرجل قوسين حول الثورات متشككا في كل ما يحصل من حراك جماهيري في العالم العربي، ورأى فيما يحدث مؤامرة أمريكية لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للعالم العربي بما يخدم المصالح الأمريكية والغربية. ولا يبدو أن الأيام قد غيرت من رؤيته هذه، بل زادتها رسوخا. فهو في حوار أجري معه قبل أيام يستعيد هذه الرؤية، ويشدد على القول إنه لا ينتظر مما حدث شيئا. وبكلماته هو فـ"ما بدا راديكاليا لم يكن راديكاليا بحق.. لأن ما حدث كان سطحيا جدا. كان عملية جراحية سطحية." ويضيف سعدي: "المسألة [تبدو] هكذا مثل فقاعة كبيرة لها انفجار ودوي، ولكن لما انفجرت هذه الفقاعة وجدنا أنفسنا أمام لا شيء، وهذه خيبة كبيرة."

يبدو الكلام السابق صادما، لأسباب لا تتعلق بصدوره عن شاعر كبير ومؤثر، يحمل رؤية جذرية للشعر والتاريخ مثل سعدي، بل لكونه طالعا من رؤية تاريخية عتيقة تنظر إلى التاريخ بوصفه مؤامرة، وترهن التغيير في العالم العربي بالحركات الثورية التي تعصف بالأنظمة على طريقة الانقلابات الراديكالية التي أودت بالعالم العربي وأوردته موارد الهلاك خلال النصف الثاني من القرن العشرين. كما أن سعدي، لأسباب متعلقة برؤيته الأيديولوجية وتربيته الفكرية، لا يستطيع أن يرى أن العالم العربي يفتح أفق التحول نحو الدولة الديموقراطية المدنية. صحيح أن الجيش مازال هناك يمسك بخيوط اللعبة في تونس ومصر، وأن الصراع لم يحسم بعد في هاتين الدولتين، فكيف بالدول الأخرى التي يعصف بها صراع قد يطول أمده، لكن على الصديق سعدي أن يعود إلى ثورة 1848 في أوروبا ليرى كيف أن الثورات لا تؤتي أكلها بالسرعة التي يتوقعها. إن الثورات تمر بمخاض طويل حتى يتحقق بعض التغيير المنشود الذي قامت لأجله. وهذا ما يبدو أن العالم العربي مقبل عليه.

المثقفون وربيع الثورات العربية

ينقسم المثقفون العرب في هذه المرحلة انقساما حادا حول النتائج التي يمكن أن يؤدي إليها ربيع الثورات العربية. بعضهم يتحمس، وبعضهم يتشكك، لكن فئة قليلة تعلن قناعتها التامة بأن هناك أصابع حركت في الخفاء كل هذه الجموع التي زحفت إلى الميادين والساحات!

لا أريد في الحقيقة أن أشير بأصابع الاتهام إلى الفئة الأخيرة التي مازالت تؤمن بعقلية المؤامرة، فالحقيقة أنها تصدر عن خوف مقيم بأن يؤدي ما حدث إلى عكس ما أرادته الجماهير الزاحفة المتعطشة للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. لكن الثورات لا تحقق ما تصبو إليه دائما، فهي تصطدم بجدار الواقع الصلد أحيانا وتواجه مقاومة شرسة من النظام القديم الراسخ الذي يدافع عن مصالحه إلى اللحظات الأخيرة حتى يتداعى ويسقط. ذلك هو منطق التاريخ الذي يمكن أن نستخلصه من ثورات عديدة اندلعت في مفاصل من تاريخ البشرية وغيرت حياتها وفكرها وطريقة نظرها إلى العالم. فلا يعني نشوب الثورات أنها ستحقق مطالبها وتطيح بالعتيق البالي من الأنظمة وطرائق العيش والتفكير، لأن هذه الأنظمة تمتلك من قوة الاستمرار ما يجعلها عصية على التغيير أحيانا، فهي تستند إلى تكوين معقد من التحالفات التي تديم الوضع على ما هو عليه، أو أنها من الذكاء بحيث تشتمّ رياح التغيير فتقوم بتعديل أوضاعها وتعيد تشكيل تحالفاتها بطريقة تبقي عليها وتُجمّل وجهها البشع القديم نفسه.

انطلاقا مما سبق أستغرب تشاؤم المتشائمين من المثقفين العرب الذين يعتقدون بأن

ما يحدث من ثورات وانتفاضات واحتجاجات شعبية في العالم العربي، من أقصاه إلى أقصاه، هو مؤامرة ذكية ماكرة من قبل القوى الإمبريالية نفسها لإعادة تشكيل الجغرافيا العربية على هواها تحقيقا لمصالحها التي قد تكون عصية على التحقيق في ظل وجود أنظمة متكلسة تعاند التغيير والعصرنة! هذا تحليل مسكون بعقلية المؤامرة التي جعلت العقل والإرادة العربيين مشلولين طوال عقود وعقود من الزمن، وبررت التقاعس واليأس والانسحاب من عالم الناس ومشاغلهم، التحاقا ببرج عاجي يطل على فراغ عميم، أو أنها أدت إلى الانضواء تحت راية الأنظمة التي مسخت مشاركة المثقف السياسية وحولته إلى بوق للنظام بغض النظر عن لون ذلك النظام يمينيا أكان أم يساريا، مستبدا يعتقل إرادة مواطنيه أم مدعيا لديموقراطية غائبة أو منقوصة. وهو التحليل نفسه الذي يرهن إرادة البشر وأتواقهم وطموحاتهم بآلة خفية جبارة تتحكم بوعيهم وتزيف هذا الوعي بل تمسخه. لا شك أن في هذا التحليل بعض الصحة، لأن تحالف المصالح يمتلك سلطته على السوق والإعلام والثقافة، كما أن تحالف الغرب، خصوصا الأمريكي منه، مع الدولة العبرية، يسعى إلى تحويل المنطقة العربية إلى شريان للنفط فقط يمد الغرب بإكسير قوته، ويطيل في عمر السيادة الغربية على العالم. لكن ذلك لا يعني أن التغلب على هذا الواقع مستحيل وأن حالة التبعية قدر لا مفر منه؛ إرادة الشعوب يمكن أن تحول هذا الواقع الصلد القاسي المتحجر، الذي يستعصي على التغير، إلى واقع يتمتع بالسيولة والقدرة على المقاومة والمناعة الذاتية.

المشكلة، التي لا يريد المثقف العربي المتشائم، المنسحب مما يحدث من عمليات تاريخية في اللحظة الراهنة، أن يعترف بوجودها هو أن النظام العربي القديم قد انتهى، رغم مقاومته الباسلة (!) للتغير، ومكرِه في التعامل مع الهبات الجماهيرية التي تعصف به. إنه يقاوم في اللحظات الأخيرة من عمره المديد الذي أهلك الزرع والضرع وحوّل العالم العربي إلى كمّ مهمل وأفقد العرب وزنهم الاستراتيجي في السياسة العالمية. بلى إن أصحاب المصالح في أمريكا، والغرب وإسرائيل، يحاولون توجيه دفة التغيير لتقليل الخسائر التي قد يمنون بها إذا جاءت أنظمة ليست على هواهم. لكن ذلك لا يعني أن القوى التي لها مصلحة في التغيير لا تمتلك الوعي بما يحاك في الدوائر الاستخبارية، والمؤسسات الغربية المعنية بالتفكير الاستراتيجي وتوجيه المستقبل. إن البشر هم الذين يصنعون التاريخ لأن مصالحهم تدفعهم في اللحظات والمآزق التاريخية الفاصلة إلى أن يقبضوا على مستقبلهم بأيديهم.

إن الصراع طويل وممتد، وعلى بعض المثقفين الذين لا يأملون بحصول تغيير في العالم العربي، الذي تحول إلى جثة تزكم الأنوف على يد النظام القديم، أن يتمتعوا بتشاؤم العقل وبعض من تفاؤل الإرادة.

المثقف العربي والأجندات الخارجية!

ليس من المقبول أن ينطلق المثقف في مواقفه من حسابات الربح والخسارة كما يفعل السياسيون ورجال الاقتصاد. هذا ما يميز النخبة الثقافية عن النخب السياسية، ويجعلها أقرب إلى وظيفة المثقف ونشأته التاريخية، على الأقل في العصر الحديث الذي حدد للمثقف وظيفة المعارض والمصحح لأخطاء السلطة والشاهد على الحقيقة وبالحقيقة. ولا أقصد من كلامي هذا أن أقول إن من المقبول بالنسبة لرجل السياسة أن يماري في مواقفه وأن يسعى إلى ممالأة السلطة فيزين لها أخطاءها ويوافقها على ما تفعله أكان صوابا أو خطأ. ما أقصد قوله هو أن المثقف، بحكم تعريفه تاريخيا، هو شخص ملتزم بقضية يدافع عنها حتى لو كان ذلك مخالفا لمصالحه الشخصية وانتماءاته العائلية أو القبلية أو الحزبية أو المناطقية الضيقة. بهذا المعنى يتطابق الدور، أو الوظيفه التاريخية، أو الرسالة، مع المهمة المعرفية التي يضّطلع بها المثقف، تقليديا أكان أو عضويا بحسب تعريف الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي الذي تأمل في سجنه الصقلّي، في النصف الأول من القرن العشرين، ظاهرة المثقف الحديث.

في هذا الضوء أنظر إلى مواقف المثقفين العرب من الثورات والانتفاضات في أكثر من دولة عربية سبقت جماهيرُها، وخصوصا الشباب من هذه الجماهير، المثقفين وفاجأتهم بوعيها العميق بضرورة التغيير والإصلاح والتخلص من نخب حاكمة فاسدة ومتسلطة تجاوزها الزمن. ففي الوقت الذي كان فيه بعض المثقفين يتحالفون مع السلطة، والبعض الآخر يعتزل الناس، قررت الجماهير النزول إلى الشارع مطالبة بإسقاط الأنظمة. لا يعني هذا

بالطبع الافتئات على شريحة ضيقة من المثقفين العرب مهدت من خلال كتاباتها لما حدث، بل التشديد على أن حركة الجماهير سبقت المثقفين وتجاوزتهم.

لكن وبعد أن حدث ما حدث، فسقطت أنظمة وترنحت أخرى، وسارعت أنظمة إلى الوعد بالإصلاح، مازال بعض المثقفين العرب يشتمّون في ما حدث رائحة مؤامرة لتقسيم المقسم وإنشاء شرق أوسط جديد تفيد منه إسرائيل وتتأمن من خلاله المصالح الغربية. كأن الجماهير، والنخب الشعبية، وهؤلاء الثائرين في كل عاصمة ومدينة عربية، أغبياء إلى هذا الحد؛ كأن المثقف وحده هو من يملك الحقيقة.

بهذا المعنى ينصّب المثقف العربي من نفسه رائيا وقيّما على الناس، وعارفا أكثر منهم بما يحاك لهذه المنطقة من العالم من مؤامرات. إنه يدرك ما لا تدركه الجماهير، ويحرص على عدم وقوع الأوطان في براثن المؤامرات الخارجية، والضامن لعدم تحقق الأجندات التي يسعى الغرب، ومعه إسرائيل، إلى تنفيذها من خلال فك العالم العربي وإعادة تركيبه!

هذه رؤية مريضة لما يجري من حراك جماهيري وتوق للتحرر من الاستبداد والفساد الذي أهلك الضرع والنسل وحوّل العالم العربي إلى دول فاشلة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية. لقد زكمت رائحة الجثة الأنوف فلماذا لا يثور الناس، ولماذا لا يفهم المثقفون الذين مازالوا يلبسون نظارات زمن الحرب الباردة، فيدافعون عن أنظمة مستبدة فاسدة روعت الناس وأفقرتهم وحولت المجتمعات إلى مزارع ينهبها النهّابون ويستعبدون أهلها في القرن الواحد والعشرين؟

لقد أصبحت نظرية المؤامرة معزوفة غير سائغة، وصار الكلام على الأجندات الخارجية التي تقف وراء الثورات استهانة بعقل الناس وإهانة لتضحياتهم، فليست الملايين التي خرجت، ومازالت تخرج، في التظاهرات السلمية، من تونس إلى القاهرة، ومن صنعاء إلى المنامة، ومن درعا إلى حمص وحماة ودير الزور وحلب ودمشق، أقل ذكاء من المثقفين الذين ينظرون من علٍ إلى هذه الجماهير.

على بعض المثقفين أن يتطامنوا إلى الأرض ليروا أن الناس يعرفون ما يريدون: الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة، والتخلص من هذه الأنظمة المستبدة الفاسدة. فلترحل أولا ولكل حادث حديث.

بعض مثقفينا والانتفاضة الشعبية السورية

لا أفهم كيف يسمح بعض المثقفين لأنفسهم أن يكيلوا بمكيالين، ويحاكموا الأشياء مستخدمين معيارين، فهم مع بعض الثورات والانتفاضات الشعبية العربية، لكنهم ليسوا مع بعضها الآخر. هم يؤيدون المطالب المشروعة لبعض الشعوب العربية بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد في الوقت الذي ينكرون فيه هذه الحقوق على شعوب عربية أخرى. الحجة المرفوعة دائما هي المخاوف من التدخل الأجنبي والأجندات الخارجية، وكأن شعوبا بعينها محصنة ضد هذا التدخل وتلك الأجندات دون شعوب غيرها يرتعد مثقفونا الأشاوس فرَقا لقابليتها للوقوع فريسة أجندات الخارج والانسياق في مخطط "الشرق الأوسط الجديد"!

هذا هو وضع بعض مثقفينا وبعض نخبنا السياسية والنقابية التي ظلت تردد علينا أسطوانة التدخل الأجنبي والأجندات الخارجية لتبرير تأييدها المطلق للنظام السوري. السوريون وحدهم، من بين الشعوب العربية، يبدون غير محصنين ضد التدخل الأجنبي فيما لو رحل نظام "المقاومة والممانعة"، فهم جاهزون للارتماء في أحضان الأمريكان والإسرائيليين!

هذا كلام أقل ما يمكن أن يقال فيه أنه ظالم وأحول، لا يرى حقيقة النظام الذي ربض طويلا على صدور السوريين حتى خنقهم وأفسد المجتمع والتعليم والثقافة، وداس على كرامة الشعب السوري وحول سوريا العظيمة إلى مزرعة لأقلية عائلية تتقاسم خيرات الشعب السوري مع عدد محدود من المنتفعين. ويمكن أن نسيء الظن قليلا فنقول إن من يندفعون

لتأييد النظام في أكثر لحظاته دموية وبطشا هم منتفعون ومتحالفون سياسيا ومصلحيا مع هذا النظام. وهذا يسقط عن هؤلاء صفة المثقف الذي ينبغي أن يقول الحقيقة للسلطة حتى لو كان جزءا من هذه السلطة.

لقد أصبح الموضوع السوري فيصلا حاسما للحكم على ضمير المثقف والمثقف الضمير، إذ يصعب أن نتصور مثقفا حقيقيا قادرا على مشاهدة كل هذا البطش والقدرة على ذبح المواطنين السوريين دون أن ترتعد فرائصه ويهتز ضميره ويعلن رفضه لهذا الذي يجري. لقد تجاوز النظام كل الخطوط الحمراء في قمع الانتفاضة الشعبية السورية، التي تطالب كمثيلاتها من الثورات والانتفاضات الشعبية العربية بالحرية والكرامة والديموقراطية. هذا الدم المراق والأجساد مقطعة الأوصال، والمدن والبلدات والقرى التي تجتاحها الدبابات، والأحياء التي تقصفها المدافع، شيء لا يحتمل، وأمر لا يرضاه عقل، ولا تبرره مصلحة.

لهذا فإن مشهد بعض المثقفين والنقابيين وممثلي الأحزاب الأردنية وهم يهرعون إلى دمشق لتأييد نظام يقتل شعبه، بدعوى التضامن معه ضد مؤامرة خارجية و"مجموعات سلفية" و"إرهابية" (!)، يجرح القلب ويشوه صورة الحراك الجماهيري الشعبي الأردني الذي يطالب بإصلاح الحياة السياسية ومحاربة الفساد. ليس هذا الدفاع عن نظام ولغ في دم شعبه مفهوما ولا مفسرا على أي خلفيات. وهو ليس مقبولا لأنه يضع علامة استفهام كبيرة على تفكير بعض النخب والمثقفين في شؤون السياسة وأبجديات التغيير والإصلاح. فمن ينادي بالتغيير والإصلاح في بلده عليه أن يؤمن بحق الشعب السوري في المطالبة بالتغيير والإصلاح، والحرية والكرامة اللتين امتهنتا طوال أربعين عاما من حكم العائلة والمقربين منها. أليس هذا حقا مشروعا للسوريين، كما هو للأردنيين والمصريين والتونسيين واليمنيين والبحرينيين وكل الشعوب العربية التي تطالب الآن بالتغيير والإصلاح؟ أم أن على الشعب السوري أن يموت وتداس كرامته ليظل نظامه نبراسا يحتذى في "المقاومة والممانعة"؟ تلك معادلة معقدة بالفعل لا يحتملها العقل ولا يرضاها الضمير.

الدم أغلى من البيانات وأثقل وزنا من الشعارات

لا تزن البيانات حبة خردل أمام سيل الدم المتدفق، ولا يعدل الكلام ذرة غبار ونحن نرى جسد الطفل حمزة الخطيب منتهكا مقطّع الأوصال. هذا شيء يدمي القلب ويقلق طمأنينة العقل الذي يتشكك ويدير الأمور على وجوهها. ما يحدث في سوريا من قمع وبطش غير مسبوقين، واستخدام للجيش، الذي ينبغي أن يكون سياجا للوطن، في قتل الشعب واجتياح مدنه وبلداته وقراه، يتطلب قول كلمة لا على الأقل، ويدفعنا إلى الاصطفاف إلى جانب الضحية، لا البحث عن ذرائع للجلاد والتعلل بالتدخل الأجنبي تبريرا للقمع الوحشي والإبادة الجماعية. هذا هو أقل شيء يمكن أن يقدمه المثقف الفرد، ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات النقابية، واتحادات الكتاب العربية، لتفهم آلة القتل أنها معزولة مرذولة، فيضيق عليها الخناق. لا مجال، والدم يسيل والقتلى الأبرياء يسقطون، لاستذكار "المقاومة والممانعة" والتذرع بالخوف من التدخل الأجنبي، وغض الطرف عما ترتكبه آلة عسكرية صماء تفتك بالسلم الأهلي للحفاظ على نظام تهاوت شرعيته منذ اللحظة الأولى التي أطلق فيها الرصاص على مواطنيه؛ فالعلاقة التي تربط الشعوب بالسلطة ذات طبيعة تعاقدية، بغض النظر عن نوع السلطة وشكل الحكم، وعندما تخل الطبقة الحاكمة بشروط التعاقد فتروع المواطنين وتقتلهم وتقصف البيوت والمساجد ودور العبادة تصبح السلطة غير شرعية وينبغي الوقوف ضدها. والنظام في سوريا سقطت شرعيته؛ وأساطير المقاومة والممانعة المشكوك فيها، لا تبرر له أن

يثخن في القتل. دم السوريين أغلى من أي شيء، وأشرف مقاما من أي شعار يرفع، ومن العقائد والأيديولوجيات جميعها.

سقتُ هذه المقدمة لا للرد على التصريح الصحفي الذي أصدرته الهيئة الإدارية لرابطة الكتاب الأردنيين، ردا على استقالتنا، الزميلين د. غسان عبد الخالق وزياد أبو لبن وأنا، من الهيئة الإدارية للرابطة، بل للتأكيد على مبدأ أساسي أؤمن به شخصيا، وهو أن على المثقف أن يقول الحقيقة للسلطة مهما كان نوع السلطة وأيا كان موضعها، دون حسابات مصالح أو احتكاما لذرائع ومبررات. إن من بين أدوار المثقف، إضافة إلى مساهمته المعرفية، أن يكون له موقف مما يجري في العالم من حوله، وأن ينحاز للمغلوبين والمقموعين لا أن يكون إلى جانب المستبدين والغالبين والقتلة.

أما فيما يتعلق برد الرابطة على استقالتنا، والتذرع بغيابنا نحن الثلاثة عن الاجتماع الأخير، فهذا كلام حق يراد به باطل؛ فنحن لم نغب إلا احتجاجا على التهرب من إصدار البيان الذي يدين القمع والقتل في سوريا، وفي البحرين واليمن وليبيا وغيرها من بلاد العرب. كما أن الصديق القاص سعود قبيلات، الذي أكن له كل تقدير واحترام، قال أكثر من مرة إن "الهيئة العامة للرابطة منقسمة انقساما شاقوليا بشأن الوضع في سوريا"، وهذا ما أعاد التصريحُ الصحفي للهيئة الإدارية ترديده، وقال لي إنه سوف يعرض الأمر على الهيئة العامة. ورغم أنني لا أعتقد أن الهيئة العامة منقسمة على نفسها في هذا الشأن، بدلالة ما يصدر من بيانات عن الكتاب والمثقفين دون المرور بالهيئة الإدارية أو استشارتها، فإنني أريد أن أسأل هنا: هل انتخبتنا الهيئة العامة لنعود إليها كلما أردنا اتخاذ قرار أو فكرنا في إصدار بيان؟ أليست الهيئة الإدارية أعلى سلطة بين مؤتمرين؟ وسؤال آخر: ألم تصدر بيانات أخرى بسرعة صاروخية من خلال استشارة عدد من الزملاء، كنت واحدا منهم، قبل أن تجتمع الهيئة الإدارية؟ وهل يحتاج البيان العتيد مرور شهور لكي نوازن عناصره بميزان الذهب؟

بلى لقد جرت المماطلة والتسويف والتراخي في إصدار البيان، وتأكدنا أن بعض الزملاء لا يريدون له أن يصدر، ومن الواضح أنهم أثروا على زملاء آخرين كانوا مع توجيه إدانة قوية للقمع الوحشي الذي يمارسه النظام في سوريا. وعلى هذه الخلفية استقلنا، لا نكاية بزملائنا، ولا تحضيرا لانتخابات لا يعنينا أمرها كثيرا، ولا تسديدا لحسابات صغيرة ما كان لها أن تجول في خواطرنا عندما اتخذنا قرارنا.

مثقفون أجانب حول الثورات العربية

سلافوي جيجيك: فزاعة الأصولية والتطرف وحلم الدولة المدنية

منذ الأيام الأولى لنجاح الثورة التونسية بسقوط نظام زيد العابدين بن علي، واندلاع الثورة المصرية في 25 كانون ثاني 2011، تنبه المثقفون والكتاب والأكاديميون والفلاسفة في العالم إلى أن تغيرا نوعيا في ثورات الجماهير قد بدأ يطل برأسه. فهذه الأعداد الهائلة من البشر التي تؤم الميادين والساحات لتهتف مطالبة بالحرية والتغيير هي شيء غير مسبوق في التاريخ، حتى في ثورات غيرت وجه التاريخ مثل الثورة الفرنسية. ولهذا السبب بدأ المفكرون الغربيون يعيدون النظر فيما تعلموه عن العالم العربي من أفكار وصور نمطية، فهذه الجماهير لا تبدو أصولية متطرفة تطالب بإقامة دولة دينية على طريقة طالبان، أو حتى على طريقة إيران الخميني، بل إن مضمون هتافاتها يدور حول تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية والتغيير والثورة على الاستبداد والفساد وتحالف المال والسلطة في الدكتاتوريات العربية. إنها جماهير تنادي بإرساء أسس الدولة المدنية لا الدولة الدينية. وهكذا تهاوت الصور النمطية التي بناها المثقفون الليبراليون الغربيون حول هذه المنطقة من العالم، وظهر جليا أن فزاعة الأصولية والتطرف الإسلاميين لم تكن سوى ذريعة للتشديد على ضرورة حماية أمن إسرائيل، الدولة المدللة لدى مثقفي الليبرالية الغربية.

في مقالة نشرتها صحيفة الغارديان البريطانية في الأول من شباط 2011 حمل الفيلسوف السلوفيني سلافوي جيجيك Slavoj Zizek على الليبراليين الغربيين الذين ظلوا يرددون

كلاما ببغاويا عن العالمين العربي والإسلامي، قائلين إن التطرف والأصولية الإسلامية هما المحرك الوحيد للجموع الشعبية. وأشار جيجيك في تلك المقالة المبكرة إلى أن حلم الدولة المدنية هو الملهم الحقيقي لما يحصل في العالم العربي، وأن خوف الغرب الانتهازي من استيلاء الإسلاميين على السلطة في العالم العربي هو مجرد وهم، إن لم يكن فزاعة تشبه فزاعة الشيوعية التي استخدمتها الرأسمالية الغربية أيام الحرب الباردة.

وهو يأخذ، في حوار أجري معه مؤخرا، على هذه الفئة من مثقفي الغرب مداهنتها للثورات العربية اعتقادا منها بأن جماهير الانتفاضات العربية أدارت ظهرها لفلسطين وانشغلت بشؤون أوطانها الداخلية، ما يطمئنها بأن إسرائيل في مأمن من هبوب رياح التغيير. وهو الأمر الذي تنفيه المظاهرات التي جرت في الذكرى الثالثة والستين للنكبة الفلسطينية، والزحف باتجاه الحدود لتذكير إسرائيل بأن فلسطين ليست غائبة عن أذهان مفجري الانتفاضات والثورات العربية.

يعد جيجيك واحدا من أكبر الفلاسفة في الغرب الآن، على رغم أنه لم يتجاوز الستين من العمر كثيرا (هو من مواليد 1949)، وقد نشأ في إطار الاتحاد اليوغوسلافي السابق، وعمل منذ تسعينيات القرن الماضي أستاذا للفلسفة في جامعات سلوفينية وأمريكية وبريطانية، ومن ضمنها جامعات ليوبليانا وكولومبيا وبرينستون وكاليفورنيا وشيكاغو وميتشيغان ونيويورك، ليستقر أخيرا في جامعة لندن مديرا لمعهد بيركبيك للعلوم الإنسانية؛ كما أنه يرأس جمعية التحليل النفسي النظري في جامعة ليوبليانا السلوفينية. تتوزع كتابات جيجيك على قوس واسع من الاهتمامات: البحث في فلسفة الذات، الأيديولوجية، التمييز والعنصرية، الأصولية، الرأسمالية، حقوق الإنسان، التعددية الثقافية، العولمة، الثقافة الشعبية، سينما هوليوود، ما يجعل هذا الفيلسوف الراديكالي واحدا من ألمع منتجي الأفكار في عصرنا. من بين كتب جيجيك: "تعيين حدود الأيديولوجية" (1995)، "عن الاعتقاد: التفكير بوصفه فعلا" (2001)، "أهلا بكم في صحراء الواقع: خمس مقالات عن 11 سبتمبر وتواريخ ذات علاقة" (2002)، "العنف: أفكار كبيرة/ كتب صغيرة" (2008)، "في الدفاع عن القضايا الخاسرة" (2009)، "العيش في زمن النهاية" (2011)، "هل تحدث أحدكم عن التوتاليتارية؟" (2011)؛ كما صدرت عنه عشرات الكتب وكتبت حول فكره ومساهماته مئات المقالات في أهم الدوريات العالمية.

رغم الصعوبة والتعقيد اللذين يكتنفان فكر جيجيك الفلسفي إلا أنه يكتسب حضورا وانتشارا واسعا في أوساط مثقفي اليسار والراديكاليين في الغرب حتى أطلقوا عليه لقب "العملاق السلوفيني"، لا تندرا بل اعترافا بأهمية تحليله الفلسفي الذي يسعى لتقويض الأسس التي يقوم عليها فكر ما بعد الحداثة والتفكيك، وحتى فكر المدافعين عن الحداثة الغربية في صورتها التنويرية، في عمل الفيلسوف الألماني البارز يورغن هابرماس على سبيل المثال.

لقد أحدثت أفكار جيجيك حول مهمات الفلسفة في العالم المعاصر ضجة كبيرة في الأوساط الأكاديمية الغربية؛ فهو رغم القوس الواسع من التيارات الفلسفية التي يناقشها عمله، بدءا من الفيلسوف الألماني فردريك هيجل، مرورا بكارل ماركس ومارتن هايدغر ولوي ألتوسير وجاك لاكان وألان باديو، يؤمن أن مهمة الفلسفة تكمن في النظرية السياسية التي يمكن استخلاصها منها. لا مهمات ميتافيزيقية يمكن التيقن منها في النقاش الفلسفي الدائر منذ الفيلسوف الإغريقي سقراط. كما أنه، رغم ميوله الماركسية، ينقض نظرية ماركس في "الأيديولوجية الألمانية" حول الوعي الزائف، لأنه، وانطلاقا من نظرية لاكان، يرى أن مفهوم الوعي نفسه شيء ملتبس، فلا وعي حقيقيا هناك ولا وعي زائفا، فاللاوعي وذات الكائن المشقوقة أكثر أهمية في تحليل جيجيك للكشف عن كيفية عمل الهيمنة في المجتمعات المعاصرة.

لكن هذا التأثر بأفكار لاكان، حول اللاوعي والمتخيل والرمزي، لم يمنعه من اشتقاق نظرية سياسية من التحليل النفسي اللاكاني، داعيا إلى مقاومة الهيمنة الرأسمالية الغربية، ساعيا إلى فهم ما يحدث في العالم الثالث من تحولات تثبت نظريته في مقاومة الهيمنة وتحرير اللاوعي. من هنا تبدو الثورات العربية بالنسبة لجيجيك مناسبة لفضح آليات الهيمنة وأزمة الديموقراطيات الغربية التي تحالفت مع الاستبداد. فهل تمد هذه الديموقراطيات يدها إلى الشعوب الثائرة حقا أم أنها تنافقها الآن، فيما تخطط للانقضاض عليها في مقبل الأيام؟ هذا سؤال يقاربه جيجيك بكثير من الحذر، لأنه يعتقد أن سياسة الغرب المزدوجة برهنت خلال العقود الأخيرة أن المصلحة تعلو دائما على الأخلاق والقيم التي يكثر الحديث عنها في كتابات المثقفين الليبراليين الغربيين.

نعوم تشومسكي: أمريكا وإعاقة الديموقراطية

يتمتع نعوم تشومسكي بمكانة رفيعة المستوى بين المثقفين والناشطين السياسيين لا في الولايات المتحدة وحدها بل في العالم كله تقريبا؛ فحيثما وجد ديموقراطيون حقيقيون ينظرون إلى الديموقراطية بوصفها رؤية للعالم، لا وسيلة للوصول إلى السلطة وممارسة دكتاتورية خفية، يرتفع اسم تشومسكي عاليا. لقد آلى عالم اللغويات والباحث والناشط السياسي الأمريكي البارز على نفسه، منذ ما يزيد على أربعة عقود من الزمن، أن يبشر بديموقراطية حقيقية، لا ديموقراطية معاقة كما يشير عنوان أحد كتبه الشهيرة الذي تحدث عن الدور الخطير الذي تقوم به بلاده في "إعاقة الديموقراطية" والدعم الواضح للدكتاتوريات في العالم، وعلى رأسها دكتاتوريات المنطقة العربية التي أقامت تحالفا عضويا مع الولايات المتحدة، وضمنت لنفسها البقاء وقمع شعوبها والاستيلاء على ثروات هذه الشعوب ومقدراتها.

وقد ظل تشومسكي، على عكس كثير من الباحثين الأمريكيين الذين اشتغلوا على المنطقة العربية، مؤمنا أن المعيق الفعلي لتحقق ديموقراطيات حقيقية، شعبية ذات جذور محلية، هو سياسة الولايات المتحدة في المنطقة. ووثّق، على مدار العقود الماضية، ممارسات الولايات المتحدة ودعمها المستمر للأنظمة المستبدة ووقوفها الكامل وراء إسرائيل في ما تمارسه من احتلال وقمع ضد الشعب الفلسطيني. كما أنه ظل يلح في كتبه ودراساته، وحواراته الصحفية ومقابلاته التلفزيونية، على أن هناك حركات ديموقراطية حقيقية نشأت في المنطقة لكنها قمعت بشدة وأطيح بها، في إيران والمنطقة العربية، بدعم وتخطيط من الولايات المتحدة. من وجهة نظر تشومسكي فإن أمريكا، رافعة لواء الحرية والديموقراطية في العالم،

هي القامع والمتآمر الفعلي ضد نشوء الديموقراطيات في بلدان العالم الثالث؛ ما يهم الولايات المتحدة هو تأمين مصالحها الحيوية، وليس نشر الديموقراطية كما تدعي.

انطلاقا من التصور الأخير يحاكم تشومسكي، في عدد من المقالات التي نشرها أخيرا، وكذلك في الحوارات التي أجريت معه، ادعاءات باراك أوباما، والإدارة الأمريكية الحالية، حول دعم الثورات والانتفاضات والاحتجاجات العربية خلال الشهور الماضية، ويرى أن ذلك يتناقض مع ممارسات الولايات المتحدة على الأرض. صحيح أن الامبراطورية الأمريكية سعت إلى التبشير بـ"شرق أوسط جديد" لكن ذلك عنى إعادة تشكيل المنطقة حسب ما تقتضيه المصالح الحيوية للولايات المتحدة. وما دامت الحروب على الأرض لا تجدي نفعا، فـ"نشر" النسخة الأمريكية من الديموقراطية قد يقود إلى تحقيق هذه المصالح.

من هنا يرى تشومسكي أن أمريكا خائفة من ربيع الثورات العربية، وأن إدارة أوباما حائرة في ردود فعلها تجاه ما يحدث، فمن الصعب على هذه الإدارة، التي يقول إنها لا تختلف كثيرا في هذا الشأن عن إدارة بوش السابقة، أن تتخلى عن بعض حلفائها التقليديين لصالح أنظمة حكم مقبلة غير واضحة الملامح والتوجهات. صحيح أنها تعلن تأييدها للثورات الاحتجاجية والمطالبة يالديموقراطية في العالم العربي، لكنها غير جادة في دعمها. وهي، كما يقول، "مصابة بالذعر إزاء الربيع العربي، ولهذا الذعر سبب معقول جدا، فهي لا تريد أن تنشأ ديمقراطيات في الشرق الأوسط، ذلك لأنه لو كان للرأي العام العربي تأثير على سياسات دولة، لكان قد تم طرد الولايات المتحدة من المنطقة قبل مدة." (في حوار مع موقع قنطرة الألماني للحوار مع العالم العربي والإسلامي، 2011)

ينبهنا تحليل تشومسكي، الذي يرتكز إلى ذاكرة أرشيفية ضخمة بخصوص السياسات الأمريكية في العالم عامة، والمنطقة العربية خاصة، إلى ضرورة النظر بعين حذرة إلى التدخلات الأمريكية ومحاولتها التأثير على ربيع الثورات العربية. ليس أوباما، من وجهة نظر الباحث الأمريكي العظيم، جادا في دعم استمرار هذا الربيع، لكنه يسعى إلى احتوائه وتقليل الخسارات التي قد تنجم عنه. ولذلك فليتنبه المنتفضون في الشوارع، والمحللون الاستراتيجيون، والمثقفون العرب، الذين يطالبهم تشومسكي بدور أكبر في التأثير على هذه التحولات الشعبية الديموقراطية، إلى الخوف الذي يدب في أوصال الإدارة الأمريكية من نشوء ديموقراطيات فعلية في العالم العربي.

كريستوفر هيتشينز: محمد البوعزيزي في مواجهة محمد عطا

احتل كريستوفر هيتشينز Christopher Hitchens الكاتب والصحفي البريطاني المولد (1949 – 2011)، الأميركي الجنسية باختياره الشخصي (لأسباب تتصل بعدائه للنظام الملكي البريطاني وتفضيله النمط الجمهوري على الطريقة الأمريكية) مكانة خاصة في الصحافتين البريطانية والأمريكية، فهو باعتراف محبيه وكارهيه واحد من الصحفيين والكتاب الأكثر مقروئية في مسقط رأسه، كما في أمريكا، أثار على الدوام الكثير من الجدل حول ما يكتب ويقول، سواء حول قضايا السياسة أو الثقافة أو الجدل الديني اللاهوتي الذي اندلع منذ سنوات حول مفهوم الدين والألوهية دافعا علماء ونقادا وأكاديميين وباحثين في اللاهوت إلى المشاركة في هذا النقاش المحتدم حول الدين في المجتمعات المدنية المعاصرة.

وقد بدأ هيتشينز حياته الثقافية ومسيرته الصحفية كاتبا يساريا شابا لافتا للانتباه بمعرفته الواسعة ولغته السجالية رفيعة المستوى التي تذكر بكتاب من طراز جورج أورويل وصول بيللو، وهما في الحقيقة من آبائه الروحيين في عالم الكتابة والرؤية والتصور الأيديولوجي للعالم. وقد عمل، منذ ذلك الحين، في عدد من المجلات البارزة في بريطانيا وأمريكا، مسهما في الكتابة لـ: الأتلانتيك The Atlantic، وفانيتي فير Vanity Fair، وسليت Slate، ووورلد أفيرز World Affairs، وفري إنكوايري Free Inquiry، وذانيشن The Nation. وقد ألف، إلى جانب مقالاته التي جمعها في عدد كبير من الكتب، كتبا عن جورج أورويل، وتوماس جيفرسون.

لكن الشاب اليساري، في فترة الدراسة الجامعية في جامعتي كمبريدج وأكسفورد، وعضو فرع الشباب في حزب العمال البريطاني (الذي طرد مع مجموعته التي قيل إنها سعت إلى تخريب فكر حزب العمال)، بدأ يتجه في بداية تسعينيات القرن الماضي نحو أفكار المحافظين الجدد في أمريكا، مبررا حصار العراق، واحتلال أفغانستان، ثم احتلال العراق عام 2003، والحرب على الإرهاب. اللافت في مسيرة هيتشينز، الذي تمتع في الثمانينيات بصداقة إدوارد سعيد وشـارك معه في تأليف كتاب "لوم الضحايا" Blaming the Victims (1988)، أنه ظل مدافعا عنيدا عن القضية الفلسطينية ومعاديا شرسا للصهيونية عادا إياها "حركة شبه دينية، شبه قومية، شبه عرقية، وأيديولوجية متطرفة" ضارة باليهود، قائلا إنه أفضل بالنسبة لليهود أن يشاركوا في تطوير المجتمعات العلمانية المدنية التي تضمهم إلى جانب الأعراق والقوميات والديانات الأخرى. وقد شن هيتشينز في كتاباته ومحاضراته حملات متواصلة على ما فعلته إسرائيل بالفلسطينيين، مصرحا أن إسرائيل، بسبب طبيعة نشأتها وتكوينها الديموغرافي وموضعها الجغرافي، هي دولة غير قابلة للعيش ومواصلة الوجود، ما جعل وسائل الإعلام الصهيونية تصفه بأنه "معاد بارز للصهيونية" رغم كونه متحدرا من أصول يهودية.

نظرة هيتشينز إلى المسألة الفلسطينية، وموقفه المعادي للصهيونية، لم ينسحبا على موقفه من الإدارة الأمريكية في زمن جورج بوش الإبن، وأفكار المحافظين الجدد الخاصة بـ"الحرب على الإرهاب" و"سياسة التدخل" في دول الشرق الأوسط لفرض الديموقراطية؛ فقد أصبح، على خلاف تكوينه الأيديولوجي ورؤيته اليسارية للعالم، مدافعا عنيدا عن سياسات المحافظين الجدد، وعلى رأسهم بول وولفوفيتز، وناقدا غاضبا لسياسات اليسار الأوروبي والأمريكي الذي اتهمه هيتشينز بالدفاع عن الدكتاتورية واتخاذ مواقف اعتذاريّة تبريرية لما فعله أسامة بن لادن والقاعدة سواء في 11 أيلول 2001 أو قبل ذلك وبعده في إفريقيا وأوروبا وأفغانستان والعراق. لقد مثلت مواقف اليسار هذه قطيعة حادة بين هيتشينز وأصدقائه في اليسار البريطاني والأمريكي، فقطع علاقته بمجلة ذانيشن الأمريكية التي تعبر عن آراء هذه المجموعة من مثقفي اليسار الذين شنوا حملات ضارية ضد سياسة إدارة جورج بوش الابن في حربه على الإرهاب واحتلاله أفغانستان والعراق.

مـا يلفـت الانتبـاه في تحـولات هيتشينـز الفكريـة أنـه في كتابـه "دون أي شـك" Arguably (2011) يعيد النظر في هذه المرحلة من تحولاته الفكرية، مصرا على رؤيته

للأوضاع الجيوسياسية في العالم، خصوصا فيما يتعلق بالإرهاب وما سماه في يوم من الأيام "البن لادنية"، مقارنا بين نموذج محمد عطا، الذي دفعته حماسته الدينية وغضبه العقائدي إلى قتل آلاف من البشر في برجي التجارة العالمي، ونموذج محمد البوعزيزي الذي أشعل النار في جسده تعبيرا عن الرغبة في عيش أفضل لشعبه التونسي. يرى هيتشينز في هذا الفارق، بين التضحية بدافع عقائدي والتضحية بدافع مدني يسعى إلى الديموقراطية والعدالة الاجتماعية والعيش بكرامة، ترياقا ضد التطرف والإرهاب اللذين تبنتهما القاعدة. "لقد رغب [البوعزيزي ورفاقه] أن يعيشوا عيشا أفضل من حياة الأقنان التي تجبرهم عليها نخبة حاكمة محتضرة آيلة للزوال." ورغم أنه يرى أن نماذج التحول المدني في العالم العربي تتمثل في ما حصل في العراق، وبناء الأكراد لنموذجهم المدني للدولة في شمال العراق، ونموذج "الشفافية" الذي حققه رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض، إلا أنه يسوق المديح لما حدث في ربيع العرب قائلا إن ما فعله العرب يمثل تفضيلهم الموت الذي يعشق الحياة على الموت في الحياة، وتشديدهم على المواطنة والطابع المدني للعيش. "سوف تتراجع الأمواج، وتتغير الخضرة ليحل الغبار واللون البني الكالح مكانها، لكن لن يكون أحد قادرا على محو مشهد ميدان التحرير من ذاكرة العرب."

تلك هي الأمثولة التي يستخلصها كريستوفر هيتشينز من ربيع العرب، رغم تعويله على التحولات البيروقراطية الصغيرة في بناء الدولة المدنية القادرة على هزيمة التطرف والإرهاب والتعصب العقائدي والطائفي.

برنار هنري ليفي: مصلحة إسرائيل

من الأخبار ما يقلق ويثير الأسئلة، خصوصا إذا تعلقت هذه الأخبار بيد إسرائيل التي تحاول التأثير في ربيع الثورات العربية. فقد نقلت بعض وكالات الأنباء عن الكاتب الفرنسي برنار هنري ليفي أنه حمل رسالة شفوية من المجلس الانتقالي الليبي إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تطمئنه أن ليبيا ما بعد القذافي سوف تقيم سلاما وعلاقات طبيعية مع إسرائيل. وحتى هذه اللحظة لم يحدث تكذيب رسمي لهذه الرسالة التي يدعي ليفي أنه نقلها.

اللافت أن الكاتب والفيلسوف الفرنسي برنار هنري ليفي، وهو يهودي من مواليد الجزائر ومقرب من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، ذهب أكثر من مرة إلى بنغازي، بل حط رحاله هناك منذ الأيام الأولى للانتفاضة الليبية ضد القذافي فيها، كما أنه توجه إلى مصراتة ما إن تم تحريرها من كتائب القذافي. وهو معروف بتواجده في النقاط الساخنة في العالم. إنه واحد ممن يدعون بالفلاسفة الجدد في فرنسا الذين هاجموا الاتحاد السوفييتي والماركسية في سبعينيات القرن الماضي، وشنوا هجوما شرسا على اليسار الماركسي الذي سخر من الثورة الطلابية الفرنسية عام 1968. وعلينا أن نذكر أن ليفي، المثير للجدل على صعيد أفكاره الفلسفية ومواقفه، ابن لعائلة فرنسية ثرية جدا، وهو متهم باستخدام صلاته المالية وعلاقاته بدور النشر الكبرى وكبريات الصحف ومحطات التلفزيون في الترويج لعمله الذي لا يرى كثير من منتقديه من الفلاسفة والكتاب في الغرب أنه يستحق الذكر في سياق الفكر الفلسفي الفرنسي خصوصا، والغربي عموما؛ فهو، حسب منتقديه، لا يتمتع بالعمق والأصالة ومؤلفاته هي مجرد كتابات صحفية لا تتمتع بعمق البحث الفلسفي.

ما يهمنا في سيرة برنار هنري ليفي أنه متعصب لإسرائيل، ومدافع عنيد عنها في الصحافة والإعلام الفرنسيين، وفي وسائل الإعلام الغربية كذلك، لا يهدر فرصة واحدة للقول بأن إسرائيل دولة ديموقراطية طاهرة اليد (!)، وأنها تقف سدا منيعا في وجه التطرف الإسلامي(!). وقد دافع مؤخرا عن الجيش الإسرائيلي، في ندوة انعقدت في تل أبيب، قائلا إنه تأكد أن "جيش الدفاع الإسرائيلي" يعمل في معاركه على التأكد من عدم إصابة المدنيين عندما يقوم بقصف الإرهابيين الإسلاميين المتطرفين (!).

هذه الآراء المتحمسة لإسرائيل، وجيشها وديموقراطيتها المزعومة، تجعل من ليفي شخصا مثيرا للقلق وهو يتحرك بحرية في المناطق التي حررتها الانتفاضة الليبية من حكم كتائب القذافي، مدعيا أنه هو من أقنع ساركوزي بمساندة الثوار الليبيين، وأنه اتصل به ليحثه على ذلك بعد سقوط بنغازي في أيدي الثوار. وهذا يعني، حسب ادعائه، أنه مارس دورا أساسيا في سرعة التحرك الفرنسي للمطالبة برحيل القذافي والاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي.

وبما أن برنار هنري ليفي معروف في أوساط المثقفين الفرنسيين، والغربيين، بمساندته غير المشروطة لإسرائيل، فإن على المجلس الانتقالي الليبي أن يصدر تكذيبا للرسالة المزعومة التي ادعى ليفي أنه حملها من المجلس إلى نتنياهو، وأن يحد من حركته الدؤوبة في المناطق التي يسيطر عليها المجلس، فالرجل لا يخفي صهيونيته، ويعرض نفسه وسيط سلام بين ليبيا وإسرائيل. وعلى البعض، ممن يحلمون بالسلطة والحكم، أن يكفوا عن الاعتقاد أن رضى إسرائيل هو أقصر طريق إلى قلب أمريكا، فتلك أسطورة من أساطير الماضي الذي نتمنى أن لا يعود.

فرانسيس فوكوياما وثورة الفيسبوك المصرية

في مقالة نشرها في موقع "ذا ديلي بيست The Daily Beast" الإخباري الأميركي، قبل أيام من انطلاق الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية، يخلص المنظر الأميركي الشهير فرانسيس فوكوياما إلى فشل ثورة جيل الفيسبوك في العالم العربي في تحقيق غاياتها. وينطلق صاحب أطروحة "نهاية التاريخ" من عدم قدرة هذه الثورات، التي أسقطت أربعة حكام طغاة حتى هذه اللحظة، على تنظيم نفسها والتأثير في الشارع بحيث يصعد إلى سدة الحكم أشخاص ممن يحملون فكر الثورة وغاياتها ويؤمنون بالديموقراطية التي يمكن أن تصنع تحولا تاريخيا في الدول التي تخلصت من حكم الاستبداد والفساد في عدد من الدول العربية. ويقرأ فوكوياما حظوظ المرشحين في الانتخابات المصرية ليخلص إلى أن الشعب المصري، بعد ثورة 25 يناير 2011، مضطر، كما توقع، أن يختار بين النظام المستبد القديم ومرشح إسلامي، فإما أن يعود إلى قبضة الحكم الذي أسقطته ثورة الفيسبوك، والجيل المصري الشاب الطامح إلى التغيير، أو أن يذهب راغما لمنح صوته لمرشح إسلامي قد يسعى لتحويل مصر إلى دولة استبدادية دينية تشبه إيران.

بهذا المعنى أثبتت ثورة التكنولوجيا الحديثة أنها غير قادرة على إحداث تغيير فعلي في مجتمعات تقليدية، نصفها من الأميين تقريبا، وأعداد كبيرة منها تسكن في العشوائيات والريف والبوادي التي تصوت في العادة للنظام الحاكم أو للقوة الإسلامية المنظمة الوحيدة في مصر، أي الإخوان المسلمين. فرغم أن صناع الثورة هم من الشباب، والطبقة المتوسطة المتعلمة في المدن المصرية الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية، فلا يبدو أن هذه القوى الاجتماعية

الصاعدة غير المنظمة قادرة على تغيير مسار صراع القوى في المجتمع المصري. لقد سقط النظام لكن جذوره ما زالت راسخة في المجتمع والإدارة المصريين، والصراع، كما كان منذ سنوات طويلة، يدور بين قوى النظام والتيار الإسلامي الأقوى في الحياة السياسية المصرية، أي جماعة الإخوان المسلمين.

يقتبس فوكوياما من صمويل هنتنجتون الذي يقول في كتابه "النظام السياسي في المجتمعات المتحولة" (1968) إن الثورات لا يصنعها الفقراء بل الطبقة المدينية المتوسطة، حيث يكون للطلبة المتحمسين للتغيير دور محوري كبير في هذه الثورات. هؤلاء، بكلمات هنتنجتون، يعرفون كيف يتظاهرون ويصنعون تمردا وعصيانا، لكنهم لا يعرفون كيف ينظمون أنفسهم. لهذا عادة ما لا تكتمل الثورات التي لا يظهر من بين صفوفها من يعرفون كيف يتصلون بالمناطق الريفية والفئات المحافظة في المجتمع. ويخلص فوكوياما إلى أن التشبيك networking في وسائل الاتصال الإلكترونية وعلى الشبكة العنكبوتية يسهل العمل على تنظيم التظاهرات، لكنه لا يبني مؤسسات. ونستنتج من هذا الكلام أنه لا يؤدي إلى الفوز في الانتخابات، والإمساك بمفاصل السلطة في المجتمعات المتحولة من الدكتاتوريات إلى الديموقراطيات الطامحة إلى دولة مدنية توفر الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية لمواطنيها جميعا، لا لبعضهم فقط، فيما ترزح الأكثرية تحت خط الفقر مغلولة الإرادة، مقموعة، مميزا ضدها بحسب العرق واللون والدين والطائفة والمذهب والمنطقة الجغرافية.

يبدو تحليل فوكوياما لوضع الثورة المصرية، ومآل الانتخابات المصرية، الذي أثبت صحة تحليله، بوصول الفريق أحمد شفيق آخر رئيس وزراء لحسني مبارك إلى جولة الإعادة، مسبوقا بعدد الأصوات بممثل جماعة الإخوان المسلمين د. محمد مرسي، صحيحا تماما. لكنه لا يأخذ في الحسبان أن القوى الجديدة الناشئة، وعلى رأسها جيل الفيسبوك من الشباب الذي ينتمي في معظمه إلى الطبقة المدينية المتوسطة، لا يملك التنظيم أو المال الذي يملكه النظام القديم ومعارضته التقليدية الممثلة في جماعة الإخوان المسلمين. لكن رغم ذلك، فقد أثبتت قوى هذه الثورة أن لديها رصيدا حقيقيا في أوساط الشعب المصري، الحضري المديني وكذلك الريفي وساكني المناطق البعيدة عن مركز الدولة المصرية. ومن الواضح أن هذه الكتلة الحرجة التي أعطت أصواتها لكل من حمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح، وممثلي الثورة الآخرين الذي حصلوا على عدد أقل من الأصوات، مثل خالد علي وأبو العز الحريري وهشام بسطويسي، يمكن تنظيمها وتأطيرها في تيار وطني مصري عريض يعلي من

شأن القيم الديموقراطية المدنية ويستطيع أن يخوض الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية المقبلة ليحقق حلم الثورة المصرية ويبني الجمهورية الثانية. صحيح أن الثورة لم تكتمل، لكن مصر تغيرت وهي في طريقها للتحول إلى دولة ديموقراطية يجري فيها تداول السلطة، ومن الصعب إعادة عقارب الساعة إلى الوراء.

يوميات الثورات العربية

الزمن الآخر

في هذه الظروف التي تمر بها مصر تتسمر العيون على الشاشات في انتظار خبر يحسم الأمر وينقل البلد، التي يسميها أهلها أم الدنيا ونسميها قلب العالم العربي النابض، إلى المستقبل، إلى الحرية والكرامة. كأن الحياة تعطلت وتوقفت عقارب الساعة منذ الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني 2011، التاريخ الذي ستتذكره وتتذكره الأجيال المقبلة بوصفه لحظة مفصلية في حياة المصريين والعرب والعالم. فمصر قبل هذا التاريخ كانت شيئا وبعده ستصير شيئا آخر. لا يشبه هذا التاريخ سوى يوم قيام ثورة 1919 ويوم قام الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر بثورة 1952. لكن هذه الثورة تشبه أكثر ثورة 1919 لأنها ثورة الشعب التي جمعت الطوائف والتيارات وجميع ألوان الطيف السياسي والاجتماعي المصري، رافعة مطالب أساسية لم يعد ممكنا للشعوب العيش دون توافرها: الخبز والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وهي أمور يحول دون تحقيقها الدولة الأمنية التي تقوم أركانها الأساسية على الاستبداد والفساد وتجويع الناس وقسمة المجتمع إلى أقلية متخمة وأكثرية جائعة مهانة تداس كرامتها كل يوم. وقد قال الشعب المصري كلمته في ثورته السلمية العظيمة، التي لم يعكرها سوى وحشية قوات الأمن ثم اختفائها من الشوارع وعودتها مجددا على ظهور الخيل والجمال مسلحة بالسيوف والسواطير وقنابل المولوتوف!

قال الشعب المصري إن ثلاثين عاما من التجويع والاستبداد، والدوس على كرامة البشر ونهب ثروات مصر من قبل النظام ومن يحيط به من الفاسدين، تكفي، والمصريون يريدون أن يبدؤوا عهدا جديدا من الحياة الكريمة الديموقراطية التي لا نهب فيها ولا دوس على

كرامة الإنسان ولا فساد. ومن الواضح أن الشعب المصري لا يريد انقلابا، لا يريد أن يكرر سيناريو 1952، رغم اعتزازه بثورة جمال عبد الناصر ورفاقه من ضباط الجيش، لأن تلك الثورة هي التي أفرزت في النهاية هذا النظام الذي أفقرهم وداس على كرامتهم. ليس الزمن زمن انقلابات الجيوش بل زمن الانتفاضات الشعبية التي تمضي سلمية لا تخريب فيها إلا إذا تدخلت قوى الأمن والمباحث والبلطجية لتقتل وتدمر وتسرق وتنهب. إنه زمن الثورات التي يجري الترتيب لها على صفحات شبكات التواصل الاجتماعي، على الفيسبوك والتويتر، وعبر رسائل الهواتف المحمولة النصية. ولكنهم لا يريدون أن يفهموا أن إرادة الملايين من البشر لا تقهر، حتى لو كان هؤلاء البشر يجلسون أمام شاشات الحاسوب ليتواصلوا فيما بينهم صانعين أعظم ثورة شعبية في تاريخ العرب الحديث.

قبل مصر كانت تونس مثالا ملهما فيما فعله شبابها الذين واجهوا نظاما شبيها ربض على صدورهم طوال ما يزيد على عشرين عاما نهبت خلالها ثروات تونس وديس على كرامة أبنائها. لكن الطاغية انكسر وهرب. شاب جامعي اسمه محمد البوعزيزي لا يجد عملا أحرق نفسه فأشعل ثورة شعبية سلمية وأسقط طاغية.

في شارع الحبيب بورقيبة كتبت نهاية النظام. وفي ميدان التحرير بالقاهرة تكتب نهاية نظام آخر. إنهما مثالان ملهمان يدخلان العرب القرن الحادي والعشرين، وقد طويت صفحات سوداء من الاستبداد والفساد والنهب والتبعية الذليلة وإفقار الناس وإهانتهم. إنه زمن آخر. لنتفاءل بالمستقبل.

أشهد أنني قد عشت

فتحت عيني على هذا العالم وجيوش إسرائيل وبريطانيا وفرنسا تغادر أرض مصر بعد عدوان ثلاثي فشل في تركيع الثورة المصرية التي قام زعيمها جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس معلنا استقلال القرار المصري الحقيقي. وكبرت وأنا أتابع صعود نجم جمال عبد الناصر في سماء العرب والسياسة الدولية.

في تلك الأيام كان للعرب وزنهم الجيو استراتيجي، وآمالهم العريضة بالتقدم والنهضة وعيش حياة كريمة. لكن هزيمة 1967 كادت تسقط نظام عبد الناصر، ونجحت في تقليص الحلم المصري، وكذلك العربي، بالانتصار على الكيان العبري المزروع في قلب العالم العربي. ولم تفلح حرب أكتوبر 1973 في استعادة كرامة مصر والعرب. لقد سرقت السياسة ما حققه الانتصار العسكري على إسرائيل. ومنذ ما يقارب الأربعين عاما تراجع دور مصر العربي، وانكفأت أم الدنيا على نفسها، وتضاءل وزنها الاستراتيجي، وصارت مصر في حقبة الرئيس السابق محمد حسني مبارك دولة صغيرة على صعيد السياسة والحضور. صعدت إيران وتركيا وبدأ نجم العرب يأفل وهم منشغلون بالأزمات تقضم أطراف كياناتهم السياسية. خيل للمرء أن ما يحدث في بلادنا لا رادّ له، قضاء وقدر، وهاوية بلا قرار يتجه إليها العرب بسرعة صاروخية.

لكنني أشهد أنني قد عشت صعود المارد المصري من قمقمه. الملايين من الشباب الذين غاصوا في هاوية اليأس استيقظوا وأيقظوا العرب والعالم على وقع ثورة شعبية سلمية

متحضرة أسقطت نظاما أفقرهم وأذلهم، وجعل وزن مصر السياسي والثقافي والحضاري ضئيلا بصورة لا تليق بأكبر دولة عربية تعود حضارتها إلى سبعة آلاف سنة.

سأقول، وأنا في منتصف العمر، إنني شهدت عودة الروح إلى مصر والعالم العربي. إنني، بعد يأس طال وإحباط لا يارح العقل والجسد، قد شهدت خروج المارد المصري من قمقمه بعد سنين عجاف. الآن تعود مصر إلى روحها، إلى دولة مدنية لا يسودها الفساد والنهب والاستبداد والتسلط. ضامن ذلك هو هذه الملايين من الشباب والكهول والشيوخ، الرجال والنساء، الذين رابطوا في ميدان التحرير، وميادين مصر الأخرى، ثمانية عشر يوما ليسقطوا طاغية ونظاما فاسدا قام على توظيف الأمن والفساد وسرقة أموال الشعب ليحكم المصريين طوال ثلاثين عاما.

ثورة التكنولوجيا الحديثة أسهمت في إشعال شرارة هذه الثورة المصرية العظيمة. شبكات التواصل الاجتماعي كانت هي إعلام الثورة الشبابية العارمة. لم يكن هؤلاء الشباب بحاجة إلى إذاعة وتلفزيون تصلبت شرايينهما واعتادا على ترويج وهم الرضى الكاذب في صفوف المصريين وتأليه الحاكم. كل ما كانوا بحاجة إليه هو جهاز كمبيوتر أو لابتوب لينشروا بيان الثورة رقم واحد. حتى عندما منعت الحكومة المصرية البائدة خدمة الإنترنت كان الوقت قد فات، وصار الشباب يتواصلون فيما بينهم في فضاء ميدان التحرير.

عقود كثيرة مضت دون أن يشعر العرب بأن هذا الليل الطويل يمكن أن ينجلي. أيام ثقيلة طويناها دون أن نشعر أن هذا الفوات الحضاري سوف يزول، وأن مصر ستعود إلى نفسها وإلى العرب الذين يحتاجونها رافعة لوجودهم السياسي والثقافي والحضاري. لكن الثورة أتت من حيث لا نحتسب. كان التونسيون قد قدحوا الزناد فالتقط المصريون شعلة الحرية ليسقطوا نظاما ظنناه مؤبدا ينتقل من الأب إلى الإبن ويعيد سيرة الفراعنة في زمان مصر الحديث.

فهنيئا لمصر وللعرب انتصار ثورة المصريين الشعبية التي فتحت مجددا صفحات كتاب التاريخ.

ميدان التحرير

بعض الأماكن تصبح علامة على نقطة تحول في التاريخ، وميدان التحرير في القاهرة عبر بالمصريين من زمان إلى زمان، وحررهم من الخوف والاستبداد والفساد. وسوف نتذكر هذا الميدان الذي يقع في قلب العاصمة المصرية بوصفه مهد ثورة بيضاء فريدة من نوعها لم تطلق رصاصة واحدة على النظام الذي رغبت في إسقاطه.

لا يمكن لمن يذهب إلى القاهرة إلا أن يمر في ذهابه وإيابه بميدان التحرير، الذي كان يحمل قبل ثورة الضباط الأحرار عام 1952 اسم ميدان الإسماعيلية نسبة إلى الخديوي إسماعيل. فهو يقع في قلب العاصمة المصرية وتصب فيه شوارع ومداخل عديدة تجعله ملتقى وسط القاهرة. كما تقع على أطرافه وفي الشوارع القريبة منه معظم المباني الحكومية، وما يمكن أن نطلق عليه رموز الدولة المصرية من مجلس شعب ومجلس شورى ورئاسة وزراء ومجمع المباني الحكومية؛ كما يقع بالقرب منه مبنى جامعة الدول العربية والمبنى القديم للجامعة الأمريكية في القاهرة، والمتحف المصري الذي يضم كنوز الحضارة الفرعونية، إضافة إلى عدد كبير من الفنادق الكبرى التي تقع في الشوارع المتفرعة من الميدان.

كلما ذهبت إلى القاهرة يصبح ميدان التحرير معبرا من مكان إقامتي إلى وسط البلد الذي تقع فيه المقاهي والمكتبات وبسطات الصحف، وأماكن التقاء المثقفين الذين يسهرون حتى الفجر. لا تنام العاصمة المصرية ولا ينام معها ميدان التحرير الذي يعبره المشاة والسيارات في آخر الليل. كما لا ينام باعة الصحف والمجلات والكتب الصادرة حديثا والذين يفرشون صحفهم وكتبهم على الأرصفة المحيطة بالميدان. أعبر الميدان وأتوقف في العادة عند حراس

الثقافة الحقيقيين في مصر لأقلّب المجلات والكتب وأشتري صحف اليوم التالي قبل أن أعود إلى فندقي في آخر الليل.

ميدان التحرير مقيم في ذاكرة كل من يزور القاهرة، والأهم من ذلك أنه يمثل بالنسبة للمصريين تحولا من عصر إلى عصر، من ميدان الإسماعيلية إلى ميدان التحرير. إنه إذن مكان استراتيجي لقيام ثورة، فهو ملتقى الأنظار يطل عن قرب على المباني الحيوية التي تدار من داخلها الدولة المصرية، كما تتدفق نحوه شوارع القاهرة كلها من مداخل عديدة واسعة. في ميدان التحرير اندلعت الثورة وكتبت فيه نهاية نظام، وفيه بدأ ما يسميه المحللون السياسيون الجمهورية المصرية الثانية بعد تسعة وخمسين عاما من الجمهورية الأولى التي دشنها الضباط الأحرار وقائدهم الشاب حينها جمال عبد الناصر. ومنه أيضا فتح جيل شاب أبواب عصر ثورة المعلومات ليسقط الطاغية ونظامه المتعفن الفاسد. لم يحتج الأمر إلى مدافع وبنادق وجمال وبغال وسيوف وبلطات وسواطير ليحصل ذلك، بل تطلب الأمر فقط الضغط على أزرار لوحة مفاتيح الكمبيوتر لتتجمع كل هذه الملايين من البشر في ميدان لا يتسع لها، وتهتف بحناجرها المبحوحة: "الشعب يريد إسقاط النظام".

بهذا المعنى تضافر الحيز الممتد الواسع، والفضاء الذي يليق بثورة، مع شاشات الحواسيب المحمولة التي مثلت منصات انطلاق الشرارات الأولى للثورة الجماهيرية الشابة. تضافر المكان العتيق مع التكنولوجيا العصرية المتقدمة لصنع ثورة. كما تبادل الفضاء الجغرافي الفعلي مع المكان الافتراضي لصناعة الحدث؛ وإذ أغلقت سلطات نظام حسني مبارك الفضاء السيبرنطيقي كان الميدان حاضرا ليتسع لكل تلك الحشود والحناجر الهادرة والقبضات المرفوعة.

إنه بالفعل مكان سيذكره التاريخ طويلا ففيه صنع المصريون تاريخهم الجديد.

شعب ليبيا تليق به الحرية

لا يستحق الشعب الليبي أن يقتل بهذه الطريقة الوحشية، ويوجه الرصاص إلى رؤوس شبابه وصدورهم، وتقصفه الطائرات وهو يطالب بحقه في العيش بحرية وكرامة. ولا يجوز في فقه الحكم والسلطة أن يساس الناس وكأنهم عبيد للحاكم يمنحهم فرصة الموت قهرا أو الموت بالرصاص!

لقد تحمل الليبيون على مدار اثنين وأربعين عاما سياسات لا عقلانية غير مفهومة وتقلبات في المزاج يستعصي تفسيرها على علماء النفس الأفذاذ، ولكنه صبر رغم ذلك وتحمل الاستبداد وجنون عظمة الحاكم لعل الله يهدي من عباده من يشاء. لكن الكّيل طفح، وما عاد بوسع هذا الشعب الذي قاتل الاستعمار الإيطالي ببسالة سنوات طويلة وانتصر عليهم، وأصبح قائد كفاحه عمر المختار رمزا للبطولة في تاريخ الإنسانية، أن يصبر أكثر. شرارة التغيير في تونس ومصر جرّأته أن يقول كفى. لكن من الواضح أن الحال في ليبيا لا يشبه الحال في تونس ومصر، فالحاكم المستبد المتأله لا يؤمن أن الشعب هو مصدر السلطات وأن عليه أن يذهب إذا قال له الناس: اذهب. حجته في ذلك أنه ليس حاكما، بل هو قائد ثورة، يمثل مجد ليبيا، وهو من وضع ليبيا في دائرة الضوء وجعلها تقود العرب والأفارقة وآسيا، بل العالم كله! ألم تنصبه إفريقيا ملك ملوكها بأموال الشعب الليبي المحروم الذي خرب الحاكم جامعاته وتعليمه، ودمر منجزه الفكري والثقافي، وأفقره وجرده من وجود مستشفيات قادرة على معالجة أبناء الشعب الليبي؟ ألم تشغل قيادة الثورة العالمية الحاكم عن تعمير بلده فأضحى بلد

عمر المختار، الذي كان في الأيام الخوالي يسمى سويسرا إفريقيا، صحراء لا زرع فيها ولا ضرع، دولة غبراء تنتمي إلى قرون مضت!

لا يحق لليبيين أن يقولوا لا، لأن قائد ثورتهم أدخلهم التاريخ، وأخرجهم من الحياة. من يذهب إلى ليبيا، التي تمتلك واحدا من أضخم مخزونات النفط العالمية وكمية هائلة من الغاز الطبيعي وشاطئا ممتدا صافيا إلى مسافة ألفي كيلومتر تقريبا، سيشاهد بلدا متخلفا على جميع الصعد، بلا زراعة حقيقية أو صناعة أو تقدم عمراني. لقد تبخرت أموال ليبيا التي يدرها نفطها وملأت بعض الجيوب فيما ذهب الباقي منها في مغامرات ثورية (!) لا يمكن وصفها إلا بأنها دونكيشوتية لا طائل من ورائها.

من يتابع المشهد الليبي الآن ويرى السياسيين والمثقفين والمفكرين والإعلاميين وأصحاب الرأي المنفيين في أقطار الأرض جميعا سيدهش لهذه العقول النيرة الكثيرة التي أجبرها الاستبداد وجنون السلطة والتصفيات الجسدية على الرحيل. سيدهش المرء أيضا عندما يرى أن كل هذه العقول المهاجرة طلبا للأمان، تمثل شعبا صغيرا يبلغ تعداد سكانه ستة ملايين فقط. كتاب ومثقفون ليبيون كثر أثروا الحياة الثقافية العربية: محمد خليفة التليسي، ود. علي فهمي خشيم، والصادق النيهوم. وفي هذه الأيام أصدقاء ومعارف من المثقفين الليبيين يبرزون في المشهد الثقافي العربي والعالمي: ابراهيم الكوني الذي يعيش في سويسرا، هشام مطر الذي يكتب بالإنجليزية ويعيش في بريطانيا، خالد مطاوع الذي يكتب بالعربية والإنجليزية ويعيش في أمريكا، فرج العشة الذي يعيش في منفاه الألماني بعد أن عاش في منفاه القبرصي.

ليبيا تستحق أبناءها، فلنصرخ بأعلى أصواتنا: ليسقط حكم الفرد، ليسقط الطغيان، حيّ على التغيير.

العودة إلى قيم النهضة العربية الأولى

من بين الكوارث التي جرتها أنظمة الحكم العربية الفاسدة المستبدة علينا أنها محت كل ما حققته النهضة العربية في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. لقد تبخرت قيم تلك النهضة العظيمة التي دعا إليها عبد الرحمن الكواكبي وأحمد فارس الشدياق ومحمد عبده وجمال الدين الأفغاني وقاسم أمين وفرح أنطون وخير الدين التونسي وشكيب أرسلان وطه حسين، وكوكبة واسعة من رجالات الفكر والثقافة في مشرق العالم العربي ومغربه. وتمثلت هذه القيم في الدعوة إلى التحرر من الاستعمار ونبذ الاستبداد والحكم المطلق وضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية وحرية التفكير والتعبير واللحاق بالحضارة الحديثة وتبجيل قيم التقدم، والدعوة إلى وحدة العرب ونهضتهم. وقد واصل المفكرون والمثقفون العرب من جيل الاستقلال، في النصف الأول من القرن العشرين، دعوتهم إلى تلك القيم، التي رأوا أنها سوف تسهم في تقدم العرب وتجعلهم يحرقون المراحل للحاق بحضارة الغرب وتحقيق قيم الحداثة.

لكن أربعين عاما من حكم الأنظمة المستبدة الفاسدة (وهي تتفاوت في درجة الاستبداد وعمق الفساد لكنها لا تختلف كثيرا في الآثار الكارثية التي جرتها على مجتمعاتها) أدخلت العالم العربي في نفق مسدود وأزمة مستحكمة الحلقات أدت إلى ما أدت إليه من إفقار وطغيان وفساد ونهب للثروات وتركيز لها في أيدي فئة قليلة، وتآكل للحريات العامة والخاصة، وغياب للعدالة الاجتماعية، وعودة بالمجتمعات العربية إلى زمان القبيلة والطائفة، وتدمير أساسات المجتمع المدني التي عمل مفكرو النهضة ومثقفوها على إرسائها. كما أن هذه

البيئة السياسية الكارثية ألحقت العالم العربي خلال السنوات الأخيرة بالغرب الاستعماري، كما دُمر التعليم وشحب دور الفكر والثقافة، وتحول الإعلام إلى تطبيل وتزمير للحاكم والمسؤول.

هكذا أودت بنا هذه الأنظمة، التي تنتفض عليها الشعوب الآن وتنادي برحيلها، إلى هاوية تفتح شدقيها لتبتلع العرب المعاصرين. وحلت الطائفة والجهة والقبيلة والعصبة التي تحيط بالحاكم محل الدولة المدنية التي حلم مفكرو النهضة الأوائل والمتأخرون ببنائها.

المأساة أن ما كان يبدو على السطح من تقدم عمراني في بعض الدول العربية، وكثرة للقنوات الفضائية وانتشار لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة، يكشف عن خراب عميم في التعليم والفكر والثقافة، وفساد مستشر، وتخطيط لتدمير كل ما بناه العرب في القرنين الأخيرين. لقد حل مكان مفكري النهضة ورجالات السياسة الوطنيين جيل من التقنيين الفاسدين، وما أصبح يدعى "الليبراليين الجدد" الذين عملوا على بيع القطاع العام، ونهب ثرواته، وتحويل بلدانهم إلى مجرد سوق استهلاكية ضخمة للسلع الأجنبية، وتكريس التبعية للآخر، وتتفيه الثقافة والفن وتخريب التعليم بما تلقفوه من نظريات أثبتت فشلها في بلدانها التي طلعت منها. وها نحن نحصد ثمار الاستبداد والفساد وغياب العدالة الاجتماعية، وعدّ الأوطان مزارع للحكام والمسؤولين وأعوانهم، وتحويل المحكومين إلى رعايا لا مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات.

سيكتب التاريخ كيف تحول العالم العربي إلى إقطاع سياسي جديد يقوم على النهب والفساد ولا شيء غيرهما، في ظل انهيار القيم وعودة العصبيات الضيقة، وظهور الإرهاب بديلا للمقاومة المشروعة. تلك حلقة جهنمية محكمة من الصعب فك عراها، لأن الدولة العربية، المتآكلة التي لا تقوم على العدل والمحاسبة والحرية، سمحت بتفاقم الأزمات وعجزت عن حماية المواطن من تغول السلطة ونهب الناهبين وعسف المسؤولين، فتحولت، تحت ستار براق من المظاهر الحداثية الشكلية، إلى دولة ـ عصابة، أو إقطاع سياسي فاسد يورث السلطة والمال ورقاب العباد للأبناء وأبناء الأبناء، ويضرب عرض الحائط بالدساتير والقوانين التي وضعها أجداد كانوا يأملون خيرا لهذه الأمة.

هكذا تبخرت قيم النهضة العربية الأولى، والثانية، ودخل العرب عصر الظلمات. ولا أظن أن أحدا من مفكرينا ومثقفينا العرب الأوائل، بدءا من عبد الرحمن الكواكبي وانتهاء

بطه حسين، قد حلم بهذا الكابوس الذي استمر عقودا من الزمن. لقد تبدد حلم النهضة العربية، لكن الانتفاضات العربية المتواصلة منذ شهر كانون أول الماضي، التي لا يبدو أنها ستتوقف إلى إشعار آخر، تعيد إلينا حلم النهضة العربية مجددا.

العرب يدخلون زمن الحداثة

من بين الآثار الجانبية التي يتسبب بها الحكم الفاسد والمستبد تعطيل الطاقات الإبداعية وتهميش دور المبدعين الحقيقيين وإيصال الشباب والأصوات الجديدة إلى تخوم اليأس. فالمستبد الفاسد، الذي يظن نفسه الأوحد في كل شيء، لا يقبض على الأجساد فقط بل يحاول القبض على العقول والأرواح والأشواق الهائمة. الأهم من ذلك أن الأنظمة غير الديموقراطية، التي لا تؤمن بحرية التعبير والرأي والإبداع، تعطل الطاقات وتضع العراقيل في وجه من يبدعون ويجددون ويسعون إلى التغيير.

من هنا يبدو ما يحدث من ثورات وانتفاضات وتململات جماهيرية في الوطن العربي رغبة في إطلاق الطاقات التي كبتت على مدار عقود وعقود من الزمن. واللافت بالفعل أن الحراك الهادف إلى التغيير في الدول العربية يقوده الشباب الذين نسيتهم السلطة وهمشتهم وتناست أن العناصر الشابة هي التي تصنع المستقبل. لكن هذه السلطة لم تكن تفكر في المستقبل بل في حاضرها فقط، وما تحققه من مراكمة الثروة والجاه والسلطة وتوريث الأبناء وأبناء الأبناء رقاب العباد وثروات البلاد.

الأرض العربية تنفتح الآن على عصر جديد وزمان واعد إذا أحسنت قوى التغيير، والنسبة الأعلى منها قوى شابة تواقة للتغيير والبناء والإطلال على مستقبل خلاق ومبدع، استغلال العناصر الإيجابية في الحياة العربية. فالثورات، خصوصا السلمية منها التي لا تسفك الدماء، عادة ما تكون حريصة على المضي قدما في تحسين حياة الناس وتعميم الفرص والاهتمام

بجعل الطاقات المبدعة تقود البلاد. لكن ذلك بحاجة إلى إحداث طلاق لا رجعة فيه مع الطرق القديمة للاستئثار بالسلطة وتوزيع المكاسب على المقربين والمحاسيب.

ما يضمن سير الأمور في الاتجاه الصحيح هو تحديث الدساتير، وإقامة سلطة القانون، والتمسك بمعيار المنافسة الشريفة، والحرص على استبعاد مبدأ احتكار السلطة من خلال قوانين واضحة تنص على تداول السلطة ومبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء. تلك هي الوصفة الفعلية لمنع عودة الاستئثار بالسلطة في منطقة ابتليت بهذا المرض العضال مئات من السنين. ولا شك في أن ربيع الديموقراطية سيحمل معه تغييرا في العقليات ودفعا للحياة العربية في سبيل التقدم.

ما يهمني التأكيد عليه هو أن الثورات والانتفاضات الشعبية ليست عفوية تماما، فهي تحمل في أحشائها رؤية وتصورا للعيش، كما أنها تسعى إلى ترسيخ منظومة من القيم، وتسعى إلى إبداع ثقافة جديدة والتوصل إلى معاني مغايرة لتلك التي كانت سائدة فيما سبق. صحيح أن هذه القيم ليست مبتدعة وجديدة كلها، فهي مستقاة من ميراثنا وميراث الآخرين وتجارب الشعوب وخبراتها في السياسة والحكم والثقافة، لكن خيال الثورات عادة ما يقوم بتعديل هذه القيم بحيث تتناسب مع ظروف من قاموا بتلك الثورات وتتواءم مع منظومة قيمهم كثقافات وحضارات ومجتمعات. جوهر الثورات والانتفاضات العربية ليس سياسيا، ليس مطلبيا ومجرد رغبة في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل هو ثقافي أيضا. إنه يستخدم رموزا ورؤى وتصورات للعالم جديدة. والمدهش بالفعل أننا نسمع هتافات متشابهة، ونصغي كل يوم إلى المطالبة بتحقيق القيم نفسها، من ديموقراطية وعدالة اجتماعية وتداول للسلطة وتكافؤ في الفرص وحرية التعبير والرأي وسيادة القانون والدولة المدنية، بوصف ذلك كله جماع العناصر الجديدة التي لا يمكن التخلي عنها من قبل الجماهير الزاحفة إلى الميادين والساحات العربية.

هناك ثقافة جديدة يجري ترسيخها في الحياة العربية، وهي بحاجة إلى مثقفين جدد يعيدون النظر في علاقتهم بالسلطة والمجتمع ومنظومة القيم السائدة في مجتمعات أنهكها التسلط والنهب والاستئثار بالسلطة على مدار عقود وعقود.

لعل العرب يدخلون زمن الحداثة الآن!

مقعد أمام الشاشة

أظن أنني صرت خلال الشهرين الأخيرين على الأقل أشاهد التلفزيون أكثر مما أعمل وآكل وأنام وأمارس حياتي اليومية. تحولت الشاشة الصغيرة إلى هوس يلازمنا في الليل والنهار. يصحو المرء من النوم فيفتح التلفزيون. يمضغ طعامه وعيناه مسمرتان على الشاشة. يكتب ويقرأ وهو يتابع الشريط الراكض أسفل الشاشة باحثا عن خبر جديد لم يسمعه أو يشاهده أو يقرأه من قبل. محطات التلفزيون تلهث وراء الأخبار الكثيرة المتلاحقة ولا تجد لها مساحة في النشرات الرئيسية فتضعها في ذيل النشرة، أو تكتفي بذكرها في شريطها المكتوب أسفل الشاشة، أو تهملها تماما. ولهذا نقوم نحن، الذين تحول الواحد منا إلى حيوان إخباري، بتقليب القنوات علّ واحدة منها تشفي غليله فتأتي بأخبار أخرى لم توردها قنوات غيرها.

هكذا تمضي الأيام وهي تقضم أعصابنا بالأخبار وتعذبنا. تغذي نومنا بالكوابيس فنحلم بالأخبار المزعجة ونشاهد الدم والأشلاء في أحلامنا.

قديما قال الشاعر: "ويأتيك بالأخبار من لم تزود" كناية عن ضرورة التحلي بالصبر، والتمتع بفضيلة الانتظار، لأن الأخبار آتية لا محالة. لكن الشاعر الجاهلي ليس ابن زمن ثورة تكنولوجيا المعلومات، ولم يخطر على باله يوما أن الأخبار تنتقل بسرعة البرق قاطعة عشرات آلاف الأميال في ثوان معدودة. وهو لا شك يستحق الحسد لأنه ما كان ليعيش يومه معذبا بالأخبار مشدودا إلى مقعده أمام الشاشة يقلب ويقلب القنوات ليعثر على خبر مفرح، ليشهد وردة تتفتح أو طفلا صغيرا يركض فرحا في حديقة غناء.

لنعترف: الأخبار تعذبنا، تأكل من أعمارنا دون أن ندري. تضغط على أعصابنا فنصاب بأمراض السكري والضغط وارتفاع الدهنيات. أخبار أمس كانت صادمة فماذا عن أخبار اليوم؟ من يطيق ما يفعله القذافي وأبناؤه وكتائبه الأمنية ومرتزقته، الذين يعلفهم بأموال الشعب الليبي ونفطه المنهوب، بمدنيين عزل يقصفهم بالطائرات والبوارج الحربية والسفن التجارية، المحملة بالمدافع بدل القمح، تطلق النار على الناس وهم غافلون؟ فجأة تبين للعالم أن القذافي يمتلك ترسانة للأسلحة ما استعملها يوما ضد الأعداء الحقيقيين ولكنه يستعملها الآن بشراسة وعنف وجنون ضد الشعب الليبي. من يتحمل صلف القذافي على الشاشة؟ من يتحمل وقاحة ابنه وهو يضحك ضحكة ثعلب ويشتم العرب جميعا أمام سمع العالم وبصره؟ هو لا يريد أحدا سوى مرتزقته الذين جمعهم من كافة أقطار الأرض ودفع لهم الملايين والمليارات ليحموه من شعبه الذي ما عاد يتحمل فقال: لا.

الأخبار تعذبنا، لا بأنباء الحروب فقط، بل بأنباء الكوارث الطبيعية. اليابان الجميلة، بحدائقها الغناء، وتطورها التكنولوجي المدهش، تتعرض لزلزال مدمر يجرف البشر والبيوت والسيارات والجسور. مشهد مؤلم مروع تنقله لنا الشاشات بعد لحظات قليلة من وقوعه، فنُروّع نحن ونتيقن أن الدنيا زائلة. هل شهد القذافي وأبناؤه غضب الطبيعة فعرفوا أن الدنيا زائلة لا تستحق كل هذا التمسك المجنون بالسلطة التي ستزول يوما من الأيام؟ هل يجلسون هم أيضا أمام الشاشة ويتعذبون لمرأى البشر وهم يموتون؟ لا أظن. فلو أنهم فعلوا ذلك لما تحولت ليبيا إلى غبار يتطاير في الفضاء جرّاء القصف العنيف الذي تقوم به طائراتهم، وبوارجهم الحربية، وسفنهم التجارية المستأجرة، لشعب أعزل يطالب بحريته.

صيغة جديدة للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب

الاجتماع الأخير للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب انعقد في بنغازي في الأسبوع الأخير من شهر تشرين أول (أكتوبر) 2010. كان اجتماعا دوريا للمكتب الدائم للاتحاد تناقش فيه اتحادات الكتاب والروابط العربية المنضوية في إطار الاتحاد العام عددا من القضايا التي تهم الاتحاد وأعضاءه وكذلك الأمور الطارئة خلال ستة أشهر تفصل اجتماعات المكتب الدائم الدورية. وأذكر أن النقطة الملتهبة على جدول ذلك الاجتماع، والتي تداولنا في شأنها مطولا، كانت تخص موضوع اتحاد الأدباء العراقيين المجمدة عضويته منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003؛ ولم يتوصل الاتحاد لحسم المسألة وظلت عضوية الاتحاد العراقي معلقة في انتظار أن يتفق كتاب الداخل العراقي وكتاب المنفى على صيغة حل تعود باتحاد الأدباء العراقيين إلى حضن الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب.

لكن المفارقة الحقيقية تمثلت في الأجواء العامة للاجتماع، التي بدا أنها مدفوعة بصورة محمومة لإنجاز موضوع يتصل بطموح خاص برابطة أدباء ليبيا، وقد تمثل في الحصول على مصادقة الاجتماع على إنشاء كيان جديد هو "اتحاد الكتاب العرب والأفارقة" يكون مقره ليبيا! كان النقاش غريبا حول دور اتحاد الأدباء العرب، ودور رابطة الأدباء الليبيين؛ ولعل الضغوط التي تعرض لها الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب العرب الكاتب المصري محمد سلماوي للتخلي عن شراكته في هذا الاتحاد لصالح نائبه الليبي، ثم الضغط عليه مجددا وهو

يعلن على المنصة إنشاء هذا الكيان الغامض، لكي يوجه شكره للعقيد القذافي، يشير إلى مأزق الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، وإلى اضطراره لمحاباة الأنظمة وتنفيذ أجنداتها، خصوصا عندما تقوم هذه الأنظمة باحتواء اتحاداتها الوطنية، وتمول اجتماعات المكاتب الدائمة أو تعمل على تغطية تكاليف المؤتمرات الدورية التي يقيمها الاتحاد العام.

مثال ليبيا الصارخ في استخدام الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب لخدمة مصالح النظام الليبي، وتلميع صورة العقيد القذافي وجعله يظهر بمظهر جامع العرب والأفارقة، يلقي ضوءا ساطعا على مأزق الاتحاد الذي ظل عقودا من الزمن خاضعا للعبة الاستقطاب وخدمة نظام الحكم الذي يستضيفه. فبدلا من أن تكون هذه المؤسسة القومية، التي تضم في إطارها روابط الكتاب واتحاداتهم القطرية، في خدمة مصالح الكتاب والمثقفين، والدفاع عن حرية التعبير، والسعي لتطوير مهنة الكتابة في العالم العربي، تحول الاتحاد إلى منصة للدفاع عن الأنظمة وسلطات الحكم، حتى لو كانت هذه الأنظمة تقمع شعوبها وتسجن المثقفين وتمنعهم من حرية التعبير والنشر والكتابة. وبغض النظر عن العاصمة التي أقام فيها الاتحاد، سنوات تطول أو تقصر من عمره، فإن النتيجة كانت هي نفسها؛ شلل في أدائه وغياب لفاعليته وارتهان لشبكة المصالح التي تجمع عددا من الاتحادات التي تنضوي في إطاره. ما أقصده هو أن الدور الفعلي للاتحاد ظل غائبا، فلم يستطع أن يكون مستقلا في قراره، قادرا على معارضة السلطات العربية التي تقمع الكتاب والمثقفين، برغم البيانات أو الاحتجاجات التي كان يصدرها الاتحاد بين حين وآخر حول اعتقالات لمثقفين في هذه العاصمة العربية أو تلك.

الآن تغير الوضع، وصار من الضروري أن يفكر الاتحاد بآلية جديدة لعمله حتى يجنب نفسه أن يكون جزءا من النظام السياسي الذي يستضيفه، ولكي يكون مظلة حقيقية للكتاب والأدباء والمثقفين، لا مجرد إطار يجمع الاتحادات العربية القطرية.

لقد تغير النظام السياسي في مصر، التي تحتضن الأمانة العامة للاتحاد، وها هو نظام القذافي، الذي يشغل ممثله منصب النائب الأول للأمين العام، يدير حربا ضروسا ضد شعبه، فهل يبقى الاتحاد على حاله؟ من يمثل الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب الآن؟ هل يمثل دولا أم اتحادات وروابط أم كتابا ومثقفين؟ سيقول المدافعون عن الاتحاد إنه يمثل من تفرزه الانتخابات في الاتحادات والروابط وأسر الكتاب، لكن المشكلة أن بعض هذه الكيانات الثقافية مستقلة نسبيا فيما الأخرى تنفذ سياسات الأنظمة والسلطات في بلدانها. ولهذا لا بد من صيغة جديدة لتأطير الكتاب والمثقفين العرب سواء تحت مظلة الاتحاد، أو في كيانات

ثقافية أخرى إن فشل الاتحاد في إعادة النظر في صيغة وجوده و لم يغير بنية العلاقة بين الأمانة العامة والاتحادات الأعضاء وجمع الكتاب والمثقفين العرب.

هذه دعوة للأمين العام للاتحاد أن يبادر إلى عقد اجتماع طارئ لبحث موقع الاتحاد وموقفه من ربيع الثورات العربية وانعكاس ذلك على المثقفين والأدباء العرب، ممن ينضوون في إطار الاتحادات أو ممن هم خارجها، وإلا فقد دوره الذي أنشئ من أجله قبل ما يزيد على خمسين عاما.

أي قمة ثقافية عربية؟

يبدو مصير انعقاد القمة الثقافية العربية التي كانت تقررت في مؤتمر القمة العربية السابق الذي انعقد في مدينة سرت الليبية بزعامة معمر القذافي (!)، غامضا ومشكوكا حتى في إمكانية التئام أطرافه السياسية الرسمية والثقافية، لا بسبب غموض مصير القمة العربية التي كان مقررا عقدها في بغداد بعد أشهر، بل بسبب ما يمر به العالم العربي من تغيرات تطاول تكوينه السياسي، ورموزه السابقة التي حكمت لعقود متطاولة من الزمن. فقد رحل نظامان عربيان في تونس ومصر، ويبدو أن هناك أنظمة أخرى، بحكامها ومفاصلها الأساسية، سترحل في الأيام المقبلة، مفسحة المجال لوجوه جديدة وسلطات من نوع مختلف وتحالفات وتعاقدات اجتماعية قائمة على أسس غير تلك التي كانت سائدة طوال العقود الأربعة أو الخمسة الماضية.

تلقي الثورات العربية، المندلعة في أكثر من بقعة عربية إذن، بظلها على الثقافة والمثقفين والسلطات الرسمية العربية، والعلاقات القائمة بين أهل الثقافة وأهل السياسة؛ كما تفرض هذه الثورات أجنداتها ورؤاها وانشغالاتها وطموحاتها على الفضاءات السياسية والثقافية والمجتمعية. فليس هناك ثورة، أو انتفاضة شعبية، أو حركة احتجاج، لا تمتلك رؤية ثقافية ما للمستقبل، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاستمرار في النظر إلى العلاقات الثقافية القائمة بين الأطراف الفاعلة سياسيا واجتماعيا، بالطرق العتيقة نفسها؛ بل إن هذه الثورات وحركات الاحتجاج تتطلب النظر بعيون جديدة إلى العالم، وتسعى إلى تثوير واقع العلاقات

الثقافية في الوقت الذي سعت فيه إلى هز الأسس والتوافقات التي كانت سائدة في عالم السياسة والمجتمع.

من هنا تبدو القمة الثقافية العربية، التي تَقرّرَ، في الزمان السابق على الثورات وحركات الاحتجاج الداعية للتغيير ونسف العلاقات العتيقة الشائهة التي كانت قائمة بين السلطة العربية وشعوبها، أن تجمعَ السلطة السياسية العربية بالمؤسسات الثقافية الرسمية والأهلية وبالمثقفين العرب من أهل الخبرة، غير ذات نفع الآن. فقد انبثقت فكرة القمة، التي ألزمت نفسها ببحث حال الثقافة العربية في الوقت الراهن، من توازنات العلاقة بين السياسي والثقافي؛ وانطلقت من واقع إمساك السلطة الحاكمة بزمام الأمور، ومن ثمّ فإن على المثقف محاولة إقناعها بضرورة الالتفات إلى الشأن الثقافي لأنه يمثل عصبا أساسيا في حل المشكلات المعقدة والأزمات المتفاقمة التي تعصف بالواقع العربي. لكن الأسئلة الآن تغيرت، وطرأت على المشهد تحولات جذرية، وأضيفت عناصر جديدة لم يكن لها الوزن نفسه الذي اكتسبته بعد مشاهد الجماهير المليونية التي نزلت إلى الشوارع والميادين العربية. ولا شك في أن المثقفين العرب قد اكتسبوا مما حصل ويحصل قوة دفع تجعلهم يعيدون طرح أسئلتهم بصورة مختلفة على العناصر المكونة للفضاءات السياسية والاجتماعية والثقافية، فلم تعد السلطة، بعد إضافة عنصر قوة الجماهير وفاعليتها وحيويتها، واثقة من إمساكها بتلك العلاقات التراتبية الفوقية التي تقوم بين السلطة والناس، وصار لزاما عليها أن تعيد النظر في اتجاه تلك العلاقات.

ما أقصده هو أن على جماعات المثقفين، والتجمعات الثقافية الأهلية العربية، أن تعيد النظر في طبيعة تعاملها مع السلطة العربية، مستفيدة مما أنجزته مجموعات شبابية عربية، استخدمت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لإحداث ثورات سلمية عصفت بالنظام العربي السابق، وخلخلت أساساته على الصعيد القطري، ولا شك في أنها ستخلخل تكويناته فوق القطرية؛ القومية والدولية كذلك. لكن الاستئناس بنموذج الثورات الشبابية يتطلب عقليات جديدة (هل أقول فاعلِينْ ثقافيين جددا؟) لتغيير طبيعة العلاقات بين المثقف والسلطة، والمثقف والمجتمع، لصالح إرساء مجتمع مدني تكون فيه الثقافة عنصرا عضويا من نسيج الحياة اليومية ورأسمال الدولة والمجتمع. كما أن التوصل إلى نموذج مختلف وفاعل من العلاقات الثقافية السياسية الاجتماعية يتطلب تغييرا جذريا في تكوينات الروابط

والاتحادات الثقافية الوطنية والقومية العربية، لصالح تكوينات مستقلة غير منبثقة من نسيج السلطة الحاكمة وغير خاضعة لإملاءات تلك السلطة، وإلا عصفت بها الثورات وحركات الاحتجاج، كما عصفت وتعصف بالسلطات الحاكمة نفسها.

من هنا تبدو القمة الثقافية العربية، غامضة الموعد غائمة الملامح، غير ذات نفع الآن، فهي تتوجه إلى سلطة عربية حائرة في أمر وجودها، غير عارفة بمصيرها. وحتى لو انعقدت القمة السياسية العربية في موعدها، فإن على المثقفين العرب أن يعيدوا النظر في أوضاعهم ومؤسساتهم بدلا من الدخول في نقاش عقيم مع سلطات عربية ما أعارت اهتماما حقيقيا مسؤولا للثقافة والمثقفين طوال ما يزيد على نصف قرن من الزمان.

اليمن السعيد!

يسمونه اليمن السعيد، ولكنه ليس سعيدا هذه الأيام أبدا. فالأزمة بين الشعب والحكم بلغت نقطة اللاعودة، كما يبدو، والشهداء والجرحى سقطوا يوم أول أمس بالمئات. ولم يشفع للمتظاهرين في ميدان التغيير بصنعاء أنهم يتظاهرون سلميا ويطالبون برحيل النظام. رد فعل النظام لم يكن الرحيل بل إطلاق الرصاص على المتظاهرين، وإعلان حالة الطوارئ ومنع وسائل الإعلام من الشهادة على ما يحدث.

إنها أزمة السلطة في العالم العربي، وغياب الثقة بين الحكم والشعب، ولجوء السلطة إلى العنف والقتل إذا لم تنفع المداورة وخديعة الناس بكلام معسول لا يطعم الجائعين أو يردع الفاسدين واللصوص عن سرقة مال الشعب، ولا يخفف من تسلط المتسلطين وتغوّل المسؤولين وتحكمهم في رقاب الناس. هكذا تبدو الأوضاع في اليمن مرشحة لأزمة مخيفة قد تعصف بالبلاد.

قبل حوالي تسع سنوات زرت العاصمة اليمنية صنعاء لأول مرة. كانت المناسبة حوارا ثقافيا عربيا ألمانيا. دعا اليمنيون الروائي والشاعر الألماني غونتر غراس، الحاصل على نوبل للآداب عام 1999، وكتابا من ألمانيا ومن الناطقين بالألمانية من النمسا وسويسرا، كما دعوا في المقابل مثقفين وكتابا عربا أتذكر منهم: محمود درويش، وأدونيس، وعباس بيضون، وصبحي حديدي، وعبده وازن، وأمل الجبوري، وكاتب هذه السطور، إضافة إلى عدد أكبر من الكتاب اليمنيين الذين شاركوا في الحوار والنقاش حول الديموقراطية وحرية التعبير

والرأي والكتابة، مبرزين حالات الاعتداء على حرية التعبير والأحكام بالسجن على الكتاب والصحفيين اليمنيين.

وقد جاء الرد سريعا. لا أدري منْ من المقربين من الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أقنعه بأن يدعو المشاركين إلى مكان إقامته. وجدنا أنفسنا محمولين إلى قصر الرئيس الذي استقبلنا بالترحاب على بوابة القصر ودعانا بنفسه إلى الدخول. كأن الرئيس أراد أن يرد على ما دار داخل القاعة من حديث عن قمع الحريات في العالم العربي، واضطهاد الكتاب والصحفيين في اليمن.

أجلس الرئيس غونتر غراس إلى يمينه ومحمود درويش إلى يساره، وبعد كلمة قصيرة ركيكة قال الرئيس إنه يريد أن يمنح وسام الاستحقاق اليمني للأديب الألماني غونتر غراس. لكن غراس وقف وقال إنه لا يستطيع قبول الوسام ما لم يعلن الرئيس عن توقف ملاحقة الكاتب اليمني الشاب وجدي الأهدل، الذي كان هاربا من اليمن وقتها على خلفية صدور حكم عليه بالسجن بسبب نشره رواية بعنوان "قوارب جبلية". طالب غراس بإبطال الحكم الذي ينتهك حرية التعبير وإلا فإنه يعتذر عن قبول الوسام. فوجئ الرئيس الذي لا يتوقع أن يرفض أحد طلبا له وقال إن وجدي الأهدل حكم عليه بالسجن لأنه كتب أشياء تنتهك الأعراف. غضب غراس واستوقف الرئيس قائلا إن هذا الكلام يؤذيه شخصيا لأنه سبق واتهم بهذه التهمة قبل حوالي خمسين عاما في ألمانيا، وهو يصر على رفض الوسام. تلعثم الرئيس، مستجديا الكاتب الأجنبي أن يقبل الوسام وسوف يسمح بعودة وجدي الأهدل ويأمر بإسقاط الحكم عنه. لو أنه قال إنه سيطلب إعادة النظر في الحكم، وأشار إلى استقلالية القضاء اليمني، لكان ذلك أدعى للاحترام. لكنه تصرف بوصفه جماع السلطة، يصدر الأحكام ويلغيها، ويرجو كاتبا لأنه ليس من بني جلدته بل من الشعوب المتفوقة غرب الكرة. (الأمر نفسه حدث قبل أيام عندما اعتذر لأمريكا عن قوله إنها وراء ما يحدث في اليمن. اعتذر لأمريكا و لم يعتذر لشعبه عن كلامه الذي يتهم الشعب بعمالة إسرائيل وأمريكا.)

كان الموقف محرجا في تلك اللحظة التي سبقت تقلد غونتر غراس وسام الاستحقاق اليمني. كانت لحظة حامضة شعر فيها المرء بالأزمة الحضارية التي تمسك بخناق العالم العربي، الشعور بالدونية من قبل السلطة العربية تجاه الغرب، وعدم احترام السلطة العربية لمواطنيها، أقصد رعاياها الذين ورثتهم أو استولت عليهم في انقلاب أوصلها إلى سدة الحكم على ظهر دبابة.

كان الصديق الشاعر والكاتب اللبناني عباس بيضون يجلس إلى جانبي. تمتم كلاما عن مركب النقص أمام الغرب، وسألني ونحن نغادر قاعة القصر: ما الذي جاء بنا إلى هنا؟ كان ينبغي أن نتغيب، نتحجج بأي شيء كما فعل أدونيس، فلا نشهد هذه المهزلة.

تغيير في الفن كما في السياسة والمجتمع

في أيام الثورة المصرية استعيد ميراث الأغنية التي تهتف باسم الشعب والحرية والصمود في وجه العدوان. سمعنا أصوات عبد الحليم حافظ وأم كلثوم وشادية والشيخ إمام مجددا، بعد أن كادت الأجيال الجديدة تنسى أن هناك فنانين كبارا عبروا وجه هذه الأرض، وكان الناس بعشرات الملايين يستمعون إلى أصواتهم ويحتشدون بالآلاف ليحضروا حفلاتهم، في مصر كما في العالم العربي. لقد أعادت الثورة الجماهيرية، وروح التغيير، الفن الحقيقي المعبر عن مشاعر الناس وآمالهم وطموحاتهم، إلى الواجهة. كان ذلك تعبيرا عن عودة الروح، وكذلك عن قدرة الفن الطالع في زمان التحرر من الاستعمار على التعبير عن مشاعر الناس الداعين إلى التغيير، المطالبين بالديموقراطية وتحقيق حرية التعبير واجتثاث الفساد والتخلص من القبضة الأمنية على رقاب البشر وقوتهم اليومي.

اللافت في استعادة فن الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، ومن ضمن ذلك صوت مارسيل خليفة الذي يصدح في ميادين التحرير وساحات التغيير العربية، أن الغناء المفروض علينا في مئات القنوات الفضائية، وآلاف المحطات الإذاعية، وفي الشارع ومحطة الباص ودكاكين بيع الأشرطة، تبخر و لم نعد نسمعه إلا في المحطات الفضائية والإذاعات الغافلة، أو المتغافلة، عما يمور به الشارع وتحفل به الساحات والميادين. فتلك الأغاني لا تنتمي إلى زمان التغيير، لا تصدح للحرية ولا تلبي أشواق الناس لها. إنها في الحقيقة لا تعبر عنهم ولا تمسّ وترا غائرا في دخائلهم. ولهذا السبب شحب حضورها، وصارت بعض الفضائيات تخجل من إذاعتها في الوقت الذي تبح فيه الحناجر مطالبة بالحرية والتغيير وعيش حياة كريمة آمنة.

لقد جرى خلال السنوات العشرين، وربما الثلاثين الأخيرة، تصنيع الغناء وتسليعه. ساعد على ذلك تطور هائل في تكنولوجيا الصوتيات، بحيث يتمكن أي شخص تقريبا من أن يصبح مغنيا، حتى لو لم يكن موهوبا يمتلك صوتا قادرا على إطراب السامعين. ولذلك أصبحت الشركات المنتجة هي التي تقرر من يصبح نجما رائجا في عالم الغناء ومن لا يكون، وتقرر كذلك من تستطيع أن تشد عيون الناس، حتى لو لم تكن صاحبة صوت جميل، لأن آلات التسجيل تتكفل بالباقي. لقد جرى إذن تسديد ضربة قاضية إلى الغناء العربي، فأصبح هذا الفن الجميل، الذي ما زلنا نستعيد أصواته الأصيلة، بدءا من أم كلثوم وفيروز وعبد الحليم حافظ ومحمد عبد الوهاب وفريد الأطرش، وانتهاء بمارسيل خليفة وعلي الحجار وأصوات أخرى كثيرة جرى تهميشها، غائبا عن الشاشات وموجات الأثير. المهم أنه جرى تسليع الغناء وتعليب الأذواق؛ ونحن نعرف أن الأذواق تُصنّع وتوجه ويمكن إقناع الناس بأن ما ليس جميلا هو جميل بالفعل!

لكن هذا التصنيع وتخريب الأذواق لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. التغيير الذي طاول عالم السياسة، وأعاد إلى الشعوب العربية أرواحها الغائبة، سوف يطاول الغناء والفن والكتابة والمسرح والسينما والرسم، وأشكال التعبير جميعها. لا أعني بذلك أننا سنشهد ظهور أم كلثوم أخرى، أو عبد الحليم حافظ جديد، لكننا سنرى دفعا باتجاه إنتاج فن جديد، فن يصور أحاسيس الناس ومشاعرهم، ويكنس هذا الذوق الفاسد الذي يحاصرنا في الإعلام ومحطات التلفزيون والإذاعة والشارع والبيت والمطعم والمقهى. فلنغير عالم الفن كما نفعل في عالم السياسة والمجتمع.

في مديح المواطنة

من بين العناصر الحيوية التي تحرك الجموع الحاشدة، في العواصم والمدن العربية، الرغبة في إعادة صياغة مفهوم المواطنة الذي غامت ملامحه أو جرى تشويهه خلال عقود من الزمن. ففي ظل أنظمة تكرس مفهوم الرعاية والتبعية والمراتبية بين السلطة والمجتمع، الحاكم والمحكوم، صاحب العمل والموظف، يشحب مفهوم المواطنة ويتوارى ويتحلل لصالح علاقات فرعية تقوم على العصبية القبلية والانتماء العشائري والطائفي، وتمجيد المسؤول وولي النعمة. هكذا أصبح السكان رعايا لا مواطنين في أنظمة حكم لا تكرس مفهوم المواطنة بل تنتهكه كل يوم، لصالح كل ما ذكرناه من انتماءات فرعية.

لهذا السبب يصعب الكلام عن دولة عربية حديثة، لأن حداثة الدولة لا تتأسس على حداثة العمران واستيراد المخترعات الحديثة، بل على حداثة العلاقات وإرساء مفاهيم المواطنة والديموقراطية وحرية الرأي والتعبير، وتوازن كفتي الحقوق والواجبات. وهو الأمر الذي استطاعت دول كثيرة في العالم تحقيق نموذجه، لا في أوروبا والولايات المتحدة وكندا وحدها بل في اليابان وكوريا الجنوبية وحتى في ماليزيا. هناك بالطبع انتهاكات لهذا النموذج من العلاقة التي تربط المواطنين بالسلطة، والمواطنين بالمواطنين، لكن القانون وحركات الاحتجاج الاجتماعي تستطيع أن تغير وتصحح بعض هذه الاختلالات؛ المهم ألا يتحول المواطن إلى رهينة بين يدي الدولة تعبث به كما تشاء، تقربه وتبعده، وترفعه وتخفضه، فيشعر على الدوام أنه مهدد بقوة غامضة.

لكن لا شك أن الدولة العربية، بسبب من ميراثها البعيد والقريب، وتحالفاتها الداخلية والخارجية، لم تستطع إرساء هذا النموذج القائم على مبدأي الحق والواجب وتساوي المواطنين أمام القانون. ورغم أن هذه الدول جميعا تدعي أنها حديثة تلتزم القانون وتعامل المواطنين بالسوية نفسها، إلا أن الغياب الفعلي للقانون، وعدم الاحتكام إلى العقد الاجتماعي القائم بين السلطة والمجتمع، والعبث بالدساتير والقوانين في مجالس تشريعية ونيابية ضعيفة وذات مصالح، يهدد المواطنة ويجعل "المواطنين" ريشا في مهب الريح، بلا حقوق أو مزايا، لا يأمنون على مستقبلهم ومستقبل أولادهم.

لهذا السبب تشدد الثورات والانتفاضات وحركات الاحتجاج السلمية العربية على إعادة صياغة مفهوم المواطنة، وعلى ضرورة التوصل إلى عقد اجتماعي يحفظ للمواطنين حقوقهم ويجعل الشعب مصدر السلطات، وينادي بفصل السلطات، واستقلالية القضاء، وعدم توثين الحاكم والمسؤول. ومن يراقب الشعارات التي ترفع، والهتافات التي تنطلق في الميادين والساحات، من ميدان التحرير في القاهرة إلى ساحة التغيير في صنعاء، امتدادا إلى كل الساحات والميادين في معظم العواصم والمدن العربية، سوف يلاحظ أن وعي المواطنة شديد الوضوح والعلوّ في ما تطالب به الجماهير المحتشدة. إنهم ينادون بدولة مدنية حديثة لكل مواطنيها؛ يريدون دخول العصر الحديث بوصفهم مواطنين لا رعايا. وتعكس سلمية التظاهرات، التي تقابلها الأنظمة بالقمع والقتل والانفعال الدموي بين حين وآخر، إدراك الثائرين أنهم متساوون لا يتمايزون في لحظة التظاهر عن بعضهم. ولعل مشهد الحشود الكبيرة، التي لم نرها منذ زمن طويل إلا في المناسبات التي تحشد فيها السلطة الجموع لتأييد الحاكم، تصادق على فكرة المواطنة الفاعلة ورغبة التغيير والتقدم في زمان سدّ فيه النظام العربي السائد كل أفق ممكن للتغيير. إنها جموع واعية لدورها في الدفع باتجاه دول وقوانين وعلاقات حديثة توفر المساواة والعدل، الممكن بالطبع، بين المواطنين. ولهذا يتظاهرون كل يوم، ويتركون أشغالهم ومصالحهم، لأنهم يدركون أن ما يمر به العرب هذه الأيام هو لحظة فاصلة في تاريخهم.

مثال الثورة اليمنية

تشبه ثورة اليمنيين، في بعض ملامحها، ثورة المصريين؛ بل يمكن القول إنها استلهمت روحها ورفعت شعارات مماثلة لها ودعت إلى رحيل النظام والخلاص من الفساد وضرورة أن يتحول اليمن إلى دولة مدنية حديثة مثلها. فرغم التباينات الواضحة في تركيبة المجتمع والسلطة بين مصر واليمن، فإن خطاب الجماهير هو نفسه: رحيل نظام فاسد عائلي قبلي متعفن. ومن يتابع تظاهرات اليمنيين يوما بيوم سيلاحظ أن الشعارات المرفوعة لا تتغير، وكلها تتعلق بالحقوق الأساسية للفرد والمجتمع؛ إنهم لا يطلبون سوى تداول السلطة وحرية التعبير ومحاكمة الفساد ودولة عصرية تخلصهم من نظام قبلي عائلي أفقر البلاد ونهبها وقسمها وشغلها، في سلسلة لا تنتهي من الحروب العبثية، عن التطور والتقدم والاستفادة من ثرواتها المنهوبة.

لكن ما يفرق اليمنيين عن المصريين هو أن اليمنيين شعب مسلح، حيث يصر اليمني في المناسبات الرسمية والاجتماعية على التمنطق بخنجره؛ هكذا يفعل المسؤول والمواطن العادي، الكبير والصغير، في إشارة اعتزاز واستعراض قوة. في اليمن ستة عشر مليون قطعة سلاح بين أيدي المواطنين، لكن المدهش أن هذا السلاح اختفى، أو أنه بالأحرى ترك في البيت، ونزل المتظاهرون إلى الشوارع والساحات معتصمين بأيديهم وقبضاتهم المرفوعة عاليا وحناجرهم الهادرة، وحفلات الهتاف والغناء التي تملأ الساحات.

لقد قرر اليمنيون أن ينتفضوا على النمط المتخلف من أنماط الدولة انتفاضة سلمية، فرابطوا في ساحات التغيير والحرية أياما تتواصل، وأشهرا تنقضي. رد فعل النظام الوحشي

بقتل المتظاهرين في صنعاء وتعز وعدن، وغيرها من مدن اليمن، لم يدفعهم و لم يدفع قبائلهم إلى استخدام السلاح، بل استمروا في اعتصاماتهم وتظاهراتهم الحاشدة غير خائفين من رصاص الدولة التي تنتمي إلى عصور ظلام من الواضح أنها أدبرت وتخلص منها عرب القرن الحادي والعشرين. دفع اليمنيون دماء عدد من أبنائهم لكنهم مازالوا يصرون على سلمية حركتهم ومدنية مطالبهم، في إشارة مبشرة إلى أن العرب يطلبون المدنية لا القبلية والعصبية، فالطرف الآخر الذي يصر على العودة إلى العصبيات الضيقة والفئوية والاستبداد وتوثين الحاكم والمسؤول هي الدولة العربية التي تقاوم الرحيل بوسائل خشنة وبدائية، ساعية إلى هزيمة شعوبها. لكن درس التاريخ يقول لنا إن الشعوب لا تهزم.

اليمنيون في ثورتهم يبدون مثالا ملهما للعرب الآخرين، يعلمونهم أن الإصرار والعصيان المدني هو الوسيلة الأقرب إلى نجاح الثورات. حتى لو أصرت السلطة، التي تتآكل يوما بعد يوم، على البقاء على جثة الشعب وتجريب كل أساليب المناورة وشراء الوقت، فإنها لا بد راحلة. فعلها نظام حسني مبارك من قبل؛ قتل الناس في ميدان التحرير وفي مصر كلها، أطلق الرصاص على المتظاهرين فقتل مئات وجرح الآلاف، روع الناس باختفاء قوات الأمن وتحول بعضها إلى عصابات، طلب من الجيش أن يقتل المتظاهرين وفشل، لكنه رحل في النهاية، وها هو يحاكم ويحبس مع رموز نظامه. إن المسألة متعلقة بحكمة بسيطة معكوسة: العين تقاتل المخرز. وهذا ما يفعله اليمنيون ويقوم به عرب آخرون، كل بطريقته وحسب ظروفه. والدولة المدنية لا بد آتية. قد تتأخر لكنها آتية.

اليمن السعيد، الذي جاء منه العرب في أزمنة بعيدة، يضرب مثلا لأحفاده الذين ساحوا في الأرض واختلطوا بشعوبها. مشهد الثورة اليمنية السلمية، والبلد المسلح الذي يترك سلاحه في البيت ويأتي للتظاهر، تجسيد لحلم العرب بدولة مدنية حديثة طال انتظارها.

عصا التكنولوجيا السحرية

لا تسهل التكنولوجيا حياة الناس وتفتح لهم آفاقا جديدة فقط، بل تصنع ثورات وتغير طبيعة العلاقات بينهم أيضا. ولعل مراجعة بسيطة لتطور أدوات الإنسان وتكنولوجيا استخدام هذه الأدوات تدلنا على أن البشر انتقلوا من عصر إلى عصر، من خلال تغير التكنولوجيا، مهما كانت بسيطة في نظرنا نحن أبناء العصور الحديثة. كما أن حروبا حسمت فرجحت كفة جيش على جيش بسبب استخدام أداة وفدت إلى ساحة الحرب فأنهت سيادة إمبراطورية وأحلت محلها أخرى.

ومن الواضح خلال السنوات العشرين الأخيرة أن الثورات التكنولوجية المتسارعة غيرت علاقات البشر وطبيعة التجارة والاقتصاد، ومعنى الاتصالات، وطبيعة الكتابة والإعلام، ولغة التخاطب بين الناس، وصولا إلى أن تكون هذه التكنولوجيا المتطورة خارقة السرعة أداة لصناعة تغيير جذري في الحياة السياسية للعرب المعاصرين الذين ضربوا للعالم مثالا تطبيقيا على قدرة التكنولوجيا، التي استوردوها و لم يصنعوها، على إحداث تغيير هائل في حياة الناس وطموحاتهم وقدرتهم على تغيير أنظمة سياسية وإحلال أخرى محلها. وهو أمر يدل على القدرة العولمية للاتصالات على إحداث التغير وصنع المعجزات.

في سياق هذا التطور التكنولوجي ولدت ثورة الفيسبوك، وهو المصطلح الذي بدأنا نطلقه على الاحتجاجات والانتفاضات والثورات العربية الجارية الآن. فلولا هذه الوسيلة التواصلية المدهشة لما أمكن أن يحدث التغيير في تونس ومصر، ولا أدري إذا كان الأمر

سينجح في بلدان عربية أخرى. فهو وفر لا وسيلة التغيير فقط بل المطبخ الذي أمكن أن تُعَد فيه أوامر الثورة وتكتيكاتها والشعارات التي يرفعها المحتجون الثائرون على سلطات غير عصرية تستعين بالتكنولوجيا للتنصت على الناس ورصد تحركاتهم وتعذيبهم وتنغيص عيشهم فقط. ولعل الفجوة الجيلية التي تفصل بين الشباب الثائرين والسلطة الجائرة الظالمة قد ساعدت في انتصار الثورتين التونسية والمصرية؛ فالسرعة كانت على الدوام عاملا مرجحا للانتصار في المعارك والحروب، ولا بد أن عدم قدرة الأنظمة على التفاعل مع التغيرات التكنولوجية المتسارعة، والأهم من ذلك مع تحولات القيم والفهم وأشكال استقبال العالم، قد رجحت كفة الثائرين الشباب، ومعهم بالطبع معظم شرائح المجتمع وفئاته العمرية، على السلطات المتكلسة العتيقة. لم تدرك السلطة العربية، حتى هذه اللحظة، أن القوة الخشنة والعنف الفالت من عقاله (ما فعله نظام زين العابدين بن علي من قمع وحشي للمتظاهرين العزل، وما قام به نظام حسني مبارك من قتل وترويع وإدخال لمصر في حالة فلتان أمني، وما يقوم به الآن معمر القذافي من تدمير منظم لليبيا ومقدراتها، وكذلك ما يقوم به نظام علي عبد الله صالح من تكتيكات شبيهة بما فعله نظام حسني مبارك، وما يقوم به الأمن السوري من قمع للمتظاهرين وعزل للبلدات المحتجة) لا يستطيع أن ينتصر على القوة الناعمة، أقصد تكنولوجيا الفيسبوك والرسائل القصيرة والقدرة على بث صور الاحتجاجات والتظاهرات من خلال الموبايل والشبكة العنكبوتية. وإذا كان المنظرون الاستراتيجيون قد تحدثوا من قبل عن القوة الناعمة للدول، عن الحضور الاستراتيجي والقدرة على التأثير في المحيط الخارجي والمقدرات الحضارية للدول في ميزان الاستراتيجيا، فإن القوة الناعمة للشعوب تتمثل في قدرة الشباب على استخدام التكنولوجيا المتقدمة لغايات الاحتجاج وتنظيم التظاهرات والتواصل على الشبكات الاجتماعية ونشر ما تمنع السلطات نشره في وسائل إعلامها العملاقة المعقدة المكلفة، وكذلك تحويل هذه التكنولوجيا إلى أدلة قضائية ضد قمع السلطة ووسائلها غير القانونية لإسكات الاحتجاجات.

إنها عصا التكنولوجيا السحرية التي مست عالمنا فنقلتنا من عصر إلى عصر، من زمن الدولة إلى زمن الثورة، من زمن الاستخذاء والخوف إلى زمن الكرامة والحرية.

الدولة المدنية وحدها بديل التطرف

رحل أسامة بن لادن، لكن هذا لا يعني غياب فكره ورؤيته للصراع بين الغرب والعالم الإسلامي. فقد تحول بن لادن، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، إلى أيقونة، إلى رمز للمواجهة بين الإسلام والغرب، وإلى تأكيد على وهم آمنت به قطاعات من النخب الإسلامية والقومية العربية، أنه يمكن نقل المواجهة إلى قلب أمريكا. وظنت هذه القطاعات أن الهجمة التي نفذتها القاعدة قد أدت إلى إضعاف القوة الإمبريالية الأمريكية من خلال مهاجمة رموز قوتها ممثلة في برجي مبنى التجارة العالمي ومبنى البنتاغون. وعلى الرغم من تآكل قوة، وربما عزيمة القاعدة، بعد تلقيها ضربات متواصلة على أرض أفغانستان والعراق، خصوصا، (وفي أرجاء عديدة من العالم كان المؤمنون بفكر القاعدة يعملون فيها كخلايا نائمة جرى تحريكها لتنفيذ عمليات خارجية أو داخلية في الأوقات المناسبة)، فإن رحيل زعيم القاعدة لا يعني أن فكر القاعدة سيختفي.

لقد كان ما آمن به أسامة بن لادن تطورا في فكر الجماعات الإسلامية المتطرفة وفكر التكفير والهجرة، الذي وجد جذوره في أفكار المفكر الإسلامي الهندي أبو الأعلى المودودي وأثّر بعد ذلك في فكر سيد قطب، وصولا إلى تصورات الإسلام الجهادي الذي يحتضن أيديولوجية المواجهة المسلحة بين المسلمين من جهة والغرب "الصليبي" واليهودية العالمية من جهة أخرى. هذا يعني أن بن لادن تحول إلى رمز لظاهرة ثقافية أيديولوجية وجدت لها تربة خصبة في أجواء الشحن والصراع، والعودة الظافرة للإمبريالية الأمريكية في زمان إدارتَي كل من جورج بوش الأب وجورج بوش الابن، وفي مرحلة استفردت فيها إسرائيل

بالفلسطينيين، وتآكل فيها النظام العربي وتهاوى بعد احتلال صدام حسين للكويت، ثم احتلال أمريكا للعراق. وهو ما قوى شوكة القاعدة، وأدى إلى ظهور تيارات إسلامية سلفية متشددة أخرى، استلهمت فكر القاعدة، وبدأت تعمل بالتنسيق معها أو في معزل عنها.

رحيل أسامة بن لادن لن يعني إذن اضمحلال تأثير فكر القاعدة في الأوساط الإسلامية المتشددة. سيظل العالم بالنسبة للإسلام الجهادي مقسوما إلى فسطاطين، وستصنف البلدان إلى "دار إسلام" أو "دار كفر". وسوف تغذي كراهية الإسلام في أوساط اليمين في الغرب هذا الفكر المتشدد وتبقي شعلته متقدة. ولقد رأينا خلال العقدين الماضيين، أي في الفترة التي هيمن فيها المحافظون الجدد في الإدارة والمجتمع الأمريكيين، صعود ظاهرة التشدد والتطرف في الفكر الجهادي الإسلامي، كما أمد جورج بوش الابن، الذي صنف العالم، مثله مثل أسامة بن لادن، إلى "من هم معنا" و"من هم ضدنا"، إلى "متحضرين" و"برابرة"، التيارات الإسلامية المتطرفة بأسباب الوجود والتغلغل في أوساط الشباب العربي والمسلم الناقم على عنفوان الإمبريالية الأمريكية الزاحفة باتجاه العالمين العربي والإسلامي.

ما يحمينا من تصاعد تيارات التطرف حقا هو الثورات العربية الراهنة، وحركات الاحتجاج والرفض التي تطالب بالإصلاح والتغيير؛ الترياق الشافي من فكر القاعدة يتمثل في السعي إلى إرساء مجتمعات مدنية تقوم على المساواة بين مواطنيها وتستند إلى دساتير عصرية تؤكد على الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء والديموقراطية وحرية الفكر والتعبير. ولقد شهدنا في الثورات والانتفاضات الجماهيرية العربية أن الشعارات المرفوعة تشدد على مدنية الدولة وضرورة إشاعة روح القانون في الدولة والمجتمع. وهذا مناقض تماما لفكر القاعدة، والإسلام الجهادي المتطرف عموما، الذي لا يؤمن بالديموقراطية، ويسعى إلى القبض على السلطة بوسائل مسلحة. ولعل هذا الفصل من تاريخ العرب المعاصر قد انتهى، لا بموت بن لادن، بل من خلال ما حققته وستحققه الثورات المدنية التي ضربت بعصاها السحرية هذه المنطقة من العالم.

سوريا عبد الرحمن الكواكبي

حمام الدم مستمر في سوريا. كل أسبوع يسقط مئة، ثلاثون، أربعون.. درعا وبانياس وحمص في قبضة الحصار، وبقية المدن والبلدات والأحياء السورية تأتي. ما يحصل أشبه بمجزرة حماة على هيئة مصغرة تتنقل بين المدن. العقلية التي تدير الحل الأمني للأزمة السورية تستوحي شكل المجزرة وتقلدها، رغم اختلاف الظروف الجيو استراتيجية، وانحلال الدول التي حمت النظام وجنبته العقاب على جريمته في ذلك الحين، ورغم تطور آليات التواصل، وتحول أي مواطن إلى إعلامي محتمل يستطيع إيصال الخبر والمعلومة حتى في إطار دولة قمعية أمنية تعمل على إقامة ستار حديدي بينها وبين العالم.

لكن الحل الأمني، وترديد كلام خشبي عن دولة الممانعة المستهدفة وقلعة المقاومة والعصابات التي يمولها الخارج، لن يهدئا الوضع في سوريا، بل سيفاقمان الأزمة وصولا إلى ما لا تحمد عقباه؛ إلى ما يشبه النموذج الليبي أو أسوأ منه. فالشعب السوري مثله مثل باقي الشعوب العربية يتوق إلى الحرية والديموقراطية وتحقيق المواطنة الفعلية وإرساء أسس دولة مدنية لا استبداد فيها ولا فساد. وقد آن الأوان لتفهم القيادة السورية أن العرب يواجهون مفصلا تاريخيا واستحقاقا طال انتظاره، ولن تنفع معه الحلول الأمنية والقمع والإبادة الجماعية، وتخويف الناس بالسلفية والبديل الطائفي وجيوش الإمبريالية التي تزحف للقضاء على الدولة القومية الممانعة الأخيرة! هذا كلام ينتمي إلى الماضي، و لم تعد الشعوب المقموعة التي ديست كرامتها تصدقه.

سوريا تحتضن مهد حضارات، ودمشق أقدم مدينة في العالم، ومنها انطلق الأمويون لينشروا الحضارة العربية الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها. فهل يجوز أن تتحول هذه الدولة العظيمة، التي طلع منها عبد الرحمن الكواكبي، صاحب "طبائع الاستبداد"، إلى نموذج للدولة المستبدة التي تقمع مواطنيها وتقتلهم وتتحول إلى جمهورية للخوف الذي يشل الأجساد والعقول، ويدمر المواهب ويدفع الأحرار للرحيل نجاة بالنفس من الموت غمّا أو الموت البطيء وهم يشهدون الفساد والاستبداد يصبحان ركيزتي الحياة في بلدهم؟

لقد عمل النظام السوري، على مدار أربعة عقود أو يزيد، على تصحير الحياة التعليمية والثقافية السورية. البلد الذي كان منارة من منارات العرب صار منكفئا على نفسه، يهاجر مثقفوه البارزون الموهوبون ليشعروا ببعض الحرية، ويتنفسوا هواء نقيا خاليا من الكذب والنفاق والانحطاط الأخلاقي الذي يميز أنظمة الاستبداد. عشرات بل مئات من أفضل العقول السورية اختارت المنفى لأنها يئست من صلاح الحال، فالنظام، رغم وعوده المتكررة، زاد قمعه وتسلطه وفساده على مدار السنين. الحاضرتان العربيتان دمشق وحلب ما عادتا كذلك، لأن الحواضر الثقافية لا تكون كذلك إلا بأهلها، والأهل رحل بعضهم، وصمت البعض الآخر مؤثرا السلامة، في الوقت الذي صار فيه "الرويبضة يفتي في أمور الناس".

قبل أسبوعين تقريبا، شاهدت وأنا أعبر الأراضي السورية كيف تحول هذا البلد العظيم إلى ثكنة عسكرية تسرح فيها الدبابات، وتطوق محافظة درعا من كل الجهات، فلا منفذ منها أو إليها. كما شاهدت دمشق مدينة كابية تنتشر فيها قوات الأمن، والعسكر يطوقونها كأنها مدينة عاصية. كان مشهدا مؤلما يعصر القلب، ويدلنا على مصدر الخراب في الحياة العربية في العصر الحديث: الدولة الأمنية التي تقبض على أجساد البشر وأرواحهم وتشل العقول النابهة وتسلم العرب المعاصرين إلى قبضة التخلف.

بلى.. الشعوب تصبر، لكنها لن تفعل ذلك إلى أبد الآبدين. هذه قاعدة حضارية تاريخية، فالبشر يحبون الحرية ويكرهون الظلم، وهم مستعدون في اللحظات التاريخية الفاصلة أن يضحوا بأرواحهم من أجل هذه الحرية. ولن يمنعهم القمع، والدبابات الزاحفة التي تدوس قمح حوران وخضرته اليانعة، من التحرر من الاستبداد والإفلات من قبضة الفساد والخراب الذي ناءت أرواحهم بكلكله. فلتفهم القيادة السورية قبل فوات الأوان.

مثقف المصلحة

أحدث زلزال الثورات العربية حالة انقسام حادة بين المثقفين العرب، فأيد البعض هذه الثورات وهاجمها البعض الآخر، فيما وقف فريق ثالث في صفوف المتفرجين حائرا غير متيقن مما يحصل حوله، مترقبا نهاياتها والنتائج التي ستؤول إليها.

الفريق الأول كتب، أو تكلم، مدفوعا برياح التغيير التي تهب على الأرض العربية، واستطاع أن يلمح في الاندفاعة الجماهيرية المليونية المطالبة بالحرية والتغيير خلاصا من حالة الاستكانة التي أصابت الفرد والمجتمع بسبب التسلط والفساد وخنق حريات التعبير، وأن يبصر في الهتافات والشعارات المرفوعة أملا غامرا بمستقبل واعد لهذه المنطقة من العالم التي طال انتظارها لنسيم الحرية. وأنا أرى أن ردة فعل هؤلاء المثقفين طبيعية ومتوقعة انطلاقا من الدور الذي يليق بالمثقف الذي يقف على مسافة من السلطة ويدافع عن المغلوبين والمقموعين الذين لا صوت لهم، ويكشف للسلطة أخطاءها وينادي بإشاعة العدل والحرية ورفع الظلم عن البشر بغض النظر عن انتماءات هؤلاء البشر الدينية والقومية والطائفية والمذهبية والفكرية. إن الحرية هي المعيار، وما دامت الشعوب تطالب بالحرية وهي تتظاهر سلميا، وتتلقى بصدورها العارية رصاص الأنظمة، فلا بد أن ينحاز المثقف إلى جانبها ويعلن اصطفافه مع أهل الحرية ضد أهل الظلم والطغيان والفساد.

الفريق الثاني من المثقفين، الذي كشفت عنه الاحتجاجات والانتفاضات وهبوب ريح الثورات العربية، يدافع عن مصالحه ومكاسبه التي تتعرض للأخطار، فهو رهن نفسه طوال

عقود من الزمن للدفاع عن الأنظمة والتسبيح بحمدها وتلقي عطاياها. ورغم أنني لا أنظر إلى هذا النوع من النخب كمثقفين، لهم أدوار تنويرية مدافعة عن القيم الإنسانية الأساسية، إلا أنني أستطيع أن أفهم الجذور المصلحية التي تصدر عنها مواقفهم؛ لقد كانوا يرهبون سيف المعز ويتمتعون بذهبه، والمعز الآن يترنح في مهب هتافات المتظاهرين في الشوارع، فلندافع عنه لعله يصمد! لكن ما لا أفهمه في مواقف هؤلاء "المثقفين" هو هذه الركاكة التي تشيع في خطابهم: حديثهم عن ضرورة الاستقرار في مقابل الفوضى، عن القوى السلفية الرجعية التي ستمسك بزمام الأمور بعد سقوط الأنظمة العتيقة، وكأن أنظمة الفساد والعسكريتاريا كانت يوما من الأيام حاضنة للتقدم والتنوير وتأسيس مجتمعات مدنية تحكمها القوانين والدساتير التي تشيع روح المساواة والقانون والحرية! لقد تجوّف خطاب هؤلاء، الذين يطلون علينا من الفضائيات ليقولوا كلاما مكرورا عن المؤامرات الخارجية والإمارات السلفية المتطرفة، كأن الشعوب عمياء إلى هذه الدرجة لتضحي بحياتها مستبدلة قمعا بقمع واستبدادا باستبداد.

المشكلة في خطاب هذه الفئة من "المثقفين" أو "الأكاديميين" أو العاملين في الحقل الإعلامي، الذين يستخدمهم نظام العقيد القذافي الذي يطلق صواريخه على "شعبه" (هل بقي لديه أي شرعية تخوله حكم هذا الشعب بعد أن واصل قتله وتدمير مدنه وبلداته؟)، أو يجيشهم نظام الرئيس السوري بشار الأسد الذي أرسل قطعات الجيش لتخمد أنفاس السوريين الذين ما عاد في إمكانهم تحمل كل هذا الظلم والفساد والاستبداد الموروث كابرا عن كابر (!)، أنه ضعيف وواه كخيوط العنكبوت، لا يمتلك أي مصداقية، وركاكته تقترب من حدود الفضيحة. يظهر من تسميهم الفضائيات "مثقفين" و"فنانين" ليدافعوا بصفاقة عن القتل والقمع باسم الاستقرار وبحبوحة العيش التي تعيشها الشعوب، فعن أي بحبوحة عيش وأي استقرار يتحدث هؤلاء الذين تحولوا رجالا ونساء "جوفا" كما يقول الشاعر البريطاني تي. إس. إليوت؟ هل بلغ السقوط، والدفاع عن ذهب المعز وأعطياته، حد وصم شعوب بكاملها بأنها "مندسة" "تتلقى دعما من الخارج"؟ هل يعقل أن شعبا يطالب بالحرية والإصلاح يقتل بدم بارد ويتهم بعد ذلك بالخيانة؟ هذا سؤال أوجهه إلى الفنان السوري دريد لحام، وصحبه من الصارخين على الشاشات بمديح النظام.

عودة فلسطين

لم يرتفع اسم فلسطين عاليا في ساحات الثورة والتغيير العربية خلال جملة الشهور الماضية، حتى بدا أن الجماهير التي تنادي بالتغيير، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتأسيس مفهوم المواطنة الفعلية، تركز على الأوضاع الداخلية لأوطانها وتنسى فلسطين. لكن ها هو اسم فلسطين يعلو ثانية في كل مكان في مناسبة مرور ثلاثة وستين عاما على النكبة. الجماهير التي صنعت الثورة المصرية، غير المسبوقة في تاريخ مصر والعالم، تهتف بعودة فلسطين وتدعو إلى الزحف باتجاه الأرض المحتلة؛ كذلك تفعل الجماهير التونسية، والأردنية واللبنانية وكل إخوة الدم والمصير.

فلسطين في زمن الثورات، رغم الغموض الذي يلف المستقبل، ستصير عنوانا من عناوين التغيير والتحرر لا ورقة في أيدي أنظمة تساوم أو تقمع شعوبها باسم فلسطين وتدعي أنها أنظمة ممانعة ومقاومة. لكن على الفلسطينيين أنفسهم أن يعيدوا قضية فلسطين إلى موضعها السابق من التعاطف والجدل حولها، فهي بعد سنوات الانتفاضة الأولى أصبحت قضية ضمير عالمي، وغيرت صورة الفلسطيني من "إرهابي مسلح" إلى ممثل للباحثين عن الحرية في هذا العالم. لا أقصد القول إن على الفلسطينيين أن يقيموا خطابهم السياسي الراهن على أرضية التشديد على أنهم ضحايا، بل الكف عن حالة التيه الفلسطينية التي سادت مجمل نشاطهم السياسي خلال السنوات الأخيرة؛ وهو ما جعل حضور القضية الفلسطينية على الساحة الدولية شاحبا متواريا، ضعيف التأثير، ومرتبطا بالمد والجزر في سياسات المصالح العالمية. وقد عزز هذا الوضعَ المقلق من المراوحة السياسية للقضية الفلسطينية الانقسامُ

الحاد على الساحة الفلسطينية بعد ما حدث في غزة، وظهور الفلسطينيين برأسين سياسيين وبرنامجين متعارضين.

على الفلسطينيين أن يقرؤوا نضالات الشعوب الأخرى لكي يحققوا بعضا من أحلامهم الوطنية؛ وأن ينظروا إلى التجربة جنوب الإفريقية بصورة خاصة كي يعرفوا أن ما تحقق في جنوب إفريقيا يمكن أن يتحقق بعضه في فلسطين. وهذا يستدعي القيام بحملة تكشف عن عقلية الفصل العنصري التي تتحكم في السياسة الإسرائيلية، وعن عمليات التطهير العرقي التي مارستها إسرائيل ضد الفلسطينيين منذ نكبة 1948. هناك كما نعلم مؤرخون إسرائيليون جدد قاموا بدورهم، مثل ثيودور كاتس وأستاذه إيلان بابي، بالإضافة إلى كتاب ومؤرخين فلسطينيين، مثل إدوارد سعيد ووليد الخالدي وإيليا زريق، حيث نشروا كتبا توضح للعالم كيف قامت إسرائيل بتطهير فلسطين من معظم سكانها وأحلت شعبا مكان شعب. ومع أن هذه الجهود التي قام بها عرب ويهود لتوضيح صورة فلسطين الحقيقية للأوساط الإعلامية والأكاديمية والثقافية في العالم ترسي حجر الأساس لإشاعة صورة فلسطين أخرى، غير تلك الشائعة الآن، إلا أن ذلك يستدعي إطلاق حملة عالمية باسم فلسطين تشدد على حضور فلسطين وقضيتها العادلة.

بعد ثلاثة وستين عاما من النكبة مازالت فلسطين هناك تحت خريطة إسرائيل، وهي ماتزال تمثل دليلا إلى خطاب يتشكل حول فلسطين لتصير عنوانا لزمان وعصر، ومجازا للظلم الذي يقع على رهط المعذبين في الأرض. ربما لهذا يتكوكب المعذبون في أقاصي الأرض حول فلسطين؛ ولهذا السبب أيضا تبدو المعركة ذات بعد ثقافي أكثر من كونها مجرد صراع عنيف مسلح على الجغرافيا، فالقضية الفلسطينية تفتح الباب واسعا أمام العالم ليعيد تفكيره بالظلم الواقع على الفلسطينيين وغيرهم من البشر، في الصراع المحتدم على الجغرافيا والتاريخ، على الهويات والسرديات: على الأمكنة والحكايات.

هكذا يحاول الإسرائيليون فرض روايتهم الأسطورية لتاريخ الأرض الفلسطينية بوصفها وعدا إلهيا يتجدد في الأسطورة التي تأبى أن تتطامن نحو الأرض، وتقترب من اليومي والمعاش، لتظل معلقة في أثير التاريخ البعيد المريض. فيما يحتاج الفلسطينيون، والعرب إلى جانبهم، إلى التشديد على اليومي والراهن والأرضي في خطابهم الذي ينبغي أن يبتكر فلسطين في كل لحظة حتى لا تتغلب رواية الإسرائيليين على روايتنا، خرافتهم، التي تغذيها ثقافة القلعة وهوس مقولة شعب الله المختار، على واقعية حضور الفلسطينيين على الأرض.

بيان المثقفين السوريين

ليس من مهمات المثقفين أن يبرروا للسلطة ما تفعله، بغض النظر عن صحة ما تفعله أو عدم صحته؛ على النقيض من ذلك فإن مهمة المثقف هي قول الحقيقة وتبصير السلطة بفداحة ما تفعل إذا كانت تقود الدولة والمجتمع إلى الخراب، والاحتراب الأهلي، وانقسام مكونات المجتمع إلى شيع وطوائف، وتأبيد سلطة الاستبداد وتحويل الدولة إلى مزرعة للعائلة والأعوان والفاسدين.

على هذه الخلفية أصدر عدد من المثقفين والفنانين والكتاب السوريين بيانا يحذر الدولة السورية من جر المجتمع إلى الهاوية، مؤكدين أن جوهر ما يحصل في سورية هو المطالبة بالحريات العامة، والتحول الديموقراطي السلمي، والتوافق على عقد اجتماعي جديد. وقد صدر البيان على خلفية حملات التخوين التي يشنها النظام السوري وإعلامه على المثقفين والفنانين المعارضين لخط النظام، والذين استنكروا حملات القتل والتصفية والترويع واحتلال المدن والبلدات السورية بالدبابات، وتلطيخ يد الجيش بدم السوريين. وكان من بين الموقعين عدد من كبار المثقفين السوريين في الوطن والمنفى، ومنهم: المفكر د. طيب تيزيني، والمخرجان السينمائيان محمد ملص وأسامة محمد، والمفكر د. صادق جلال العظم، والروائي حيدر حيدر، ورسام الكاريكاتير علي فرزات، والكاتب والناشط السياسي ميشيل كيلو، والأكاديمي والباحث د. عزيز العظمة، والأصدقاء: عالم الاجتماع د. برهان غليون، والروائي نبيل سليمان، والناقد صبحي حديدي، والناقد والمترجم ثائر ديب، والروائي خالد خليفة، والرسام يوسف عبدلكي؛ وهم ينتمون إلى تيارات سياسية مختلفة، وفئات وطوائف

عديدة في المجتمع السوري، ما يقطع الطريق على شق المجتمع وتجييش طوائفه ضد بعضها بعضا، ويفتح الباب أمام حلم الدولة المدنية التي يبشر بها هؤلاء المثقفون والفنانون السوريون.

إن الموقعين على بيان المثقفين والفنانين السوريين يمثلون طليعة المشهد الثقافي السوري، ومجموع المنتجين الحقيقيين للثقافة العصرية الجادة الحية، سواء في حقل الإنتاج الأدبي أو السينمائي أو الفكري أو النقدي أو البحثي الأكاديمي، في رسالة تشير إلى أن الوجوه المجهولة التي تظهر على الشاشات وتثير الكثير من الضجيج في الإعلام مدافعة عن جرائم النظام ومبررة هجمته الدموية على احتجاجات سلمية تطالب بالإصلاح ورفع نير الاستبداد والفساد، وإرساء أسس الدولة المدنية العصرية، لا تمثل واقع الثقافة والفن والإعلام السوري. لقد عمل النظام طوال العقود الأربعة الماضية على تقريب معدومي الموهبة والانتهازيين ضعاف النفوس واستبعاد الأصوات المستقلة، فتسبب في انحطاط المشهد الثقافي وتشريد المئات من القامات الثقافية الكبيرة ودفعها باتجاه المنفى القسري أو الاختياري، أو سجن المثقفين المستقلين أو المعارضين، أو تهميشهم، ما جعل الأصوات الهامشية المتحالفة مع النظام تتسيد المشهد في الإعلام والحياة الثقافية والمؤسسات الأكاديمية. وقد جر ذلك على الحياة الثقافية والفنية والأكاديمية السورية الويلات، وحول بلدا من حواضر الثقافة العربية إلى بلد هامشي في الإنتاج والحراك الثقافيين، وشتت جهود المثقفين السوريين البارزين وأخفت حضورهم في المشهد الثقافي العربي.

من هنا تبدو مشاركة حوالي ثلاثمئة من أفضل العقول السورية في التوقيع على بيان يدين قمع السلطة للجماهير السورية، ويدعو إلى حلول الدولة المدنية محل الدولة الأمنية، توضيحا للموقف الحقيقي للمثقفين والفنانين مما يحدث، وهو نقيض ما يروجه فنانون انحازوا للنظام وأعطياته ووقفوا إلى جانب مصالحهم بدلا من قول الحقيقة للنظام الذي يقتل شعبه ويفرض الحصار على مدنه وبلداته.

اليمن: الكرنفال أقوى من غابة السلاح

لا أستطيع أن أخفي دهشتي وإعجابي في الوقت نفسه بالثورة اليمنية وطابعها المدني الاحتفالي الذي ينبذ العنف ويرفع شعارات التغيير والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. المجتمع اليمني المسلح، الذي تباع فيه الأسلحة على قارعة الطريق، نزل إلى الشارع خالي الوفاض إلا من أصوات جموعه التي تطالب برحيل نظام أنهك اليمن "السعيد" وحوله إلى دولة شديدة الفقر تقيم في ذيل الأمم وتعاني أمراض التخلف وفشل التنمية. المثير واللافت أيضا هو الإبداع الذي يتجلى في هذه الثورة محولا عملا سياسيا اجتماعيا، وثورة شعبية، إلى ما يقيم على حدود الفن؛ فما نشاهده على الشاشات هو أقرب ما يكون إلى كرنفال تتحرر فيه الجموع من أعراض ما قبل الحداثة، من القبلية والمناطقية والانتماءات العشائرية الضيقة، وتعيد صوغ العلاقات السياسية الاجتماعية المدنية في الفضاء اليمني الممتد المفتوح. ذلك يتم من خلال الاندفاع اليومي إلى ساحات التغيير والاندماج مع الحشود الضخمة التي لا يشاهدها المرء إلا في مدرجات كرة القدم في عواصم الرياضة العالمية. لكن اليمنيين خالفوا التوقعات، ومن قبلهم التونسيون والمصريون، فجعلوا من السياسة المدنية رياضة يومية يمارسونها لصناعة المستقبل. وهم، ولغاية تحقيق هذا الهدف النبيل، يرقصون ويغنون ويهتفون، ويرسمون على وجوه أطفالهم، وعلى أجسادهم هم، ويكتبون على ملابسهم، وعلى الطبول التي يقرعونها، شعارات تنادي بالحرية والتغيير ورحيل النظام. إنهم يجعلون من الاحتفال الضخم مناسبة للتحرر من الداخل والتطهر من أدران التخلف والقبلية التي سجنهم فيها النظام. الشيء الآخر الذي يحققه الكرنفال، أو الاحتفال الجماهيري والحشود

الضخمة في ساحات التغيير، هو التحرر من السلطة ومقاومتها بأدوات الفن والثقافة المدنية؛ شعب أعزل من السلاح، بإرادته لا بسبب عجزه وافتقاره، يدعو إلى إسقاط النظام بالرقص والغناء. هذا شيء غير مسبوق في التاريخ، وعلى علماء السياسة والمؤرخين والمتخصصين في الأنثروبولوجيا وعلمي النفس والاجتماع أن يدرسوه.

أهمية ما يحدث تتمثل في أن الشعب اليمني يقوم بإعادة تشكيل هويته، ويعمل على صهر العلاقات العتيقة لتناسب الزمان الجديد الذي يحلم به اليمنيون. لكن هذه العملية المدنية، هذه الثورة غير المسبوقة في تاريخ العالم، تتعرض للإجهاض الآن من خلال علي عبد الله صالح الذي يصر على استخدام النظام العتيق ليفشل الثورة السلمية المدنية. إنه يلوح بالحرب الأهلية، والاحتراب القبلي، ويسلم زنجبار للقاعدة، مستخدما كل ما لديه من أوراق، ليعيد اليمنيين إلى عالمهم القديم وانتماءاتهم الضيقة. هذا شيء متوقع لأن النظام اعتاش، طوال ما يزيد على ثلاثين عاما، على تناقضات صنعها بيديه وسجن اليمنيين في شراكها، فمنع المجتمع اليمني من دخول الزمان الحديث، كما أنهكه بالحروب العبثية المتواصلة التي لا تؤدي إلا إلى الخراب والفقر والمرض والإقامة في الماضي. كانت صناعة المشكلات والأزمات وظيفة النظام، فلماذا لا يجرب ما أتقنه لينجو برأسه من سيف التغيير الذي طال غيره من الأنظمة العربية، التي تشبهه في القمع والاستبداد والتخلف والفساد، في الأشهر القليلة الماضية؟

لكن ما نرجوه هو أن يصمد اليمنيون ولا ينجروا إلى الاحتراب، على خلفية الانتماءات الضيقة التي لا يعرف النظام سواها، ويحولوا ثورتهم السلمية الراقية إلى حرب أهلية تأكل الأخضر واليابس. فهذا هو ما سيؤدي إلى انتصار النظام وموت المجتمع اليمني. الكرنفال أقوى من السلاح، والأصوات الصارخة في ساحات التغيير أقوى من أي نظام يهتز ويرتجف فزعا من لحظة التغيير الآتية لا محالة.

أصابع علي فرزات المهشمة وفجر الحرية

لا أدري كيف يمكن للمدافعين بحرارة منقطعة النظير، وإيمان لا تزعزع أركانه الحقيقة الماثلة للعيان، عن ما يفعله النظام السوري بشعبه، أن يفسروا ما تعرض له رسام الكاريكاتير السوري الشهير علي فرزات بعد اختطافه على أيدي الشبّيحة والتنكيل به وضربه ضربا مبرحا وكسر أصابعه التي تجرأت فسخرت بالرسم من إصلاحات النظام ووعوده التي لم ينفّذ منها شيء. كيف يستطيع هؤلاء أن يذهبوا إلى درعا وحمص وحماة وجسر الشغور، بترتيب من النظام "المقاوم الممانع" (الذي لم تخرج من بنادق جنوده طلقة واحدة باتجاه إسرائيل منذ حوالي أربعين عاما)، ليعودوا ويخبرونا بأن ثمة عصابات مسلحة "مندسة" تنفذ أجندات خارجية، فتقتل رجال الشرطة وجنود الجيش، وتمثل بجثثهم، وتسعى إلى تقويض أركان الدولة السورية تنفيذا لمؤامرة كبرى خططت لها أطراف دولية وإقليمية وداخلية؟

حادثة علي فرزات، الذي تخطت رسوماته حواجز اللغات والثقافات، فظهرت على صفحات صحيفة اللوموند الفرنسية بعد أن ضاقت بها صحف النظام "المقاوم الممانع"، تمثل دلالة على كسر النظام للقواعد كلها، فقد كانت شهرة الفنان أو الكاتب في السابق تصنع له حصانة من نوع ما، وتجنبه التعرض للإهانة أو التنكيل، لأن ذلك سوف يثير الضجيج في الصحافة والإعلام الغربيين، ويجلب وجع الرأس للنظام الذي ظل يراوغ حتى هذه اللحظة مدعيا الإصلاح في الوقت الذي تقتحم فيه دباباته وعرباته المجنزرة المدن والبلدات السورية، وتحلق طائراته فوق المتظاهرين، ويطلق جنوده النار حتى على الشيوخ والأطفال والنساء، إلى أن زاد عدد القتلى عن 2500، وفاق تعداد الجرحى هذا الرقم، وامتلأت السجون

بعشرات الآلاف من سجناء الرأي. وما كان النظام سيقدم على ضرب رسام كاريكاتير ورميه في الطريق المؤدية إلى مطار دمشق بعيدا عن بيته ومرسمه لولا أنه شعر بتباطؤ ردود الفعل العربية والدولية على ما يفعله، وضعف ردود فعل المثقفين السوريين والعرب على الفظائع التي يرتكبها في وضح النهار وتحت جنح الليل دون أن يرف لأعمدة نظامه، أو شبيحته، أي جفن أو ترتجف فيهم عضلة؛ فقد انفلتت آلة القتل من عقالها و لم يعد يردعها رادع. وها هي آلة القتل تتحرك نحو الفنانين والمثقفين لتنبه الصامتين، وحتى الموالين منهم، أن مصير المعترضين سيكون أقسى مما لقيه علي فرزات! لكن السلطة الدموية الفاسدة المستبدة لا تعلم أن حكم التاريخ أشد قسوة. لقد سقطت سلطات الطغيان وتهاوى الطغاة، وأمثلة تونس ومصر وليبيا حية شديدة القرب، وظل الفن ليذكر بأن المقاومة ونداء الحرية أقوى من كل المستبدين والطغاة والقتلة. ولا شك أن ريشة علي فرزات أبقى من النظام الذي نكل به وحاول قتله وسعى إلى تذكيره بأنه قادر على تكسير أصابعه التي تنتقد القمع غير المسبوق الذي يتعرض له الشعب السوري المطالب بالحرية والعدالة والكرامة والتخلص من نظام عائلي فاسد مستبد، يستند إلى مافيا من رجال ونساء السياسة والاقتصاد الذين حولوا سوريا إلى مزرعة لا دولة. ضد هذا النمط من الدولة المافيوزية رسم علي فرزات وتلقى العقاب على ما رسم. وعلى المثقفين والفنانين السوريين الأحرار أن يرفعوا أصواتهم، فقد وصلت سكين النظام إلى أعناقهم، وعلى إخوانهم من المثقفين والفنانين العرب أن يقفوا إلى جانبهم، وإلى جانب الشعب السوري العظيم الذي يكافح من أجل نيل حريته وكرامته.

ثورات وحركات احتجاج بلا مشاريع فكرية حضارية

لا يلوح في الأفق ما يشي بتكون مشروع حضاري ثقافي عربي طالع من الثورات والانتفاضات وحركات الاحتجاج الراهنة، فالتحولات التاريخية الكبرى تحمل معها مشاريع فكرية وثقافية وتصورات ورؤى لمجتمع متخيل محلوم به تتوق الجماهير الثائرة إلى تحقيقه على أنقاض الماضي الذي نوت التخلص منه فثارت وانتفضت. هذا ما أحدثته الثورة الفرنسية والثورة الروسية وكذلك الثورة المصرية عام 1952، وانتفاضة الطلاب في فرنسا ودول أوروبا وأمريكا عام 1968، من بين ثورات أخرى حدثت في التاريخ.

تلك هي طبيعة الأشياء، فالثورات لا تقوم فقط من أجل الخبز والحرية، بل تقوم لتصحيح الأوضاع المختلة على صعد الحياة اليومية والفكرية والثقافية. إنها تسعى إلى إعادة النظر في المفاهيم، أو تغييرها ونقضها، وبناء نظام جديد للحياة والتعليم والمعرفة والثقافة. لكننا لا نرى حتى هذه اللحظة رؤى فكرية ومشاريع تخرج من رماد ما يحدث؛ ما نراه في الحقيقة هو استعادة لما كان موجودا، أو ترقيع للماضي، أو اكتفاء بترديد شعارات عامة تترك المجال مفتوحا للعودة إلى ماضي الاستبداد والظلم والتفاوت الاجتماعي والتخلف وفساد التعليم وانهيار المؤسسات.

يبدو أن غياب المشروع، أو المشاريع، ناشئ عن طبيعة حركات الاحتجاج والانتفاضات

التي حدثت، فقد سبقت الجماهير النخب السياسية والفكرية والثقافية، وفاجأت الكثير من المحللين الاستراتيجيين ومن يسمون علماء المستقبل، رغم أن علامات الثورة وانفجار بركان الغضب في العالم العربي كانت واضحة لمن يتابع تدهور الأوضاع في البلدان العربية جميعها تقريبا. لكن لا بد أن الخراب والإفساد والاستتباع، أو الإقصاء، أو إسكات أصوات المثقفين المستقلين، القريبين من نبض الناس، قد بلغ حدا أعمى العيون عن حجم الخراب والفساد الذي حوّل الدولة العربية الحديثة (هل يمكن وصفها بأنها حديثة بالفعل؟) إلى دولة فاشلة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية. ولا تغرّنا الثروات الهائلة التي يملكها العالم العربي، فالمال لا يصنع دولا حقيقية حديثة ومتحضرة وعصرية. فدون ترسيخ مفهوم المواطنة، لا مفهوم الرعية التي يغدق عليها الحاكم مما أعطاه الله، لا يمكن أن تقوم الدولة الحديثة؛ ودون التأسيس الدستوري والقانوني لمفاهيم المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لا يمكن أن يكون هناك مشروع دولة قابلة للعيش والتقدم والازدهار ومواجهة الأزمات الطارئة. ومشكلة العالم العربي أن هناك قنابل موقوتة في كل ركن من الأركان، وثمة مشكلات متعلقة بكيفية دمج الطوائف والأقليات العرقية والثقافية واللغوية في المجتمع، ومشكلات تتصل باللغات التي تستخدمها الفئات المشكلة للمجتمع، ومشكلات تتعلق بحقوق المرأة والطفل، ومشكلات تتعلق بالهوية والجنسية. ولا يحل هذه المشكلات سوى ترسيخ مفهوم المواطنة وتعميقه وإرساء أسس الدولة المدنية التي هي دولة كل مواطنيها لا بعض منهم فقط.

لا يمكن حل هذه المشكلات دون مشروع حضاري فكري ثقافي يعالج مواطن الخلل في الدساتير والقوانين وممارسات أجهزة الدولة، وإصلاح التعليم، وتحرير الإعلام من قبضة الدولة الأمنية، البيروقراطية، أو خضوعه لجماعات المصالح، من خلال قوانين تسن بهذا الخصوص.

لعل غياب هذه المعالجة عما يدور في الشارع من حركات احتجاج ورفض للسائد، والفاسد والمتكلس والظالم، من أنظمة الحكم، هو الذي يؤدي إلى هذه المراوحة، التي قد تطول لسنوات، ويجعل مستقبل العالم العربي مجهولا، بل مخيفا، لغياب تصورات واضحة لما نريد أن تكون عليه الدولة في بيئات تعودت علاقة تراتبية رأسية، قروسطية، بين الحاكم والمحكوم، المسؤول ومن دونه في سلم الوظيفة. وأظن أنه في هذه المساحة من الفعل ينبغي أن تسعى النخب السياسية والثقافية والفكرية، التي تتمتع بالمصداقية وتحتضن حلم التغيير

والدولة المدنية، إلى بلورة مشروع مدني حضاري يحفظ للمواطنين في كل دولة عربية حقوقهم، ويؤسس لمشروع حضاري عربي نستعين به للخروج من حالة الفوات الحضاري التي نعيشها.

إصلاح ثقافي

لا تقتصر مطالب الإصلاح في حركات الاحتجاج والثورات العربية على ما يخص الشأن السياسي والاقتصادي، وقبل ذلك كله الدستوري والقضائي، بل تتضمن أيضا بعدا يبدو غائبا هو البعد الثقافي المعرفي الذي طالما غيبته الأنظمة العربية وتعاملت معه بوصفه ديكورا وحلية، وأمرا فائضا عن الحاجة يمكن التخلي عنه في وقت عدم الحاجة وتقليص ميزانيته حتى تقترب من الصفر. ورغم ما رأيناه من كلام كثير عن الثقافة خلال السنوات الماضية، واستعداد جهات عربية، رسمية وأهلية لدعم الثقافة، لم يكن ذلك في الحقيقة سوى كلام في الهواء ووعود ذهبت بها الرياح عند اول عاصفة.

المشكلة أن الدولة العربية تعاملت مع البعد الثقافي للدولة والمجتمع بوصفه شأنا من شؤون النخب، فالخبز أهم، رغم أن هذه الدولة لم توفر الخبز في معظم الأحيان. كما أنها سعت إلى إسكات المثقفين برشوتهم أحيانا من خلال دعم بعض مشروعاتهم ومؤسساتهم الثقافية. لكن دعم الثقافة لا يتمثل في دعم المثقفين، أو بعض المثقفين، والإغداق عليهم، فهذا يدخل في باب شراء الذمم لا في باب تطوير العمل الثقافي وجعل المسألة الثقافية حجر زاوية في عمل الدولة والمجتمع.

علينا أن نوضح أولا أن العمل الثقافي لا ينحصر في كتابة الشعر والرواية والقصة، بل هو عملية تتصل بتشكيل المعرفة والقيم وتحديد رؤية العالم بالنسبة للفرد والمجتمع، وهي تشمل العملية التعليمية برمتها، وإنشاء المكتبات العامة، وتشجيع القراءة وجعلها حجر الزاوية في

العملية التثقيفية، وإنشاء المتاحف، ودعم المسرح، والحث على الإنتاج السينمائي وتوفير الظروف الملائمة له، إضافة إلى سلسلة متصلة من توفير الزاد الروحي للمجتمع.

لكن الإدارات الثقافية في الدولة العربية، خلال نصف القرن الماضي، قلصت مفهوم الثقافة، واكتفت بالاهتمام برشوة بعض المثقفين، بما يضمن ولاءهم، وقمعت البعض الآخر وهمشته، ولم تعمل على خطة ثقافية واضحة تهدف إلى تثقيف المجتمع وإعادة تشكيل قيمه. وقد جر علينا، ذلك للأسف، ويلات التطرف والإرهاب وتصديره وتعملق الفكر الظلامي حتى أكل الأخضر واليابس، وأهلك الضرع والنسل. ويتصل ذلك، في الأساس، بغياب الدولة المدنية التي تؤمن أن التعليم والثقافة يأتيان مباشرة بعد توفير الخبز والعيش الكريم للناس. ولا أظن أن الدولة العربية وفرت الخبز لتوفر الثقافة والتعليم المثري الخلاق. لقد انهار الواقع الثقافي وانهار التعليم، وأصبحنا في ذيل الأمم، فليس لدينا جامعة واحدة يعتد بها ضمن الجامعات الكبيرة التي يشار إليها بالبنان في العالم؛ وقد كانت جامعات القاهرة ودمشق والجامعة الأردنية والجامعة اللبنانية والجامعة الأمريكية في بيروت في السابق من بين تلك الجامعات الكبيرة التي يشار إليها بالبنان، ولكن الخراب وصل إلى النخاع بعد أن أصبح التعليم في أسفل قائمة أولويات الدولة العربية الحديثة.

نحتاج إصلاحا ثقافيا حقيقيا، ووصلا لحقل التعليم بحقل الثقافة لكي يزدهر حال التعليم وحال الثقافة. ويحتاج هذا الإصلاح، أو لنسمه ثورة وتجديدا، إعادة نظر في غايات التعليم التي تقتصر الآن على الاستجابة لحاجات سوق العمل لا تعليم الطلبة الإبداع والتميز، ودعم البحث العلمي. أما حقل الثقافة فهو يحتاج إلى إعادة نظر شاملة بحيث يجري وصل الإنتاج الثقافي بالمجتمع وحاجاته المعرفية، وذلك من خلال الاهتمام بالموسيقى وتعليمها، وإعادة الحياة للمسرح، الذي ذوى وكاد يموت في كل صقع من الأصقاع العربية، وكذلك من خلال إعادة الروح للسينما، وتخصيص ميزانيات للمؤسسات التعليمية والمكتبات العامة لشراء الكتب والموسوعات، بأشكالها الورقية والإلكترونية.

لا يكفي ما يحدث في العالم العربي من احتجاجات وانتفاضات، وإسقاط للأنظمة، فنحن بحاجة إلى ثورة حقيقية في التعليم والثقافة تضمن تغييرا في المفاهيم والقيم التي تشدد على معاني الحرية والديموقراطية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد.

الدولة المدنية ضد التمييز

لن تنجح الثورات والانتفاضات العربية إذا نقلتنا من شكل من أشكال الدكتاتورية إلى شكل آخر، ولن يتقدم العالم العربي وينهض من كبوته التاريخية إن حلّ شخص محل آخر في الحكم، واكتفينا بذلك بوصفه علامة للتغيير. ما يلزم هو تغيير في الذهنيات وإعادة نظر في الدساتير والقوانين، بحيث لا نسمح بالتمييز بين مواطن وآخر، بغض النظر عن الديانة أو المعتقد أو الطائفة أو الجنس أو اللون. ما نطمح إليه هو دولة القانون والمساواة والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية وحرية الرأي والتعبير. وهي جميعا من العلامات الأساسية التي تتسم بها الدولة المدنية. دون ذلك ستظل هذه المنطقة من العالم مرتعا للفكر المتطرف والاستبداد والعطالة التاريخية.

أحداث ماسبيرو التي جرت في القاهرة قبل أيام، وراح ضحيتها عشرات من أبناء الشعب المصري أقباطا ومسلمين، مؤشر خطير على مستقبل مصر والمنطقة العربية. وبغض النظر عن الأسباب والحيثيات التي تسوقها الحكومة والمجلس العسكري، الذي يدير مصر في المرحلة الانتقالية بعد سقوط نظام مبارك، فإننا نجد أنفسنا أمام العقلية نفسها التي حكم بها نظام مبارك المستبد الفاسد مصر قبل سقوطه: إشاحة البصر عن التمييز الطائفي في مصر، وعدم الرغبة في حل المشكلات التي تقيم في أساس الدولة المصرية، وعدم الإسراع في تقديم حلول تسهم في تماسك الجماعة المصرية، وترك المشاكل تتراكم حتى يحصل الانفجار، مضيعين بذلك ثورة عظيمة أدهشت العالم وجعلت المصريين يحققون ثالث ثورة عظيمة في تاريخهم الحديث: ثورة 1919، وثورة الضباط الأحرار عام 1952، وثورة 25 يناير 2011. لكن

يبدو أن عقلية النظام القديم ما زالت تُسيّر الأمور، وأدوات النظام العتيق الساقط للتوّ هي التي تعالج الأوضاع المتفاقمة. لكن الثورة المصرية حدثت لتصحيح الأوضاع المختلة لا لمجرد تغيير النظام؛ كانت ثورة المكونات الدينية والسياسية والفكرية الطامحة للتغيير في الجماعة المصرية. ومن الضروري بعد نجاح الثورة أن تبدأ مصر في معالجة المشكلات المعقدة والاحتقانات التي اعتاش عليها النظام القديم وأطال في عمره موهما كل مكون من مكونات المجتمع المصري أنه يحميه من المكونات الأخرى.

علينا أن نعترف أن ثمة تمييزا في مجتمعاتنا العربية على خطوط المعتقد الديني والطائفة والعرق والجنس والأيديولوجيات، وأن هذا التمييز لا يمكن التخلص منه إلا إذا حدّثنا الدساتير والقوانين الناظمة للحياة العامة، وأجرينا تعديلات جذرية على المقررات الدراسية التي تحفل بعناصر هذا التمييز. لا يجوز لمن يقرّون القوانين، من مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية، أن يقروا قوانين تتضمن فعل تمييز. ولا يجوز وضع مقررات دراسية في التعليم المدرسي والجامعي تحتفل بالتمييز وتدعو إليه. ما نصبو إليه هو قوانين تجرّم التمييز وتعاقب مرتكبيه كما نرى في دول عديدة في العالم؛ فلا يكفي الحديث عن التسامح والجماعة الوطنية الواحدة لنمنع التمييز، فهذا كلام إنشاء تذهب به الرياح عندما تمارس جماعة التمييز ضد جماعة أخرى. وهذا ما يشعر به أقباط مصر، وطوائف ومذاهب وأعراق ونساء، إلخ، في البلدان العربية الأخرى، لأن الدساتير والقوانين والأعراف والمواضعات لا تعاقب المسيء الذي يرتكب جريمة التمييز. ولنا في دول العالم التي حاربت التمييز من خلال القانون أسوة. وهذا لا يعني بالطبع أن مواطني تلك الدول لا يقترفون فعل التمييز، ولا ينطوون في دواخلهم على تمييز على خطوط العرق أو الدين أو الجنس أو المعتقد الفكري، لكن القانون يردعهم.

هذا ما تحتاج إليه الثورة المصرية، والعالم العربي كله؛ أن نرسي دولة القانون التي لا تميز بين مكوناتها جميعها حتى يستتب السلم الأهلي ونمنع الاستبداد من التسلل من بوابات الطائفية أو المذهبية أو العرقية أو العائلية، إلخ البوابات التي يحكم الاستبداد مستقويا بها وعن طريقها.

معمر القذافي: أي نهاية!

كأنه طالع من رواية أو من ثنايا تراجيديا يونانية، فحياته وموته يدخلان في باب اللامعقول وغير المتوقع. جاء إلى السلطة في انقلاب عسكري على الملك إدريس السنوسي وقتل على أيدي ثوار ملّوا حكمه وفرديته وتسلطه وغرابة أطواره وتحويله ليبيا إلى جمهورية هزلية تشبهه شخصيا ولا تشبه الليبيين. إنه رجل يليق برواية تحكي عن الدكتاتور وقد خرج عن القواعد والصيغ المتعارف عليها واتخذ لنفسه مثالا مختلفا فريدا يستثير الابتسام ويدعو إلى الغرابة. لا شيء في حياة القذافي يشبه حياة الطغاة الآخرين في العالم العربي أو في أميركا اللاتينية أو في المناطق الأخرى من العالم؛ لا أحد من المستبدين يشبهه حاضرا وماضيا. إنه نسيج وحده، وحياته كانت على غير منوال.

لكن الموت الذي آل إليه، مدفوعا ببنادق أبناء شعبه، مكبوبا على وجهه، ثم مقتولا برصاصة في الرأس، بشعره الأشعث الذي تبين أن معظمه مستعار خدع الناس به طوال عقود، نهاية لا تليق بشخصية روائية، فكيف بمن حكم بلدا لمدة اثنين وأربعين عاما، فحوله إلى صحراء وفرض على سكانه الفقر، فيما أموال النفط الكثيرة تجري بين يديه وتذهب لدور الأزياء التي تصمم ملابسه وأزياءه الغريبة، وتصرف على حروب عبثية مع دول مجاورة، وفي دعم حركات معارضة في قارات أخرى بعيدة؟

لم يكن القذافي يدري أنه سينتهي هذه النهاية، فلو أنه كان يعلم لتغير مسار حياته. كان مأخوذا بنموذج الحاكم الخارج عن القواعد، الذي فرض نفسه على المشهد السياسي

العالمي، بنفط ليبيا ومقدراتها. ولهذا لم ير المشهد الأخير الذي يجمد الحواس ويشق المشاعر إلى نصفين: الشفقة على رجل كبير يقترب من السبعين يدفع ويجر ويسحل وتنتهي حياته العريضة الإشكالية برصاصة، والحنق عليه لأنه دفع أبناء بلاده لقتله ثأرا لعشرات آلاف الليبيين الذين قتلهم على مدار سنوات حكمه.

ومع هذا فإن معمر القذافي لم يكن ممثلا في مسرحية هزلية، بل كان طاغية عنيفا يصفي خصومه دون رحمة، ويهيئ المستقبل لأبنائه ليحكموا ليبيا بالطريقة نفسها حيث الليبيون كومبارس في مسرحية تراجيكوميدية. لكن الصفحة الأخيرة في حياته انتهت، وما فعله أصبح في ذمة التاريخ ينبغي أن نقرأه ونتأمله لنعرف كم أن الطغيان مدمر ومرعب حتى لو كان هزليا مغلفا بالغرابة والعجائبية كما هو طغيان معمر القذافي صاحب الخيمة المتنقلة بين الصحراء الليبية وعواصم العالم الكبيرة.

لقد نخر سوس الطغيان أساسات ليبيا الحديثة، كما فعل في البلدان العربية الأخرى. ولهذا كانت الثورات وحركات الاحتجاج غير المسبوقة في عالم عربي بدا أنه نام نومة أبدية، فإذا به يقَوم عاصفا مدويا مطيحا بنظام وراء نظام. لكن الطغاة لا يتعظون سوى بأنفسهم. هكذا فعل القذافي غير مصدق أنه يشبه زين العابدين بن علي أو حسني مبارك. وقد كان بالفعل مختلفا، وكانت نهايته مختلفة، ودفعت ليبيا ثمن هذا الاختلاف ما يقترب من عشرة آلاف قتيل ومائة ألف جريح، ومستقبل غامض بسبب الحرب التي زرعت أحقادا في النفوس وثارات بين أبناء ليبيا ومصيرا مجهولا وأطماعا بنفط ليبيا الذي تتقاتل عليه الأمم. أما كان في مقدور القذافي تدارك الوضع وإعادة السلطة للشعب في زمن الثورات العربية؟ إن من الصعب التفكير بالتاريخ بأثر رجعي، وعلى الليبيين تضميد جراحهم وإرساء أسس دولة مدنية تدخل بهم التاريخ بعد أن حرمهم القذافي دور البطولة في فيلمه التراجيكوميدي الطويل الطويل!

أنظمة تقايض شعوبها: الفوضى أو الحرية

يتباكى البعض، ومن هؤلاء مثقفون يفترض أنهم حريصون على الشعوب وحقوقها المدنية، على الاستقرار الذي كانت توفره الأنظمة العربية المستبدة الساقطة، أو تلك التي في طريقها إلى السقوط، ويقارنونها بحال عدم الاستقرار والفوضى التي حلت بعد أن تبدل الوضع وتهاوت أنظمة راسخة حكمت الشعوب بالحديد والنار، وقايضتها الأمن (الزائف) بالصمت والخوف والرضا بخنق الحريات ودوس الكرامات ونهب المال العام. الطريف في الأمر أن بعض أجهزة الدولة البولسيسة العربية الساقطة عاقبت الشعوب على ثوراتها فاختفت الشرطة من الشوارع أثناء الثورات وتركت اللصوص يعيثون فسادا؛ بل إن هذه الأجهزة البوليسية، التي داست على كرامة الناس فيما مضى، استمرت في إضرابها عن حماية الناس لأنها أنشئت في الحقيقة لحماية الأنظمة لا لحماية الشعوب.

حدث هذا العصيان البوليسي في تونس ومصر، فقلل من الخسائر وسقطت الأنظمة. لكن المأساة أن أجهزة البوليس والقمع، التي لحق بها الجيش في سوريا واليمن وفاقها في القمع وتهديد السلم الأهلي، ترتبط ارتباطا عضويا بحكم الأقلية والعائلة، وتنفذ الأوامر بقتل المتظاهرين بدم بارد، فنرى المدفعية اليمنية تقصف أحياء في صنعاء وتعز وكأنها تخوض حربا ضروسا ضد دولة أجنبية هاجمت التراب اليمني، وذلك في الوقت الذي يستشرس فيه الجيش السوري في قمع الاحتجاجات السلمية فيقتل ويقصف الأحياء والبيوت ويسجن الناس ويمنع إسعاف المصابين بنيرانه التي يصبها بحقد شديد على شعبه. المرعب فيما يحصل أن عقيدة الجيش والأمن تحولت إلى حماية من يمسكون بالسلطة لا حماية الشعب والبلد،

وهوى الجيش إلى درك التحول إلى عصابة تحمي فئة قليلة من فئة كبيرة تطالب بحريتها وكرامتها.

في هذا السياق من العلاقة بين السلطة والشعب، في الدولة التسلطية العربية (بتعبير الباحث الكويتي الراحل خلدون النقيب)، تصبح مقايضة الأمن بالحرية والكرامة مفهومة، ويصير التهديد بالفوضى إذا سقطت أنظمة التسلط متوقعا لأن أجهزة الدولة من بوليس وأمن ومخابرات وجيش، التي تحمل عقيدة (!) حماية السلطة لا حماية الشعب، سوف تتحول إلى فلول لتعكير صفو الأمن وإشاعة الفوضى في حال نجاح الثورات وسقوط أنظمة الاستبداد والقهر. وهذا بالفعل ما يتهدد البلدان التي استطاعت فيها الثورات العربية إسقاط أنظمتها المستبدة، رغم أن الجيش في كل من مصر وتونس انتصرا في النهاية للشعب وتركا السلطة المستبدة تسقط كأوراق الخريف الذابلة. الخوف هو من بقايا كتائب القذافي التي كانت تحمي الدكتاتور البائد وأولاده، ومن جيوش تحفظ أنظمة مستبدة أخرى من السقوط، فلو سقطت هذه الأنظمة فإننا لا نعلم ما الذي ستصير إليه تلك الجيوش وأجهزة الأمن الشرسة. إنه الرعب الحقيقي الذي قد يشيع الفوضى والخراب والتفتيت وتقسيم المقسم وتجزيء المجزأ من هذا العالم العربي المبتلى بأنظمة مجنونة بالسلطة والقمع والتسلط ونهب المال العام وتركيز الثروة في أيدي قلة قليلة لا يردعها خلق أو قانون.

ما يحمي الثورات العربية من تهديد الفوضى وانهيار الأمن هو القانون، الذي لا يفرق بين الناس، غنيهم وفقيرهم، كبيرهم وصغيرهم، الحاكم فيهم والمحكوم. وما يحمي هذه المنطقة من العالم، الغنية بأعراقها ودياناتها وطوائفها وثقافاتها الفرعية المختلفة، هو إرساء أسس دولة مدنية لا تميز بين الناس، وتعطي ما لله لله وما لقيصر لقيصر؛ دولة مدنية تكون فيها الحكومات في خدمة الشعب، والشرطة وأجهزة الأمن لحماية الناس، والجيس لحماية البلاد من العدوان الخارجي. دون ذلك سنظل نعيش في هذه الدائرة الجهنمية من العلاقة المقلوبة بين السلطة والشعب: من في خدمة من السلطة أم الشعب؟

دكتاتورية العائلة في سوريا واليمن وشبح الحرب الأهلية

لا شيء يردع نظامي علي عبد الله صالح وبشار الأسد عن الاستمرار في حمام الدم الذي يغرقان فيه أهل اليمن وسوريا. لا المبادرات العربية، ولا العقوبات الدولية، تزحزح هذين النظامين عن التمسك بالسلطة مهما كان الثمن الذي سيدفعه بلداهما، ومهما بلغ عدد القتلى والجرحى والمعتقلين، والشلل التام الذي يمسك بأطراف الحياة اليومية في كل من اليمن وسوريا خلال الأشهر الثمانية الماضية. لا أحد يعلم في الحقيقة أين سترسو هذه الأزمة السياسية المستعصية التي تعصف بهذين البلدين العربيين العظيمين اللذين أثبت شعباها قوة تحمل وبطولة منقطعة النظير في مواجهة نظامين مستبدين قاتلين.

يستخدم النظامان في كل من سوريا التكتيكات نفسها: القمع العنيف، إلى حد استعمال الأسلحة الثقيلة في قصف ساحات التظاهر والاعتصام، والرماية الحية المتواصلة على الأحياء السكنية، والأهم من ذلك كله: الكذب والمماطلة والتسويف وخداع العرب والعالم، في الوقت الذي يعلمان فيه أن لا أحد يصدقهما، لا الشعب ولا العرب ولا العالم. لكن الهدف من هذه السياسة هو كسب الوقت لعلهما يستطيعان القضاء على الانتفاضة الشعبية التي تقوى شوكتها يوما بعد يوم، وتصر على رحيل النظامين دون قيد أو شرط. ويأتي التشابه في التكتيكات من تشابه النظامين، فهما نظامان عائليان يقيمان تحالفات مع قوى اقتصادية وطائفية وقبلية، رغم اختلاف بعض العناصر المكونة لتركيبة الحكم بين البلدين. إننا في النهاية أمام عائلة تحكم وتوظف مقدرات الدولة لخدمتها وبقائها في السلطة: الاقتصاد، والتعليم،

والإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري، ومؤسسات المجتمع المدني، والجيش والأمن. ليس هناك قطاع في الحياة العامة لا يتم استخدامه من أجل حماية العائلة ومصالحها.

هنا يقيم أبشع أنواع الاستبداد والدكتاتورية الفجة، وتتشكل الدولة التسلطية العربية، من النوع الذي أنشأه الأسد الأب وعلي عبد الله صالح، من الولاء المطلق للعائلة، والتضحية بالبلد لمصلحتها وتمسكها بالسلطة. على المحللين الاستراتيجيين ورجال السياسة إذن أن يدركوا طبيعة تركيبة النظام في كل من اليمن وسوريا، ليعرفوا أن علي عبد الله صالح وبشار الأسد لن يتركا السلطة بأي ثمن. قد يتغير رأس الدولة في صفقة تعقدها العائلة للإبقاء على مصالحها، لكن النظام لن يتغير. ولهذا فالأيام المقبلة حبلى بتغيرات كثيرة قد تدفع المنطقة إلى شفير حروب أهلية طويلة ينخرط فيها اليمنيون والسوريون، والعرب وأطراف دولية، في أسوأ تحول للثورات والانتفاضات العربية، حيث يؤول الربيع العربي إلى شتاء قارس طويل.

دولة الاستبداد العربية، التي وصلت إلى السلطة على ظهور الدبابات، وارتدت قناعا قوميا عروبيا، أو عروبيا اشتراكيا، أو يساريا اشتراكيا، انتهت إلى مسخ اسمه الدولة القطرية التي تحكمها العائلة. هذا هو مصير الثورات والانقلابات في كل من مصر وليبيا وتونس واليمن والعراق وسوريا، فهي في التحليل الأخير تحولت إلى سلطة فرد تسنده العائلة، أو القبيلة، أو العشيرة، أو الطائفة، وصارت الجمهوريات وراثية يحل فيها الأبناء محل الآباء الذين يعدون الكرسي لأبنائهم من بعدهم بتغيير الدستور وابتداع القوانين وإحاطة الأبناء بأصحاب المصالح الذين سيدافعون عن الابن بعد موت أبيه. هذا أبشع نوع من الأنظمة السياسية يدمر البلدان ويهلك الضرع والنسل ويكبل طاقات الأمم ويدفع أبناءها إلى الهجرة والرحيل بعيدا عن قبضة التسلط والفساد والتبعية المموهة لسلطة تدعي مقاومة الهيمنة الاستعمارية في الوقت الذي تمارس فيه تدمير الأوطان وقتل الإنسان.

ينبغي لما يحصل في اليمن وسوريا، والسيناريوهات المحتملة لتطورات الأزمة فيهما، أن ينبه القوى السياسية والمثقفين وناشطي المجتمع المدني إلى ضرورة التحرك لدى الجامعة العربية وائتلاف قوى الثورة والمعارضة في كل من اليمن وسوريا لإخراج هذين البلدين من شبح حرب أهلية مقبلة، لا من خلال التحريض ومزيد من إلقاء الحطب في النار، بل من خلال ابتكار طرق جديدة للتعامل مع نظامين انتحاريين قد يوديان بالتراب والحجر والبشر إلى التهلكة، وذلك عبر خلق تحالفات جديدة بين القوى التي يهمها التغيير لكن دون إراقة مزيد من الدماء ودفع البلدين إلى شفير حرب أهلية.

حلم تيسير سبول

في منتصف شهر تشرين أول قبل ثمانية وثلاثين عاما، وبعد أيام قليلة من انتهاء حرب تشرين عام 1973، رحل الشاعر والروائي الأردني تيسير سبول (1939 – 1973) عن هذا العالم، آخذا حياته بيديه، يائسا من قيامة عربية تعيد للكائن في هذه المنطقة المنكوبة، بالاستبداد والتسلط وفساد الأنظمة، بعضا من كرامته وعزته. كان يحلم بوشم دولة عربية قوية، مؤمنا بالفكر القومي العروبي الذي أوهمنا أنه سوف يتخلص من الهزيمة والانكسار ويعيد لنا فلسطين، لكننا فوجئنا بأن قوى التخلف والرجعية انقضت على هذا الحلم وبددته. كان الزمان زمان العسكر الذين هزموا في ميادين القتال فانقضوا على شعوبهم يخنقونها ويجرون في حكمها مجرى القمع والاستبداد والفساد. فما أشبه الليلة بالبارحة.

كان تيسير، في الأعمال القليلة التي أنجزها، وعلى رأسها أشعاره وروايته "انت منذ اليوم"، مهموما بمحاولة فهم بنية القمع والاستبدداد، ذاهبا في تفسير البنية التسلطية العربية إلى زمان الدولة العربية الإسلامية الأول، عارفا أن ذلك كله تسلل إلى الخطاب الثقافي والسياسي، والعائلة التي تعد حجر الأساس في بنية التسلط والضامن الحقيقي لدوام هذه البنية والحافظ الفعلي لبقائها قيد العمل والهيمنة. هذا خيط أساسي من خيوط "انت منذ اليوم" التي حاولت في صفحات قليلة أن تضيء القمع والاستبداد العربي بالعودة إلى التاريخ، ثم الحديث ضمنا عن العائلة والأخ الكبير الذي يتبنى الفكر القومي قولا لا فعلا، ولكنه يجسد التراتبية التي تبذر أول بذور الاستبداد والتسلط، في العائلة والمجتمع والسلطة والحزب. من هنا تبدو رواية "انت منذ اليوم" عابرة للأحقاب، قادرة على تقديم إضاءة كاشفة لحياة العرب

المعاصرين الذين ما زالوا يرزحون تحت نير الاستبداد الذي تهتك حتى انكشفت عورته، وولغ في الدم، كما نشهد في القيامتين السورية واليمنية.

يبدو عمل تيسير سبول بمثابة الرد على المتشائمين مما ستأتي به الثورات والانتفاضات العربية، التي توالت خلال الشهور الأخيرة حتى بدا أن وجه العالم العربي قد تغير. فتيسير، رغم "أحزانه الصحراوية" (ديوان الشاعر) ويأسه ونظره إلى التسلط بوصفه عملية تاريخية في السياسة والاجتماع والثقافة في حياة العرب والمسلمين، يرى بصيص أمل في التغيير آتيا من بعيد. هل يكون هو ما نراه الآن، أم أن كل ما يجري جزء من مؤامرة كبيرة تسعى إلى إعادة تشكيل جيواستراتيجية المنطقة لتصبح عجينة طرية في يد الهيمنة الأمريكية الغربية؟

لا يوحي عمل تيسير سبول، رغم وصوله إلى حائط اليأس، بعدم إمكانية التغير والتخلص من هذا الواقع المزري الذي بلغه العرب المعاصرون. لا يقع ضحية نظرية المؤامرة التي تغفل فاعلية البشر وإراداتهم، كما يفعل بعض المثقفين والمفكرين الاستراتيجيين العرب الذين نحترمهم، قائلين إن ما يجري هو مؤامرة جُيشت لها هذه الجموع المنتفضة لننتهي إلى هزيمة مدوية كبيرة أخرى تضاف إلى سلسلة الهزائم التي منينا بها خلال قرن. هذا تجن على أحلام الناس وتضحياتهم يعكس تشاؤما واحتقارا للفعل الإنساني، ويرى أن قوى الهيمنة قادرة على التعامل مع أي رغبة في التغيير. إنه نفي لأي مقاومة، وإلغاء لكل فاعلية إنسانية تسعى إلى التغلب على الهيمنة والتسلط والاستبداد والتبعية. لكن التاريخ يعلمنا أن الثورات والانتفاضات، بغض النظر عن انتصارها أو هزيمتها، تصعد بالبشرية خطوة واحدة إلى مرتفع الحقوق الإنسانية.

ليس الطغاة أو قتلة الشعوب أفضل من المستقبل المجهول الذي يلوح في الأفق. هذه معادلة كسيحة، وفكر رجعي محافظ، وعدمية تسلب الحياة كل معنى.

عنوان الثورات العربية: دولة مدنية لكل مواطنيها

بغض النظر عن الثمن الذي دفعته، وستدفعه، الشعوب العربية في نضالها خلال الأشهر الأخيرة للتخلص من أنظمة الاستبداد، فإن من بين الغايات التي تحققت في ثورات الربيع العربي: كسر حاجز الخوف من السلطة والتعامل معها بوصفها خادمة للشعب لا العكس. فقد مضت عقود من الزمن، بل قرون، كانت فيها السلطة الحاكمة تتعامل مع "الرعية" بعقلية من يملك أرواح الناس ومصائرهم، فجاءت الثورات والانتفاضات لتخلخل هذا الإرث البغيض وتوعّي الناس بحقوقهم كمواطنين وترسخ في عقولهم أن الحكومة ينبغي أن تكون منتخبة من قبل الشعب وتكون في خدمته، فإذا فشلت رحلت، كما تفعل جميع الحكومات في العالم. كما أن على موظف الدولة أن يلتزم بوظيفته المدنية، أي أن يخدم الناس كما يملي عليه الدستور والقوانين الصادرة بموجبه. صحيح أن هذه المبادئ الأساسية لم تتحقق بعد، حتى في الدول التي نجحت في الإطاحة بأنظمة الاستبداد والفساد، لكن الشعوب أصبحت تعرف العناوين الرئيسية لحقوقها. بهذا المعنى فإن ثقافة حقوق الإنسان، التي تكفلها الشرائع والديانات والمؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، تتصدر رأس اهتمامات الشعوب العربية الآن.

الشيء الثاني الذي بدأ يتحقق هو التخلص تدريجيا من حجر أساس الاستبداد، أي حكم العسكر للحياة السياسية العربية. فقد فشل العسكر، الذين صعدوا إلى سدة السلطة، بعد تحرر العالم العربي من الاستعمار في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، وبعد سلسلة انقلابات أعاقت تطور الدولة العربية، في تحقيق الأمن الخارجي واستتباب السلم الأهلي وتحقيق النمو

والعدالة الاجتماعية. لقد تحولوا إلى سلطة استبداد وفساد خربت التعليم والثقافة والحياة المدنية، وأفقرت الشعوب وداست على كرامتها. ومن هنا فقد هذا النوع من السلطة شرعيته منذ زمن بعيد، لكنه استطاع الحفاظ على تماسكه باستخدام التحالفات المناطقية والعشائرية والعائلية وتكوين جماعات من المصالح الاقتصادية التي يحميها الجيش والأمن والمخابرات. سلطة العسكريتاريا العربية اهترأت وأكلت أجساد الشعوب وأرواحها. صحيح أن العسكر يتخذون لأنفسهم لبوسا مدنيا، لكنهم يظلون عسكرا في طريقة نظرهم إلى السلطة والعلاقة بالشعب؛ ورؤساء الجمهوريات العسكر هم قادة الجيوش العامون، ولا تسري عليهم القوانين المدنية. لهذه الأسباب تغوّل أمن الحاكم، لا أمن الشعوب، وتحولت الدولة العربية إلى دولة بوليسية قمعية فاسدة تهدد أمن مواطنيها بدل أن تحميهم.

العالم العربي الآن يسعى إلى نيل حقوقه المدنية الأساسية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الدولة المدنية، التي لا يتدخل فيها العسكر الذين عليهم أن يكونوا حماة للحدود الخارجية للدولة لا قتلة لشعوبهم كما نرى في النموذجين السوري واليمني، ما يهدد بتفتت الجيش وشبح حروب أهلية مدمرة.

لقد سمحت الشعوب العربية للجيش بحكمها خلال ما يزيد على ستين عاما فحصدت استبدادا وفسادا وتغولا للسلطة على حياة البشر والعباد. وصار ضروريا التشديد على عودة الجيوش، التي لم تربح معركة مع الأعداء سوى في الأيام الأولى من حرب تشرين، إلى ثكناتها لحماية الدولة والناس لا لحكمهم. ومن هنا تكتسب مطالب الجماعات السياسية المصرية، بضرورة تسليم الجيش المصري السلطة للشعب، شرعيتها التاريخية. لكن إذا كان المسار المصري لثورات الربيع العربي مازال غامضا، فإن النموذج التونسي قد بدأت تتضح معالمه من خلال الانتخابات التأسيسية التي جرت قبل مدة. لا يهم من نال ثقة الشعب التونسي وتحصّل على الأكثرية. المهم أن الشعب التونسي بدأ في وضع الملامح الأولى لدولته المدنية، فمن يصدق أن د. المنصف المرزوقي، المناضل الحقوقي التونسي والرجل المثقف وزعيم "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" الذي كان منفيا في فرنسا طوال السنوات الماضية، سيصبح رئيس الجمهورية التونسية؟ أتذكر في آخر مرة التقينا فيها في مؤتمر عن حرية التعبير في مكتبة الإسكندرية أنه قال لي إن نظام بن علي فتك بأرواح التونسيين. لكن ها هو المنصف يصبح رئيسا للجمهورية التونسية في مؤشر على غروب دولة العسكر في عالم عربي يتوق إلى نيل حقوقه المدنية الأساسية وعيش حياة كريمة.

ميدان التحرير رمز الثورة المستمرة

عودة شباب الثورة المصرية إلى ميدان التحرير مجددا، والرد العنيف من قبل الأمن المصري على اعتصامهم السلمي في الميدان، يشير بوضوح إلى طبيعة النظام العربي الذي يقاوم التغير ويصمّ أذنيه ويغلق عينيه، معتقدا أن الشعوب العربية يمكن الضحك عليها وإيهامها بأن التخلص من رأس النظام يعني تغير النظام وتغير طريقة تعامله مع الشعب، مبدلا جلده بين يوم وليلة. لكن التعامل مع الشعوب العربية، التي عرفت كعب آخيل النظام العربي، فأدركت نقاط ضعفه وغادرت الخوف إلى الأبد، تدل على أن بطء الفهم لدى هذا النظام مازال هو السمة المهيمنة والبارزة في طبيعة تكوينه، فهو يظن أن القوة والشراسة تؤتي أكلها في ردع الجماهير المطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والعيش الكريم. مازالت العقلية نفسها مسيطرة لدى من يمسكون بالسلطة في العالم العربي، بدءا من سوريا، التي يخوض نظامها القاتل حربه الدموية على شعبه، وانتهاء باليمن الذي صرح رئيسها قبل أيام انه سيسلم السلطة للجيش، في إشارة ضمنية أنه سيتنازل لابنه قائد الحرس الجمهوري عن السلطة، وكأن علي عبد الله صالح يعيد إلى الأذهان مسلسل التوريث الذي انقبر مع سقوط حسني مبارك.

نرجو أن لا يكون المجلس العسكري في مصر يفكر بالطريقة نفسها التي تفكر بها أنظمة دموية لا يهمها سوى الحفاظ على مصالحها الفئوية والعائلية الضيقة التي تودي بالبلاد والعباد إلى جهنم الحروب الأهلية التي تأكل الأخضر واليابس. مصر تختلف عن البلدان الأخرى التي مازالت ترزح تحت حكم أنظمة فاسدة مستبدة، فمن المفترض أنها أنجزت

ثورتها في 11 شباط (فبراير) 2011 مع الإعلان عن تنحي حسني مبارك، وما تبع هذا الحدث التاريخي من تساقط رموز النظام واحدا بعد الآخر. لكن ما حدث في ميدان التحرير خلال الأيام الماضية يشير إلى محاولات حثيثة للانقلاب على الثورة وإعادة النظام القديم الذي ثار ضده الشعب المصري وأسقطه في ثورة لم يشهد التاريخ مثيلا لها: ملايين من البشر يواصلون الاعتصام في قلب العاصمة المصرية، وفي مدنها الأخرى، فيتهاوى النظام الفاسد ويرحل في انتصار لقوى التغيير، وعلى رأسها الشباب الذين ليس لديهم مصالح وحسابات سياسية انتهازية، كما هو الأمر مع الأحزاب والقوى السياسية التي تحالفت مع النظام السابق أو سكتت عن فساده وتهتكه.

لكن الثورة المصرية، التي يعني انتصارها تغير العالم العربي وتبدل النظام العربي، وعودة العرب إلى وزنهم الاستراتيجي الحقيقي، لن تسمح بسرقتها وعودة النظام القديم الفاسد في لبوس آخر. هذا ما أكدته الجموع الزاحفة المتكاثرة إلى ميدان التحرير، والمدن المصرية الأخرى، رغم أسلوب القمع الوحشي نفسه، ومحاولة كسر شوكة قوى التغيير الحقيقية التي تتألف من الشباب والمتحمسين للتغيير بوصفه الوصفة الفعلية لعبور العالم العربي إلى زمان مختلف، أي إلى عصر الدولة المدنية التي تحقق لمواطنيها الكرامة والحرية، وتعصف بسلطة الفساد التي جوّفت الفضاء العربي وخربت أسس الحياة المدنية عبر حكم الأمن والجيش والمخابرات للدولة العربية، بدلا من أن يكون الجيش حاميا للحدود، والأمن مكرسا لحماية الناس، والمخابرات عينا على من يتربص بالأوطان من صهاينة ومستعمرين.

تجدد روح الثورة المصرية، ويقظة شبابها، علامة على مستقبل أفضل بدأت تلوح بشائره، وتتأكد ملامحه الأولى، فلا عودة للنظام الفاسد القديم، ولا حكم للأمن والعسكر، ولا عودة عن حلم الدولة الديموقراطية المدنية. لتفهم ذلك التيارات السياسية، يمينها ويسارها ووسطها على السواء، قبل أن تفهم بقايا النظام القديم الذي تهاوى. فقد خرج المارد العربي من القمقم، وليس من السهل إرجاعه، كما تتخيل بعض القوى التي ظنت أن الثورات العربية "مشمشية" وسوف تنتهي قريبا بعد أن تملّ الشعوب وتيأس من إمكانية التغيير. فما يحدث هو ثورة مستمرة، قد يكون ثمنها مرتفعا، ولكنها ستفضي إلى عالم عربي أفضل تسعى الأمم إلى تقليده في انتفاضه على الهيمنة والتسلط والفساد والدعوة إلى فضاء من الحرية التي تطلق الطاقات وتنقل الأمم من زمان التخلف إلى زمان التقدم والمدنية.

من أهداف الربيع العربي: إصلاح التعليم

لا تصلح حياة العرب المعاصرين بالسياسة فقط، بل تحتاج إعادة نظر في شؤون التعليم، في مراحله المختلفة، في المدرسة والجامعة. فقد تراجع وضع التعليم وانحط خلال العقدين الأخيرين، على الأقل، لأسباب عديدة يطول شرحها ويمكن أن يجيب عليها المختصون. لكن من بين الأسباب التي تتصل بالسياسة الدولةُ الأمنية العربية التي اختطفت التعليم والثقافة وحولتهما من غاية في حد ذاتهما، يقصد بهما ارتقاء المجتمع وتقدمه وصلاح حاله، إلى وسيلة لهيمنة السلطة ومؤشر على علاقات القوة. ما أقصد قوله هو أن الدولة العربية، بسبب هيمنة هاجس الأمن وخنق حرية التعبير والخوف من قدرة الفكر على التغيير، سعت إلى إسكات الأصوات المعارضة والحرص على عدم توظيف أصحاب الأصوات المخالفة لفكر السلطة في المدارس والجامعات، كما عملت على قمع الحريات الجامعية ومنعت الطلبة من تشكيل أطر للعمل الطلابي الحر الخلاق، فتحولت المؤسسة التعليمية العربية إلى تلقين مستمر لا أفق فيه للإبداع وطلوع أفكار جديدة. والمؤشر المروع على هذه البيئة التعليمية الخانقة هو الغياب شبه التام للبحث العلمي في الجامعات، لأن الأستاذ الجامعي الذي تتحكم المؤسسات الأمنية في تعيينه، أو تعمل على مراقبته، وتفحص ولاءه كل لحظة، لا يستطيع أن ينصرف إلى البحث العلمي وتحصيل المعرفة. كما أن عدم وجود قرار في الدولة بضرورة البحث العلمي سوف يحول التعليم في النهاية إلى تكرار ببغاوي لما حوته بطون الكتب وردده السابقون.

هكذا تحولت المدرسة العربية، ومن بعدها الجامعة، إلى بركة آسنة لا يتجدد ماؤها. ومهما قيل عن كثرة عدد الجامعات في العالم العربي وتزايد أعداد الخريجين عاما بعد عام، فإن ذلك

لا ينفي صحة الكلام عن انهيار التعليم وتحول الجامعة إلى مؤسسة تفرخ الخريجين الذين يضافون إلى الكتلة الشبابية الضخمة من العاطلين عن العمل دون أن تكون لدى كثير منهم المؤهلات الحقيقية للمنافسة في سوق العمل المتطلبة في عالم معولم تسعى فيه الشركات إلى استقطاب أصحاب المواهب والمؤهلين علميا ومعرفيا، لا أولئك الذين تربوا في بيئة تعليمية يخنقها القمع ومحاربة المواهب. والدلالة على ذلك أنه ليس هناك جامعة عربية واحدة يمكن القول إنها من بين أفضل مائة جامعة في العالم، رغم وفرة المال ووجود العقول والكفاءات التي تستطيع أن تنهض بالتعليم الجامعي وتطوره. لكن المال يذهب إلى أماكن أخرى، والكفاءات تهاجر إلى حيث تستطيع أن تفكر بحرية وتطور معرفتها وتقوم بأبحاثها العلمية التي تسهم في تطور المعرفة في بيئات تعليمية أخرى لا يخنقها القمع وهيمنة أجهزة الأمن على قطاعات الحياة جميعها.

هذا أدى، وسيؤدي، بالضرورة إلى انخفاض مستوى التعليم، وهروب العقول والكفاءات، وعدم اهتمام قطاعات واسعة من الطلبة في المدارس والجامعات بتطوير قدراتهم ومعارفهم العلمية. لكن الطلبة، في دول أخرى تضع تطور التعليم على رأس أولوياتها، يهتمون بتطوير معارفهم والتواصل مع أرقى ما توصلت إليه المعرفة في العالم. وقد شاهدت قبل أيام أعدادا كبيرة من طلبة المدارس الثانوية في مدينة بوسان الكورية الجنوبية، حيث كنت أشارك في مؤتمر لمنظمة اليونسكو حول العلوم الإنسانية، يتابعون باهتمام بالغ المحاضرات والنقاشات لعدد من فلاسفة العالم وعلمائه والمتخصصين في الأنثروبولوجيا وعلماء السياسة والأدباء والمفكرين في جدل حاد متصل حول ضرورة تفعيل دور المعرفة والعلوم الإنسانية في الحفاظ على مستقبل البشرية. اللافت بالفعل هو أن أولئك الطلبة الصغار كانوا يشاركون بالأسئلة ويدلون بدلوهم أحيانا في تلك النقاشات. هذا يشير بالطبع إلى بيئة تعليمية صحية ونظام يهدف إلى الارتقاء بالمجتمع عن طريق التعليم. ولا شك أن كوريا الجنوبية تستثمر في التعليم ما يعود عليها تقدما في الصناعة وانتشارا في التجارة وتقدما علميا واضحا في مؤسساتها التعليمية وجامعاتها. لكن ذلك كله ما كان ليتوافر دون حياة ديموقراطية حقيقية وحرية فكر وتعبير ووجود استراتيجية واضحة للتقدم وتطوير البيئة التعليمية والعلمية لدى الدولة.

عن ضرورة النهضة والتنوير العربيين

لا ندري إلى أين يتجه العالم العربي وقد اختلطت الأوراق، وتشوشت أجندة الثورات العربية، و لم يعد التدخل الأجنبي من المخرمات كما كان في السابق، وحملت بعض الدول العربية التي لم تعرف الديموقراطية يوما، وكان الاستبداد ونمط الدولة الأمنية سمتها الغالبة ومازالت، راية الثورات وصارت مدافعة عن الشعوب وحقوق الإنسان. لقد اختلطت الأوراق بالفعل ووصلنا، بعد أشهر قليلة من انفجار الانتفاضات والاحتجاجات العربية التي تميزت بالشجاعة غير المسبوقة، إلى زمن الثورات المضادة وانقضاض لاعبين خارجيين على مسار الثورات العربية ليحرفوها عن مطالبها الأساسية: الحرية، بما تنطوي عليه من حرية رأي وتعبير وحريات فردية، والعدالة، والكرامة الإنسانية، والديموقراطية الشعبية، ذات الوجه القومي العروبي الإنساني، التي لا يتلاعب بها أصحاب المصالح المحليون والجهات الخارجية التي لا يهمها شيء سوى تدفق النفط في شرايين الاقتصاد الأمريكي ـ الأوروبي، وضمان أمن إسرائيل إلى الأبد رغم تحولها إلى دولة فصل عنصري أسوأ وأكثر توحشا من دولة الفصل العنصري البائدة في جنوب إفريقيا، كما أشار يوما القس جنوب الإفريقي ديزموند توتو.

نحن إذن أمام معضلة حقيقية تواجه طموحات العرب التائقين إلى ديموقراطية حقيقية نابعة من مصالح الناس، وكرامة وعدل إنسانيين فعليين، ليتخلصوا من الفقر والفساد ونهب الثروات العامة، على يد تحالف السلطة ورجال الاقتصاد الفاسدين الجشعين؛ ولكي يعيشوا حياة كريمة في ظل دولة مدنية لا تميز بين أفرادها مهما كانت أصولهم الإثنية، أو

طوائفهم، أو معتقداتهم الدينية، أو انتماءاتهم الفكرية والسياسية، أو انتساباتهم الجهوية القبلية والعشائرية. تلك هي الشعارات التي رفعتها الاحتجاجات والانتفاضات، هل نقول الثورات غير المكتملة، وسالت من أجلها دماء صبايا وشباب في عمر الورود، في تونس ومصر والبحرين وليبيا واليمن وسوريا، كما عميت من أجلها العيون وتقطعت الأوصال. عشرات آلاف الأرواح أزهقت، ومثلها من الجرحى والمصابين، للوصول إلى حلم الدولة المدنية التي تكفل حقوق مواطنيها. لكن يبدو أن الحلم بدأ يتبدد أو أنه آخذ في فقدان زخمه لأن القوى التقليدية في المجتمعات العربية، مدعومة سرا أو علانية، من قبل أنظمة تقليدية تشبهها في الجوهر، قد بدأت تأخذ زمام الأمور مستغلة الحس الفطري لدى الشعوب العربية، لتعود عقارب الساعة إلى الوراء عقودا أو قرونا، لا ندري. ومن يسمع التيارات السلفية، الصاعدة بقوة في الحياة السياسة المصرية، والليبية كذلك، ومستوى النقاش حول أمور الدنيا، سيدرك أن أحلامنا بدولة مدنية تكاد تتحول إلى سراب لا ماء فيه.

فمن صنع هذا كله؟ من هيأ الحقل لهذا النوع من الحاصدين غير الدولة التسلطية العربية التي خنقت الأصوات المدنية الديموقراطية، وقمعت القوى الإسلامية حتى دفعتها إلى التطرف والإيغال في استدعاء الماضي؟ من غيرُ الدولة العربية المستبدة الانتهازية الفاسدة، التي استعدت على الدوام للتحالف مع الشيطان، خرّب حياة العرب المعاصرين وأوصلهم إلى هذه المآزق التاريخية التي تتعاقب عليهم فلا يعرفون أين يتوجهون؟ من غير هذه الدولة أوغل في سفك الدم حين اندلاع الانتفاضات فبرر التدخل الأجنبي ودفع المعارضة إلى الاستعانة بالأجنبي، الطامع في الثروات العربية، الراغب في إعادة هندسة المنطقة العربية جغرافيا وسياسيا؟ من غير هذه الدولة المتوحشة القاتلة التي لا تستأسد إلا على مواطنيها، فيما تلوذ بالصمت المخزي عندما تقصف جيشها وأراضيها الطائرات الإسرائيلية؟

في خضم هذا البحر المتلاطم من الأزمات المتدافعة والمآزق، التي يبدو أن العرب راكضون صوبها، ليس هناك حلول سوى أن تتكاتف القوى المدنية في المجتمعات العربية لإعادة إحياء جذوة الأمل الذي تخايل خلال الأشهر العشر الأخيرة، من خلال النزول إلى الطبقات الشعبية الفقيرة لإقناعها بأن حلم الدولة المدنية هو الوحيد الذي يكفل حياة حرة كريمة وتنمية شاملة تخلص الفقراء من فقرهم وتردع تراكم الثروة في أيدي فئة قليلة في المجتمع. لقد خلقت الأنظمة المستبدة الفاسدة أحزمة عريضة من أحياء الفقر حول المدن الكبيرة، و لم تعمل بجدية على تنمية الأرياف، فذهبت إليها قوى التقليد والتيارات السلفية

المتطرفة، وظلت القوى المدنية بعيدة غير قادرة على التأثير في تلك الكتل السكانية الكبيرة، فحصدنا ما حصدنا.

العرب بحاجة إلى ثورات أخرى، إلى حركة نهضوية تنويرية شاملة. دون ذلك سيخرج العرب من التاريخ ليعيشوا في أعقاب الأمم، يزودون العالم عامة، وأمريكا والغرب خاصة، بالنفط فيما يتقاتلون بينهم ويتساءلون عن جواز قيادة المرأة السيارة أو عدم جواز ذلك. فهل هذا ما سعت الثورات العربية غير المنجزة إلى تحقيقه؟

في الحاجة إلى خيال سياسي جديد

لا شك أننا بحاجة إلى حدوث تحول في خطابنا الثقافي، وكذلك السياسي، لنستطيع فهم ما يجري في الكون من حولنا؛ والأهم من ذلك أن نكون قادرين على صوغ البرنامج الخاص بحياتنا في هذه المنطقة من العالم. فقد أثبتت الشهور الماضية أن النخب السياسية والثقافية كانت بالفعل عاجزة عن اللحاق بسرعة حركة الشارع وتحولاته، واندفاعه لمواجهة التسلط والدكتاتورية وحالة الاستنقاع العام التي دفعتنا إليها أنظمة أنانية فاسدة.

المشكلة أن بعض المثقفين ظل يردد طوال الفترة الماضية كلاما خشبيا عن المؤامرة الكونية التي تتربص بهذه المنطقة من العالم، ورغبة القوى الإمبريالية في إعادة هندسة العالم العربي بحيث يصبح قابلا للسيطرة عليه من قبل أمريكا والغرب وإسرائيل. ورغم وجود مثل هذا المخطط في دوائر التخطيط الاستراتيجية، الأمريكية والإسرائيلية على وجه التحديد، فإن ذلك لا يبطل الكفاءة والفاعلية الإنسانيين في المنطقة العربية. ليس البشر هنا آلات أو كائنات عديمة الثقافة والإرادة ليجري التلاعب بمصيرها بهذه الطريقة. سوف نمر بأزمات كثيرة حتى يستقر الحال. سوف تشتعل صراعات هنا وهناك، لكن وجه العالم العربي سيتغير. لنبن تحليلنا على هذا الأساس لنرى المستقبل بأعين أخرى.

رابطة الكتاب السوريين

أخيرا انبثق جسم جديد للكتلة الثقافية السورية يحل محل اتحاد الكتاب العرب الذي ظل حتى هذه اللحظة يمثل الكتاب السوريين في الداخل السوري والمنافي التي لجأ إليها عدد من أهم المثقفين السوريين وأكثرهم حضورا في الساحة الثقافية العربية، هربا من قمع النظام وبطشه وتفريغه الحياة الثقافية السورية من معناها، طوال ما يزيد على أربعين عاما. وقد ظل اتحاد الكتاب العرب، طوال تلك الأعوام، جهازا من أجهزة الدولة، وذراعا ثقافية للحزب ونظام الحكم، ما أدى إلى ابتعاد عدد كبير من المثقفين السوريين عنه، أو فصلهم منه، كما حصل مع الكاتبين الكبيرين أدونيس والراحل سعد الله ونوس. لكن حال التردي والتحول إلى بوق للنظام، ومؤتمر بأمر مؤسساته وأجهزته الأمنية، لم يتوقف عند حد، إلى أن صار الاتحاد، الذي كان يضم فيما مضى خيرة الكتاب السوريين، جهازا بائسا من أجهزة النظام التي تسعى إلى تكميم أفواه المثقفين السوريين واستتباعهم، وتقديم صغارهم على كبارهم، والنطق باسم النظام العائلي الأقلوي الأمني المتسلط الفاسد. لم يعد اتحاد الكتاب العرب السوري ممثلا فعليا للكتاب والمثقفين السوريين، رغم احتضانه للأمانة العامة للكتاب والأدباء العرب سنوات عديدة، ورغم استمراره في ادعاء تمثيل الكتلة الثقافية السورية. لقد فقد شرعيته منذ أقدم على فصل أدونيس وسعد الله ونوس، وأصر رئيسه حسين جمعة (وهو أستاذ جامعي مغمور جلبه أحد أجهزة المخابرات السورية الكثيرة ليصبح رئيسا للكتاب السوريين) على فصل سعد الله ونوس حتى بعد رحيل هذا الكاتب المسرحي الكبير الذي حلم بالثورة السورية على دولة الظلم والفساد والاستنقاع الثقافي والفكري منذ فترة طويلة.

هذه الحالة من التردي الثقافي والفكري التي وصلت إليها سوريا، وإصرار إدارة اتحاد الكتاب العرب على تبعيتها العمياء للنظام، حتى بعد قيام الثورة السورية وولوغ النظام في الدم، دفعت عددا من خيرة كتاب سوريا، في الداخل والمنافي، إلى تأسيس رابطة الكتاب السوريين التي تمثل الجسم الفعلي للمثقفين والكتاب السوريين، انبثاقا من قلب الثورة السورية وإعادة لنصاب تمثيل المثقفين إلى المثقفين أنفسهم بعد أن احتكر هذا التمثيل موظفو الأجهزة والمؤتمرون بأمر ضباط المخابرات. وقد أعلن عن تأسيس هذه الرابطة الصديق الشاعر نوري الجراح من القاهرة، لافتا إلى كون الرابطة تقبل أيضا العضوية الشرفية للكتاب العرب، كما أنها تساوي في العضوية والفاعلية والتمثيلية بين الكتاب والمثقفين السوريين والكتاب والمثقفين الفلسطينيين الذين يعيشون على الأرض السورية.

المهم أن الرابطة الجديدة تضم في عضويتها التأسيسية كبار الكتاب والمثقفين والمبدعين السوريين، ممن يعيشون في داخل سوريا أو في المنافي الكثيرة الموزعة على جهات الأرض الأربع: صادق جلال العظم، الطيب تيزيني، عزيز العظمة، برهان غليون، نوري الجراح، ميشيل كيلو، عبد الرزاق عيد، خلدون الشمعة، فواز حداد، لينا الطيبي، روزا ياسين حسن، خيري الذهبي، سليم بركات، فاروق مردم بيك، عائشة أرناؤوط، إبراهيم صموئيل، سلوى النعيمي، فرج بيرقدار، ممدوح عزام، خليل النعيمي، شوقي بغدادي، وعددا كبيرا يزيد عن المائة ممن يمثلون الحياة الثقافية السورية خير تمثيل.

تلك خطوة مهمة لإكساب ثورة السوريين وجها وشرعية ثقافيين بعد أن تم اختطاف الثقافة في سوريا طوال ما يزيد على أربعة عقود من قبل أجهزة الدولة الأمنية. وأظن أن على الأمانة العامة لاتحاد الأدباء والكتاب العرب أن تبحث في أقرب اجتماع لمكتبها الدائم صيغة تمثيل الرابطة للكتاب والمثقفين السوريين في الاتحاد العام لأن الوزن النوعي للكتاب المنضوين في عضوية الرابطة أثقل بكثير من الأعضاء المجهولين في الحياة الثقافية العربية الذين يضمهم اتحاد كتاب حسين جمعة. وأظن أن على الأمين العام الصديق محمد سلماوي أن يولي هذا التطور الجديد في الحياة الثقافية السورية اهتماما كبيرا، وأن يتخذ قرارات نابعة من المزاج الشعبي العام الذي خلقته الانتفاضات والثورات العربية.

اتحاد كتاب روسيا يكافئ القتل

لا تقدر بعض المؤسسات الثقافية، والتشكيلات النقابية للكتاب والمثقفين، التي تربت في ظل سلطة الاستبداد، أو تشربت أدبياتها، إلا أن ترى العالم من منظور المستبدين. ويصعب على مؤسسات الدولة الأيديولوجية أن تنطق إلا بما تنطق به السلطة التي تشكل الأجهزة الأيديولوجية أذرعة ثقافية وتعليمية لها. ويبدو أن التحولات الأيديولوجية والثقافية في روسيا في تسعينيات القرن الماضي لم تستطع منع عودة صيغة اتحاد الكتاب السوفييت ليتخذ له اسم اتحاد الكتاب الروس الذي يتطابق رؤية ومسلكا مع السلطة السياسية الحاكمة في روسيا في عهد بوتين وخليفته ميدفيديف، في انتظار عودة بوتين اللاعب الأساسي في السياسة والاجتماع الروسيين. تتشابك الثقافة والسياسة في روسيا كما كانت في الاتحاد السوفييتي السابق. لا خطوط فاصلة بين المثقف والسياسي في السلطة، وما يقوله المثقف يخدم أيديولوجية السلطة الحاكمة ورؤيتها ومصالحها.

على هذه الخلفية يمكن تفسير منح اتحاد الكتاب الروس جائزته الأرفع للرئيس السوري بشار الأسد لـ"وقوفه الشجاع في وجه الهيمنة الغربية في محاولة إملاء إرادة مستعمري عالمنا الحالي على الشعب السوري"، كما يقول فاليري غانيشييف رئيس اتحاد كتاب روسيا. يُنصّب اتحاد كتاب روسيا، ولا يعني ذلك كل كتاب روسيا (لأن الاتحادات لا تمثل بالضرورة الكتاب المنضوين في إطارها)، الرئيس السوري بطلا في مقاومة الاستعمار العالمي الجديد، ويتهم الشعب السوري بتنفيذ مشروع الهيمنة في المنطقة والعالم. تلك حقيقة مقلوبة رأسا على عقب، فالجماهير التي تقاوم الاستبداد متهمة فيما القامع والقاتل بطل مقاوم يستحق أن

يوشّحه "الكتاب الروس" بجائزتهم ويمحضوه ثقتهم بقدرته على الوقوف في وجه الغرب لكي لا يحقق غاياته الاستعمارية بتغيير جيواستراتيجية المنطقة والعالم.

مشكلة اتحاد الكتاب الروس أنه لا يستطيع أن يرى في ما يحصل في سوريا بخاصة، والعالم العربي بعامة، ثورة شعبية عارمة، وانتفاضة ضد الاستبداد والظلم والفساد، وتوقا إلى استرداد الكرامة والعدالة الاجتماعية وحرية التعبير والرأي. كما أنه لا يستطيع تبين الخطوط الفاصلة بين الارتهان للغرب والرغبة في التخلص من نظام عائلي أقلّوي فاسد يتلطّى بشعارات المقاومة والممانعة. سبب ذلك بيّن وواضح، فالإدارة المهيمنة في اتحاد الكتاب الروس هي شبيهة صنوها اتحاد الكتاب العرب في سوريا الذي عينه النظام السوري. كلاهما بوق للمؤسسة السياسية الحاكمة، وهما ينطقان باسم النظام ويسبحان بحمده.

المأساة أن بعض المثقفين العرب الذين ينتمون إلى أيديولوجيات استبدادية تسلطية، لا ترى في الشعوب سوى حشود قابلة للانقياد والانصياع لرؤية المثقفين والسياسيين الملهمين، تقف الموقف نفسه، ونحن نشاهدها كل يوم على الشاشات الموالية لنظام بشار الأسد التسلطي القاتل، يتكلمون اللغة الخشبية ذاتها، ويدافعون عن نظام بشار الأسد، ويتحدثون عن العصابات المسلحة التي تعيث فسادا في سوريا وتستنجد بحلف الناتو ليدمر سوريا! مثلهم في ذلك مثل اتحاد الكتاب الروس، القابع هناك في موسكو، لا يرون يدي بشار الأسد ونظامه الغارقة في الدم. لا شك أن الوضع السوري شديد التعقيد، تعبث به المصالح، والخطط الاستراتيجية للغرب وإسرائيل، والصراع على مناطق النفوذ. لكن المشكلة أن النظام السوري لم يقدم لشعبه سوى القتل والتنكيل بالأجساد والأرواح منذ اندلاع شرارة الثورة السورية. لا يتكلم الاستبداد سوى لغة القوة، وهو من يدخل سوريا والمنطقة في دائرة المجهول الجهنمية. فهل يستحق الناطق باسم الاستبداد المكافأة والمديح؟

مؤنس الرزاز الكاتب الراهن

مرت منذ أيام قليلة الذكرى العاشرة لرحيل الروائي والكاتب الأردني الكبير مؤنس الرزاز (2002 – 2012) الذي يستحق أن نتذكره على الدوام، وخصوصا على خلفية التحولات الكبيرة التي يشهدها العرب في لحظة فارقة من تاريخهم. فقد انشغل مؤنس على مدار مسيرته الإبداعية بالمرض العضال الذي أصاب العرب بعد رحيل الاستعمار، وتمثل في ولادة نوع معقد من الدكتاتوريات التي اغتصبت ما أنجزته حركات التحرر الوطني، أو أنها انقلبت على هذه الحركات ووصلت إلى السلطة على ظهور الدبابات. تشريح الاستبداد كان الشاغل الأساسي لمؤنس الرزاز خلال مشواره القصير على هذه الأرض. وليس هناك رواية من رواياته، أو قصة من قصصه، أو مقالة من مقالاته، تخلو من محاولة فهم طبيعة الاستبداد وأثره الذي لا يمحى تاركا علاماته على أجساد المجتمعات والأفراد.

انطلاقا من هذا البحث المستمر عن آليات عمل الاستبداد، ومحاولة الوقوع على الأسباب المقيمة في محنة العرب المعاصرين والعطالة التاريخية التي تمنعهم من النهوض بين الأمم، يصبح مؤنس الرزاز كاتبا شديد الراهنية، يستحق القراءة مجددا من منظور ما يحدث الآن، فالاستبداد يقاوم ويعيد إنتاج نفسه في صور أخرى. وقد كان مؤنس واعيا للوجوه التي يتلبسها الاستبداد وطرائق العمل التي يتخذها، فكتب بدءا من معايشته لتحول الحزب القومي، الذي انتمى إليه واعتقد أنه سيدخل بالعرب إلى زمان التقدم والحداثة، إلى مسخ مشوه، إلى حزب فاشي يتربع على سدته طاغية لا يتورع عن قتل رفاقه ليظل ممسكا بزمام السلطة.

روايات مؤنس الرزاز، رغم الخيوط المأخوذة من السيرة الذاتية للكاتب، لا تسعى إلى التأريخ للذات بل إلى التعرف، من خلال السرد وإبداع الخيال، إلى مواضع العطب في سيرة العرب المعاصرين. بدأ مؤنس رحلته السردية مادا لسانه الصغير في وجه العالم الكبير، عابثا وساخرا مما كان يراه من مظاهر السلطة والاستبداد. لكن تجربته البيروتية، وانخراطه في عالم المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في سبعينيات القرن الماضي، فتحت عينيه على إمكانية أن يفرخ الاستبداد في حضن حركات التحرر والاستقلال الوطني، فكان أن كتب عمله الروائي البارز الأول "أحياء في البحر الميت". اللافت أن مؤنس في اكتشافاته السردية، فيما يتعلق بالطغيان وعلاقته بفعل التحرر والاستقلال، اقترب مما أنجزه عدد من الكتاب الأفارقة مثل وول سوينكا، وتشينوا أتشيبي، وغابرييل أوكارا، وسمبين عثمان، الذين أدركوا أن رحيل الاستعمار لا يعني تحرر تلك البلدان التي استقلت، فالنخبة الوطنية قد تتحول إلى طائفة فاسدة مستبدة تمزق الأوطان وتوصلها إلى أزمات خانقة وتدفعها نحو الهاوية.

أعمال مؤنس الروائية التالية، بعد "أحياء في البحر الميت"، انشغلت بصورة مباشرة بفكرة الاستبداد وآثاره البارزة على أجساد المجتمعات العربية. وأتذكر أنه كان يكتب محموما عملين روائيين في الوقت نفسه: "متاهة الأعراب في ناطحات السراب"، و"اعترافات كاتم صوت"، كتبتا في الوقت نفسه، وهما منشغلتان بالثيمة نفسها، وإن كانت الأولى تطبيقا سرديا على أفكار نظرية، والثانية عملا يقوم بتشريح شخصية القاتل ودوافعه ومحاولاته الفاشلة للتطهر من جريمته. كذلك كانت أعماله التالية:: جمعة القفاري: يوميات نكرة"، و"سلطان النوم وزرقاء اليمامة"، و"فاصلة في آخر السطر"، و"قبعتان ورأس واحد"، و"الشظايا والفسيفساء"، و"عصابة الوردة الدامية"، مشغولة بالخيوط الأساسية في عمل الرزاز الذي قضى حياته في محاولة وضع اليد على كيفية عمل آليات الاستبداد التي لا تنفصل عن آليات القبول بهذا الاستبداد والخضوع له في صفوف المظلومين والمقموعين والمستبد بهم.

في هذا السياق نتذكر مؤنس، لا صديقا فقط، بل روائيا وكاتبا كبيرا يلقي عمله الضوء على المشكلات الكبرى التي يمر بها عرب الزمان الحاضر. إنه كاتب راهن بالفعل.

عنق الثقافة والفن على مذبح التغيير

يقال إن التلفزيون المصري الرسمي بدأ في مراقبة الأعمال السينمائية القديمة، التي انتجتها السينما المصرية العظيمة التي وضعت مصر في مقدمة الدول المنتجة للفن السينمائي في العالم. وقد اعتاد التلفزيون المصري على عرض هذه الأعمال الشهيرة للجمهور بصفتها ميراثا عزيزا على قلب الحركتين السينمائية والثقافية في مصر طوال الأعوام الماضية؛ لكنه بدأ الآن ينظر إليها بعين الشك والريبة!

إنها رقابة مجددة على أعمال سينمائية صارت راسخة في ذاكرة المصريين والعرب، بل إنها شكلّت وعينا المعاصر وصارت جزءا لا يتجزأ من مكونات ثقافتنا العربية لا المصرية وحدها. هكذا أصبحت أفلام مثل "أبي فوق الشجرة" و"الزوجة رقم 13" و"حمام الملاطيلي" و"الجبان والحب" في مرمى النيران لاحتوائها على بعض المشاهد العاطفية الساخنة. مقص الرقيب سوف يحذف المشاهد الساخنة تاركا بقعا غامضة في تلك الأعمال بالنسبة لمن يشاهدها لأول مرة، ودافعا من شاهدها مرات ومرات أن يستذكر تلك المشاهد وحدها دون بقية الفيلم.

خطة التلفزيون المصري لاستعادة الدور الرقابي على عدد من الأفلام السينمائية المصرية الشهيرة ذائعة الصيت تدل على بعض النتائج الكارثية التي أدت إليها ثورة 25 (كانون ثاني) يناير 2011، أي في القفز بسرعة باتجاه المنع وكمّ الأفواه واعتقال الفن وكبح جماحه. ولا أظن أن من ثاروا على نظام حسني مبارك أرادوا هذا النوع من النهايات؛ لقد ثاروا من أجل

التأكيد على بند الحريات العامة والفردية، وعلى رأسها حرية التعبير والإنتاج الفني والثقافي. لكن قوى المحافظة التي اختطفت الثورة المصرية، وتسعى إلى إعادة المجتمع المصري إلى الوراء مئات الأعوام، تمارس الآن دورا تخريبيا في الثقافة والفن المصريين، وتهديدا مستقبليا بكم أفواه المثقفين والفنانين الذين لا أظنهم سينصاعون لهذه الرقابة المدمرة التي ستحد من الدور التنويري للثقافة والفن المصريين في العالم العربي.

عجز القوى المحافظة الجديدة، الصاعدة في سماء السياسة المصرية، عن حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية اليومية للمصريين، وافتقادها لبرامج سياسية واقتصادية ناجعة في النهوض بمصر من واقعها ومشكلاتها الاقتصادية المعقدة، التي انتجها النظام السابق، يدفعها إلى الهجوم على حرية التعبير والثقافة والفن، لأن ذلك هو الأسهل في مجتمعات محافظة لا تدرك أن سلاح الرقابة سيصل إلى رقابها بعد أن يذبح الفن والثقافة. كما أن قوى المنع المستترة، التي أقامت طويلا في أحضان النظام السابق، تقدم الفن ضحية مقبولة على مذبح التحول السياسي لمصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير. إنها ضريبة قابلة للدفع من أجل استمرار النظام وإن كان ذلك بلبوس جديد وقاموس مختلف. بهذا يستمر النظام القديم ويحمي مصالح نخبه ورجالاته ونسائه الذين ربضوا على صدر الشعب المصري وأفقروه، ودفعوه في النهاية إلى طريق الثورة الشعبية العابرة للأديان والطوائف والطبقات والانتماءات السياسية والخيارات الثقافية والفنية.

عودة الرقابة المشددة على الفن هي وجه سافر لعودة الطغيان والاستبداد ومحاولة فرض رؤية وحيدة للنظر إلى العالم على ما يقرب من مائة مليون مصري مختلفي المشارب والنوازع والتفضيلات الثقافية والفنية. وأظن أن هذه الهندسة الثقافية والفنية الذميمة لن تنجح في مجتمع مصري شديد الحيوية، استطاع عبر العصور أن ينتج ضروبا من الثقافة والفنون جعلته على الدوام في طليعة شعوب العالم. أما إن نجح مشروع إدخال مصر في عصور الظلام فلنقل السلام على العرب المعاصرين جميعا.

محاكمة عادل إمام

يثير الحكم بالسجن على الفنان المصري عادل إمام، بتهمة ازدراء الأديان، والذي أصدرته إحدى المحاكم المصرية، الكثير من الأسئلة حول طريقة النظر إلى الآداب والفنون بعد ثورة 25 يناير، وإلى عودة شبح تقييد الحريات العامة والحريات الفردية والثقافية والفنية. فحيثية قرار السجن استندت إلى الأفلام التي مثلها عادل إمام في السينما المصرية منذ سنوات عديدة، وكان يثار في حينها كلام عن تواطؤ الممثل الشهير مع نظام مبارك، وتنفيذه لأجندات خاصة بالسلطة فيما يتعلق بعلاقاتها بالإسلام السياسي. لكن التنبه إلى ما مثله عادل إمام بأثر رجعي، ومحاكمته على ما ورد في أفلامه من مواقف وتلفظات، بعد سقوط نظام مبارك، يحمل في الحقيقة مفارقة عجيبة، فبغض النظر عن الموقف السياسي لعادل إمام، الذي أعلن بصورة أو أخرى أنه مع النظام السابق، فإن التربص به في هذا الوقت، ومصر خارجة من ثورة لم تتحقق مطالبها بعد، هو إساءة إلى روح ثورة 25 يناير ومنظورها إلى مسألة الحريات. لقد كان نظام مبارك، ومن قبله نظام السادات، يقمع الثقافة والفن، ويلاحق الفنانين والمثقفين، فإذا بمصر ما بعد الثورة تفعل الشيء نفسه.

المشكلة في قضية عادل إمام أنها تعيد إلى الأذهان سلسلة من المحاكمات التي جرت في عهد النظام السابق، واتخذت ضحايا لها من المثقفين والفنانين الذين كانت محاكماتهم مقايضة سياسية عمل من خلالها النظام على التضحية بالكتاب والمثقفين من أجل تمرير صفقة التوريث التي أفشلتها ثورة 25 يناير. ويبدو أن عادل إمام، بغض النظر عن موقفه من الثورة ومن الجماهير التي صنعت هذه الثورة، وبغض النظر عن حجمه الفني والثقافي، هو ضحية

جديدة يجري تقديمها على مذبح الصفقات والتوافقات بين السلطة الفعلية في مصر والقوى السياسية التي صعد نجمها بعد سقوط النظام.

لقد تعاملت المحكمة مع عادل إمام وكأنه مؤلف نصوص الأفلام التي مثلها، أو أنه هو الذي قام بإخراجها. وهذا فهم عجيب وقاصر لصناعة السينما التي هي عمل جماعي بالأساس، لكن الشخصين الوحيدين اللذين يمكن إسناد الكلام الوارد في الفيلم إليهما هما الكاتب والمخرج، وليس الممثل، كما في حالة عادل إمام الذي يؤدي، افتراضا، دورا مكتوبا له بالاتفاق مع المخرج الذي هو صاحب الكلام. وبغض النظر عن كون سينما عادل إمام قائمة على التركيز على شخصه وتعظيم دوره، بحيث يخرج على النص أحيانا ليلفت انتباه المشاهد إلى مركزية دوره ودوران الفيلم حوله، فإن ذلك لا يبرر محاكمته على خلفية كلام يقال في فيلم، كلام تصعب نسبته إليه لأنه ممثل أولا وأخيرا، والعمل السينمائي هو صناعة جماعية يشترك فيها المؤلف والمخرج والمنتج والممثلون والمصورون وواضعو الموسيقى، ومن يقومون بعمليات المونتاج، وعدد هائل من العاملين في استكمال هيئة الفيلم، حتى يصبح جاهزا للعرض. حتى الرقيب الذي يجيز العرض يشترك في صناعة الفيلم لأنه يطلب حذف بعض المشاهد التي لا يوافق عليها، ويضطر الطاقم الفني إلى إعادة تركيب الفيلم. فكيف يمكن أن يحاكم عادل إمام، ويدان ويحكم عليه بالسجن، على كلام لم يكتبه وإنما أداه فقط في عمل تخييلي فني ينبغي عند محاكمته أمام القضاء أن يستعان بالمتخصصين من أهل الفن والأدب ليحكموا بإدانة ممثل أو تبرئته مما نسب إليه؟

إن محاكمة الآداب والفنون بهذه الطريقة، واغتيال الخيال على هذه الشاكلة، وملاحقة الفنانين بأثر رجعي، يشير إلى ظلام دامس يهدد بأن يغمر العرب بعد سلسلة من الثورات والانتفاضات العظيمة التي جعلت العالم يغير نظرته إلى هذه المنطقة التي كانت غارقة في ظلام الاستبداد والطغيان. فلندع عادل إمام وشأنه، ونترك الحكم على مواقفه وميراثه للتاريخ، فهو الكفيل بالحكم عليه. لقد قامت الثورة المصرية لإنشاء الجمهورية الثانية القائمة على مبدأ الحريات، فلماذا يشغلون الشعب المصري بتصفية الحسابات؟

خالد خليفة ومديح الثورة لا الكراهية

تقول الأخبار إن قوات الأمن السورية أطلقت سراح خالد خليفة بعد أن نكلت به وعذبته. الكاتب والروائي السوري المتميز خرج بذراع مكسورة وقلب حزين بسبب المجزرة الرهيبة التي ارتكبها شبّيحة نظام الأسد في بلدة الحولة وراح ضحيتها ما يزيد على مائة طفل وامرأة وشيخ وشاب لا ذنب لهم سوى أنهم يطالبون بالحرية ورحيل نظام والغ في دم شعبه. كل ما فعله خالد خليفة هو المشاركة في تشييع جنازات شهداء الحولة، والاحتجاج المدني، غير المسلح، على دولة فاشية وصلت نهاية الدرب في العلاقة بشعبها، فارتكبت مجازر ترتعد لها فرائص البشر، و لم تهتز في رؤوس مسؤوليها شعرة لما تقوم به من عمليات قتل جماعي بالجملة. الإحصاءات تقول إن حصاد الأشهر الخمسة عشر الماضية، التي هي عمر الثورة السورية، يزيد عن ثلاثة عشر ألف قتيل، وهو رقم يزيد عن خسائر الدول العربية مجتمعة في أية حرب خاضها العرب مع إسرائيل. لكن نظام بشار الأسد، الذي فقد شرعيته بالكامل، مازال سادرا في غيه إلى آخر مواطن سوري تقتله بنادق جيش النظام ومدفعياته ودباباته ومروحياته.

ما قام به الصديق خالد خليفة، الذي صرح قبل شهرين أن الثورة ستنتصر في النهاية، هو ما يجدر بالمثقف أن يفعله في اللحظات المفصلية العاصفة في تاريخ الشعوب، أي أن يصطف مع الناس لا مع السلطة، وأن يخاطر بحياته كما يفعل أولئك الذين يموتون كل يوم في المظاهرات والمواجهات وفي بيوتهم إذ يقرر شبيحة النظام دفنهم أحياء بعد تقطيع أجسادهم وأوصالهم بقذائف المدفعية الثقيلة! لكن السلطات الأمنية السورية تعرف موقف

خالد وكذلك مواقف عدد من المثقفين السوريين الشرفاء الذين أعلنوا قبل الثورة موقفهم من النظام، وصرحوا بوضوح بعد الثورة أنهم مع الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وليسوا مع النظام المستبد الأقلوي الفاسد الذي ينتهك كرامة السوريين ويقيد حريتهم ويجوعهم وينهب ثروات بلدهم لتستمتع بها فئة قليلة في الدائرة الضيقة الفاسدة التي تحيط بالنظام. وقد فضح خالد خليفة جرائم هذا النظام الفاشيّ في أعماله الروائية، وأعماله التلفزيونية كذلك، مسلطا عدسة الكاتب والفنان على تراجيديا الخراب التي تمسك بعنق سوريا منذ أربعين عاما. فهو تجرأ ونشر روايته "مديح الكراهية" عام 2006، التي منعت في سوريا ومازالت ممنوعة، مصورا الجريمة التي ارتكبها الأسد الأب قبل ثلاثين عاما في مدينة حماة، وملقيا ضوءا ساطعا في روايته البديعة تلك على أحوال السوريين المعاصرين ووصولهم إلى وضع كارثي من حالة الاحتراب الأهلي بسبب الاستبداد والاستيلاء على السلطة والتمييز بين المواطنين وتحويل سوريا إلى دولة للخوف والرعب والكراهية. الأجواء الموصوفة في "مديح الكراهية" تبدو وكأنها تستشرف المستقبل الرهيب الذي كان ينتظر سوريا، والمواجهة المحتومة بين الدولة والشعب. كأن رواية خالد خليفة كانت تتنبأ، استنادا إلى حدس الفن بما يقيم في باطن المستقبل، بما يحدث الآن في سوريا التي تسير بسرعة جهنمية إلى مواجهة ستطول بين الشعب والنظام، في ظل تراخي العرب وتباطؤ المجتمع الدولي عن إجبار النظام الأقلوي الدموي عن الإقرار بسقوط شرعيته وضرورة رحيله، والسماح لمكونات سوريا المتنوعة، عرقيا ودينيا وطائفيا وثقافيا وأيديولوجيا، بالتصالح لبناء سوريا ديموقراطية تعددية حرة لا تحكمها عصابات الطغيان والإجرام التي تعيث فسادا في أرجاء سوريا طولا وعرضا.

لكن نبوءة خالد خليفة الأخرى بانتصار الثورة السورية تبشر بانهيار قريب للنظام الذي لم يردعه رادع عن ارتكاب مجازر تقشعر لها الأبدان بحضور المراقبين الدوليين وتحت سمع العالم وبصره.

التراجيديا السورية

لا يمكن وصف ما يحدث في سوريا منذ أشهر الإ بالقول إنه مجزرة يومية تقشعر لها الأبدان، وحمام دم مرعب، ومأساة إنسانية تضع العرب والعالم في قفص الاتهام. ما يحدث هو عملية إبادة جماعية، وولوغ في الدم بصورة مروعة حيث يتلذذ القتلة بالتمثيل بالجثث، وتقطيع الأوصال، وحرق الأطفال والنساء والشيوخ، وبقر البطون، واغتصاب النساء ثم قتلهن. لقد أوصل نظام آل الأسد المافياوي سوريا إلى نقطة اللاعودة، إلى حافة الحرب الأهلية التي سيكون ما يجري في سوريا الآن أشبه بالنزهة إذا ما قيس بما ستجره ويلات الحرب الأهلية على سوريا والدول المجاورة لها.

نحن نشهد الآن مقدمات تشبه مقدمات حرب البوسنة التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من الأبرياء على خلفية الصراع العرقي الديني، حيث مارست الدولة الصربية المسلحة حتى الأسنان سياسة الإبادة الجماعية على أراضي البوسنة. وما يفعله النظام السوري الآن يكاد يشبه ما فعله القوميون الصرب، على اختلاف في الشروط التاريخية، والاصطفافات السياسية الدولية، والظروف المحلية. لقد ادعى نظام آل الأسد، على مدار السنوات الأربعين الماضية، أنه قومي اشتراكي تقدمي، لكنه كان في الحقيقة نظاما فئويا، طائفيا، ريْعيّا، ركز الثروة في أيدي العائلة ومحازبيها، وأفقر الشعب وجوّعه، ودمر خدمات الصحة والتعليم، ومسخ الحياة الثقافية السورية، وأقام دولة للخوف يعجز عن وصفها روائيون واسعو الخيال مثل البريطاني جورج أورويل في روايته الشهيرة "مزرعة الحيوان".

لم تنتج دولة الخوف السورية سوى الخراب، فكان لا بد أن يثور السوريون وهم يعرفون حق المعرفة ضريبة الدم التي سيدفعونها. فالتسلط والاستبداد، والفساد ونهب المال العام، والدوس على كرامة الناس، وإفقارهم وتجويعهم، لا يقود سوى إلى الثورة في النهاية. لكن حظ السوريين السيئ هو أنهم وقعوا ضحايا لعبة أمم وحسابات إقليمية ودولية لم تكترث لدمهم الذي سال في الطرقات وتعربش على الحيطان، ولم تلق بالا لأوصالهم المقطعة وأجسادهم المحروقة. لقد ثاروا على نظامهم الذي فقد شرعيته منذ زمان طويل، منذ هدم الأسد الأب مدينة حماة على رؤوس أهلها، وقتل حوالي أربعين ألفا من سكانها، مراهنا أن انتقامه المروع من تلك المدينة السورية العريقة سوف يحفظ أركان سلطته ويوطدها، حتى يكون في إمكانه توريثها لأبنائه. وها هو الابن يفعل الشيء نفسه، مغامرا بلعبة الدم إلى نهاياتها، ظانا أن ذلك سيوطد أركان سلطته وسلطة نظامه العائلي المافياوي. لكن الشعب السوري الذي صمت منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي، وعاش مهانا مروعا جائعا في جمهورية الخوف التي حكمها الأسد الأب، لم يعد قادرا على مواصلة العيش في زمن حكم الابن. فقد توحش النظام، ولم تعد القلة المستفيدة تشبع أو يردعها رادع. هكذا استحال العيش في ظل هذه السلطة التي فقدت عقلها. ولذلك يخطئ بشار الأسد ومن يحيط به إذا اعتقد أن الشعب السوري سيهزم ويعود إلى قفص النظام. لقد ثار السوريون، ولن يخيفهم القتل مهما دفعوا من أثمان باهظة في هذا الزمن الوغد.

المؤلم أننا ما زلنا نسمع الأسطوانة المشروخة نفسها التي تتحدث عن مؤامرة دولية لإسقاط النظام القومي المقاوم المعادي للإمبريالية (!). مثقفون تجاوزهم وتجاوز تحليلاتهم قطار التاريخ ما زالوا يعيشون وهم الدولة القومية الاشتراكية القائمة على القهر والقمع والاستبداد وتجويع شعبها، وهم يرفعون عقيرتهم بالصراخ منددين بالتدخل الأجنبي! فهل فكروا بهذه المجازر التي تقشعر لها الأبدان، هل قدروا على النظر إلى الأوصال المقطعة، والجثث المحروقة، والدماء التي تسيل في الشوارع، وتتعربش على الجدران؟

جبهة ثقافية لنصرة الشعب السوري

بغض النظر عن لعبة الأمم وصراع النفوذ الذي يجري على سوريا؛ بغض النظر عن مآلات الصراع وتحول الثورة السورية لاسترداد الكرامة والتخلص من نظام مستبد فاسد إلى صراع عنيف مسلح، فإن مشهد القتل اليومي وسيل الدم الذي لا يتوقف لم يعد يحتمل. هذا وضع يدفع بسوريا والسوريين إلى حرب أهلية وقودها الشعب السوري الذي أظهر بسالة منقطعة النظير في مواجهة نظام عنيف وشرس لا يستسلم ولا يردعه رادع. كلما طال أمد الصراع في سوريا سوف يدفع النظام الأزمة لتتحول إلى حرب أهلية طائفية، قد تمتد نيرانها إلى دول الجوار. سوف يفعل النظام السوري ذلك لأن دفع البلاد إلى الاحتراب الأهلي هو ما سيمد في عمره ويمكنه من تجنب سقوط سريع. لكن طول أمد الصراع ليس في صالح السوريين، أو دول الجوار، كما أن الاحتراب الأهلي سيوصل سوريا وبعض دول الجوار إلى حافة التقسيم على الأرض. هذا سيناريو سيدفع الشعب السوري ثمنه باهظا لما له من تداعيات خطيرة على حياة أفراده وجماعاته.

المطلوب الآن هو إيقاف سيل الدم السوري، بإجبار النظام على الرحيل لأنه فقد شرعيته منذ اليوم الأول الذي أطلق فيه الرصاص على شعبه، فكيف وقد بلغت أعداد القتلى عشرات الآلاف، وتحول السوريون إلى شعب من اللاجئين. أي شرعية يملكها نظام قاتل بعد أن استعمل الطائرات لإبادة أحياء بكاملها وهدمها على رؤوس أهلها، وكيف يمكن التعامل مع دولة تحولت إلى عصابة قتل والغة في الدم؟ أريد أن أسأل بعض المثقفين العرب الذين مازالوا يدافعون عن النظام السوري هل ينبغي أن يدفع الشعب السوري كل هذا الثمن

الباهظ ليستمر نظام "المقاومة والممانعة" المزعوم في الصمود أمام الصهيونية والإمبريالية! إن كل التنظيرات حول الإمبريالية الزاحفة، والمقاومة والممانعة، وأخطار التدخل الخارجي، لا تساوي قطرة دم سورية تراق. كل هذا التحليل البارد حول ضلوع أمريكا والغرب في التخطيط لفوضى خلاقة تعيد تشكيل جغرافية المنطقة السياسية، بالتخلص من محور سوريا ـ حزب الله ـ إيران المقاوم الممانع (!)، لا يعدل من وجهة نظري حبة خردل. وعلينا أن نميز تماما بين نظام يقصف الأحياء والقرى والمدن بالطائرات وشعب يخرج إلى الحرية كل يوم.

على المثقفين السوريين أولا، بغض النظر عن طوائفهم وتوجهاتهم السياسية، أن يشكلوا جبهة واسعة لإنقاذ الوطن السوري من التفتت على يد نظام لن يتورع عن تنفيذ أي سيناريو ليظل صامدا. عليهم أن يثبتوا أن المثقف قادر على أن يتجاوز حدود الطوائف والجماعات العرقية ليكون بوصلة لشعبه. وعلى المثقفين العرب، أفرادا وروابط واتحادات وتجمعات ثقافية، أن يسعوا إلى تشكيل جبهة ثقافية عريضة لنصرة الشعب السوري، والضغط على دولهم لكي تجبر النظام السوري الوالغ في دم شعبه لكي يرحل. وليبدأ الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب بتشكيل هذه الجبهة العريضة لنصرة الشعب السوري. وعلى الصديق أمين عام الاتحاد محمد سلماوي أن يدعو لاجتماع استثنائي عاجل لتشكيل هذه الجبهة، لأن الاتحاد يبدو غائبا تماما عن الحدث السوري، كما هي العديد من الاتحادات والروابط الأدبية والثقافية العربية. إن ارتفاع حد القتل اليومي إلى أربعمائة قتيل يستوجب التحرك السريع للضغط على المؤسسة الرسمية العربية، وكذلك على الرأي العام، لإيقاف مسلسل ذبح سوريا من الوريد إلى الوريد.

الإسلاميون والحريات العامة

كتبت من قبل أنه إذا ما قيض لتيارات الإسلام السياسي، على اختلاف مشاربها وتوجهاتها، أن تمسك بالسلطة في بعض البلدان العربية فإن الاختبار الأول لها سيكون في مجال الحريات العامة، وعلى رأسها حرية التعبير، إذ أن الخيارات السياسية والاقتصادية ستكون محدودة لأننا نحيا في عالم معولم اقتصاداته متداخلة، كما أننا محكومون بتوازنات القوى على الصعيد الدولي. لذلك تبدو مسألة الحريات، التي قامت من أجلها الاحتجاجات والانتفاضات والثورات العربية في مشرق العالم العربي ومغربه، هي محك الإسلاميين واختبارهم الأهم في السلطة.

ومع أننا سمعنا تصريحات لبعض قيادات الأحزاب الإسلامية في تونس ومصر، وفي دول عربية أخرى، تفيد بأنهم لن يقيدوا حرية التعبير ولن يفرضوا نموذجهم الأخلاقي والأيديولوجي على الآخرين، وسيتخذون سبيل الإقناع لتعميم هذا النموذج، إلا أن ما يحدث على أرض الواقع مغاير تماما للتصريحات والبيانات. فمن الواضح أن هناك هجمة على حرية الاعتقاد، والحريات الفردية، وحرية التعبير، والحريات الثقافية. وفي الوقت الذي نسمع فيه تصريحات، وتسريبات، تتعلق بالسياسة الخارجية والاقتصادية لهذه الأحزاب عندما تصل الحكم، خصوصا موقف هذه الأحزاب من العلاقات العربية الأمريكية، لتصير أمريكا دولة صديقة بعد أن كانت عدوة، وموقفها كذلك من الدولة العبرية واعترافها بالمعاهدات المبرمة مع الكيان الصهيوني، تشن بعض تيارات الإسلام السياسي هجمة غير مسبوقة على حرية التعبير والحريات الثقافية. فالشيخ القرضاوي كفّر، على ذمة بعض وسائل الإعلام

العربية، من يهاجم الإخوان المسلمين. كما أن ممثلي التيار السلفي، وبعض ممثلي الإخوان في البرلمان المصري، يشغلون الرأي العام بمنع عرض الأفلام المصرية القديمة التي تتضمن مشاهد حميمية، وبعضهم رفع دعوى لسجن الممثل المصري عادل إمام بحجة "ازدراء الأديان"، وقد صدر حكم ابتدائي على الرجل يقضي بسجنه. وقد طرح بعض النواب السلفيين، في إحدى جلسات مجلس الشعب المصري، اقتراحا بمنع عرض مسرحية "مدرسة المشاغبين" على قنوات التلفزيون المصري لأنها تضر بمكانة المعلم وتجعل الطلبة يتجرأون على مدرسيهم!

هذه بالطبع بداية مخيبة للآمال، ودلالة على أننا سننفق وقتا طويلا في جدل لا طائل من ورائه حول جدوى المنع والقمع في تهذيب النفوس ونشر الأخلاق العامة. ويعني في الآن نفسه أننا مقبلون على حقبة سوداء فيما يتعلق بمسألة الحريات، حيث يبدو أن الإسلاميين سيكونون أكثر قمعا وتشددا في الرأي، وتحزبا وضيق أفق، من سلطات الاستبداد التي قامت لإسقاطها الانتفاضات والثورات. كأن العرب ثاروا ليستبدلوا استبدادا باستبداد، وتسلطا بتسلط، لا لكي يعيشوا مواطنين أحرارا كرامتهم محفوظة، متساوين أمام القانون، بغض النظر عن أصولهم الإثنية والطائفية والمذهبية ومعتقداتهم الأيديولوجية وتوجهاتهم الفكرية.

لقد عانى العالم العربي خلال نصف القرن الماضي من انسداد الأفق، بسبب التسلط وقمع الحريات وعدم المساواة أمام القانون، وغياب الديموقراطية السياسية والاجتماعية، وأضيف إلى كل ذلك، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، الفساد المستشري في مؤسسات الدولة ونهب المال العام وبيع أصول الدولة الاقتصادية والاقتراض غير المقيد الذي أدى إلى أن تصبح بعض الدول على حافة الإفلاس. ولا أظن أن إصلاح هذا الوضع يكون بالهجوم على حرية التعبير وتكميم أفواه الناس وتقييد حرية الفنون، والدخول في مهاترات أخلاقية لا تدل إلا على ضيق الأفق والرؤية الأحادية للعالم، والرغبة في فرض نموذج أخلاقي مغلق على البشر يعاكس قناعاتهم ويفقر عواطفهم ويصحّر أرواحهم. تلك رؤية تدل على غياب أي برنامج سياسي اجتماعي اقتصادي لإدارة الدولة، وهروب الإسلاميين المستمر من المسائل المستعصية نحو برنامج دعوي أخلاقي يصلح لخطبة يوم الجمعة لكنه لا يصلح لإدارة الدولة وتصريف شؤون الناس.

المواطنة هي الحل السحري

الماضي يعود دائما، فهو مستمر في الحاضر ومنذور للمستقبل. وليس في إمكان الجماعات البشرية البدء من نقطة الصفر، مشيحة بأبصارها عما فعله الأسلاف، ما أرسوه من قيم حضارية عظيمة وما بذروه من بذور شقاق وفرقة وصراعات كذلك. والنظام السياسي العربي، على مدار السنوات الستين الماضية، أي في المرحلة التي تلت استقلال الدول العربية واحدة في أثر أخرى عن الاحتلال الإمبريالي الغربي في مشرق العالم العربي ومغربه، بذر الكثير من بذور الشقاق والتأزم في المجتمعات العربية. جريمة هذا النظام لا تقتصر على لجوئه إلى الاستبداد والتسلط، وقمع الحريات، وفسخ الصيغة التعاقدية التي قامت بينه وبين الشعوب التي يحكمها، وتحوله في النهاية إلى الفساد الذي استشرى في صفوف النخب الحاكمة التي لم يعد يردعها رادع عن نهب الثروات وتهديد أمن المجتمعات المظلومة والمضطهدة والمنهوبة. جريمته الأكبر تتمثل في ترحيل المشاكل المعقدة إلى أزمنة مقبلة، وفي التفكير بالآني دون إيجاد حلول للأزمات التي استفحلت، وأصبحت تهدد أمن المجتمعات العربية، وتتقد مثل النار تحت الرماد، مهددة باشتعال البلاد ومن يحكمها.

في كل بقعة من بقاع الأرض العربية ثمة ظلم يصيب فئة أو طائفة أو جماعة أو منطقة، ما يزرع مشكلات للمستقبل. وما إن رفع الغطاء عن علبة الشرور حتى بدأت المجتمعات العربية في التفجر. بدأ الانفجار في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 وانهيار دولة صدام حسين، وها نحن نشهد نار الصراعات تطال بقاعا عربية عديدة. وبدلا من أن تؤدي الانتفاضات والاحتجاجات والثورات العربية إلى حل للمشكلات المستعصية،

التي زرعتها الأنظمة التسلطية، إذا بنا نشهد ثورة العصبيات الطائفية والمذهبية والمناطقية الجهوية، وغيرها من الهويات الفرعية، التي لا تشكل في المجتمعات الحديثة سوى علامات ثقافية لا تثير الشقاق والنزاع والصراعات بين أبناء المجتمع الواحد.

لقد جبن النظام العربي عن التعامل بحكمة مع مشكلة الهويات الفرعية، أو أنه قام بتأجيج نزاع الهويات، أو نصر هوية فرعية على هوية أخرى، بحيث وصلنا إلى حالة استقطاب حادة بين هذه الهويات التي كان من المفترض أن تضيف إلى المجتمع لا أن تنقص من رصيده، فتتحول إلى شرارة تحرق المجتمع ومكوناته والنظام الذي يحكمه. وقد كان الحل السحري كامنا في ترسيخ مفهوم المواطنة دون استئثار هوية بالسلطة دون أخرى، أو استقواء النظام بهوية ضد الهويات الأخرى. وهكذا زرع النظام العربي القديم فتيل الأزمات والصراعات بإشاحته البصر عن ضرورة مركزة الهوية الوطنية حول مفهوم المواطنة، التي لا تلغي الهويات الفرعية، ولكنها تستعين بها لبناء هوية وطنية قومية إنسانية جامعة للمجتمعات العربية، مستفيدة من دروس الماضي القريب والبعيد. لكن هذه الأنظمة، ولأسباب تتصل بترسيخ سلطتها وقوتها وسيطرتها على المجتمع، أي بدافع التأكيد على "غلبتها" بحسب تعبير فيلسوف التاريخ العربي العظيم عبد الرحمن بن خلدون، آثرت أن تشق المجتمعات وتزيد تفتيتها وتقسيمها إلى طوائف وشيع وجهات وقبائل وعشائر. والنتيجة نحصدها الآن: في عودة بعض المجتمعات العربية إلى زمن ما قبل الدولة، واشتداد النزاع الطائفي، أو المذهبي، أو المناطقي، إلى حد ينذر بتفجر المجتمعات وتقسيم الدول إلى دويلات صغيرة يطمئن لوجوها الاستعمار الإمبريالي والكيان الصهيوني الذي لا يطمئن إلى استمراره دون تحول المنطقة العربية إلى دول طوائف ومذاهب وملل ونحل وقبائل ضعيفة لا تملك من أمرها شيئا.

لكن الفرصة لرأب الصدع مازالت سانحة، ولم يفت الأوان بعد لإعادة النظر في تكوينات المجتمعات العربية، وجعل كل هوية فرعية تشعر بالأمان وأنها جزء أصيل من الهوية الوطنية الجامعة، من خلال الشراكة لا الاستبعاد، والضمّ لا الطرح. وعلى الكتلة التاريخية التي تنادي بالتغيير، في كل بلد عربي، أن تتنبه إلى أهمية إرساء فكرة المواطنة، وإلا فإن العالم العربي بعد الثورات سوف يكون أسوأ بكثير منه قبل الثورات.

ملاحــق

في حوار مع موقع دويتشه فيله

فخري صالح: على المثقفين العرب التنظير لمطالب الحراك الجماهيري

يرى الناقد الأدبي فخري صالح أنه لا يجب حصر مسألة مشاركة المثقف السياسية والاجتماعية في الحراك الجماهيري في العالم العربي في المشاركة بالجسد، لأن دوره أكبر من ذلك، ويتمثل في التنظير لمطالب هذا الحراك.

أثارت الثورات العربية الحالية نقاشا عميقا حول دور المثقفين والأدباء في هذه المرحلة، خاصة فيما يتعلق بدورهم في دفع عجلة التغيير والإصلاح ببلدانهم، بالإضافة إلى الصراع القديم الجديد مع النخب السلطوية، التي نجحت في تدجين عدد كبير منهم ليصبحوا جزءا من هياكلها. وأضحت مسألة تناول الثورات الحالية كمواضيع ثقافية وأدبية من قبل المفكرين العرب قضية ملحة كونها يمكن أن تنجح في تحويل هذه الأحداث إلى أعمال فنية تخلد ذكر هذه الثورات.

ومن أجل التعرف على رؤيته وتقييمه لدور المثقفين العرب في هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم العربي حاورت دويتشه فيله الناقد الأدبي المعروف فخري صالح:

دويتشه فيله: هل كان للمثقف العربي أي دور في "تجييش" الحشود الشعبية للقيام بالثورات الحالية؟

فخري صالح: لا أعتقد أن هناك فعلا مباشرا للمثقف العربي في ما حدث خلال الأشهر القليلة الماضية، فلم نشهد الكثير من المثقفين في ساحات المظاهرات والاحتجاجات في المدن والعواصم العربية المختلفة. لكن الدور الحقيقي للمثقف يكمن وفق اعتقادي في عملية تهيئة التربة للمطالب الجذرية التي نادى بها المتظاهرون في الساحات العامة خلال هذه الفترة.

المثقف العربي منذ بداية عصر النهضة، أي منذ منتصف القرن التاسع عشر، نادى بمعظم القيم التي يطالب بها المتظاهرون في العالم العربي، ولهذا السبب أظن أن علينا ألا نحصر مسألة مشاركة المثقف السياسية والاجتماعية في الحراك الجماهيري والاحتجاجات الشعبية، في هذه الفترة، في مسألة المشاركة بالجسد. علينا أن نفهم الدور الملهم للمثقفين العرب الأساسيين والذين يؤمنون بضرورة مشاركة المثقف

السياسية والاجتماعية، وأن نربط هذا الدور الملهم بحركة الاحتجاج المستمرة في العالم العربي والتي تصاعدت في نهاية العام الماضي وبداية هذا العام.

يجب أيضا أن لا نغفل أن هناك العديد من المثقفين شاركوا في هذه الاحتجاجات سواء بالنزول إلى الساحات أو بالتنظير لحركة الاحتجاج في العالم العربي. من هنا أظن أن للمثقف دورا ملحوظا بصورة من الصور رغم كل ما مارسته الأنظمة العربية من محاولات لتهميشه أو استتباعه وجعله جزءا من آلة النظام.

لكن لا شك أن المثقفين لهم اهتمامات متمايزة عن بعضهم بعضا. هناك مثقفون لهم علاقة بالأنظمة وينادون بأن يكونوا جزءا من النظام، وهناك مثقفون معارضون لهم آراء مختلفة، وحتى هؤلاء المعارضون لهم ألوان تتمايز عن بعضها بعضا، هناك أشخاص يقفون في صف اليمين وآخرون في صف اليسار وآخرون ليبراليون في الوسط.

*** تقول في مقالة لك إن الخضات الكبرى في تاريخ العرب المعاصرين أطلقت أعمالا ثقافية كبيرة. هل يمكن أن تولد الثورات الحالية أعمالا ثقافية جديدة تدخل في إطار الأعمال الخالدة؟**

– أظن أنه من الصعب التنبؤ بما سيقوم به المثقفون والمنتجون الثقافيون في العالم العربي بعد ما حدث خلال هذه الحركة الكبيرة التي غيرت من وجه العالم العربي، وفتحت الباب واسعا على أفق ورؤية جديدين للعالم. إذا راقبنا التاريخ بصورة مدققة فإننا سنجد أن هناك أعمالا كبيرة أنتجت بعد الحروب والهزات والخضات التي أصابت المجتمعات المختلفة في العالم. لا يمكن تصور ظهور بعض الأعمال الأدبية مثل "الحرب والسلام" لتولستوي، و"الغيرنيكا" لبيكاسو وغيرها، دون النظر إلى الأحداث التاريخية الكبرى. لهذا يمكن القول إن ما حدث في العالم العربي خلال الأشهر الماضية يمكن أن يؤدي إلى ولادة أعمال كبرى ننتظرها في أعوام مقبلة، حتى يستطيع الأدباء والمثقفون والفنانون أن يصلوا إلى تأويل لما حدث بالفن والخيال، لإعادة تركيب الأحداث وإنتاج أعمال فنية أظنها ستكون علامة على ما حدث في هذه الفترة التاريخية.

*** في ظل هذا العصر الرقمي واستعمال أشكال الاتصال الحديثة مثل الفايسبوك والتويتر، هل يمكن أن تظهر نماذج ثقافية عربية تساير روح العصر، وتتماشى وحاجيات الشباب الذي شكل عصب الثورات؟**

– لا شك أن ما يسمى بالعصر الرقمي سيؤثر تأثيرا فعليا على ما يحدث، وقد بدأ منذ هذه اللحظة يؤثر على عمليات التواصل بين البشر جميعا، وأصبحت السرعة هي الأساس الذي تنبني عليه الحياة سواء في الإعلام وحتى في الثورات التي حدثت، حيث أصبحت تسمى "ثورات الفايسبوك" أو حتى "الثورات الفائقة" التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة. كما أظن أن المسألة ترتبط ارتباطا جذريا بالتحولات الهائلة التي حدثت في عمليات التواصل. نحن الآن نشهد ولادة أنواع جديدة من الأعمال الأدبية والثقافية والفنية، على سبيل المثال: الرسم لم يعد بالفرشاة فقط بل أصبح يستخدم الكمبيوتر، وفي اليابان هناك روايات خاصة تؤلف لتقرأ في الهاتف النقال. كما أعتقد أن العصر الجديد سيفرض أشكالا مختلفة من الكتابة ومن الفن،

لأنه في مراحل سابقة كان الشعر يتسيد عالم الأشكال الأدبية، ثم عندما أصبحت الكتابة منتشرة في العالم بدأ الناس يكتبون الروايات والقصص، وصار السرد هو الذي يتسيد. ربما ستكون هناك أشكال إبداعية جديدة في العالم وليس في العالم العربي فقط تعتمد على هذه التقنيات الحديثة.

*** هل يستطيع الأدباء والمثقفون العرب أن يكتبوا الثورات والانتفاضات الحالية في هذه الفترة بالذات، أي بالموازاة مع حدوثها؟**

– أظن أن الإجابة قد تكون نعم، وأنا متفائل بأن الأدباء والمثقفين العرب قادرون في المرحلة المقبلة على إعادة سرد ما وقع بطريقة تستخدم الخيال وتعمل على تركيب الصور المختلفة. لكن بعض الكتاب العرب سارعوا إلى الكتابة عن هذه الثورات من خلال أشكال فنية مثل القصص والشعر، بل إن الأديب المغربي الطاهر بن جلون، الذي يكتب بالفرنسية، كتب رواية عنوانها "بالنار" عن محمد البوعزيزي قبل أن يبرد دمه، وقبل أن تصل الثورة التونسية إلى قطف ثمار ما حصل في الأشهر الماضية. أظن أنه في الفن يصعب أن نكتب الأشياء بصورة مباشرة، في الوقت الذي لم تتوضح فيه اللحظة التاريخية التي انفجرت فيها الثورات أو الاحتجاجات.

مشكله الأدب تكمن في أنه يحتاج نوعا من النظرة عن بعد إلى الأحداث، حتى يستطيع صياغتها بطريقة تجعل هذه الأحداث أمثولة من أمثولات التاريخ، بمعنى أن تصبح حدثا أساسيا يمكن أن يستلهمه الناس فيما بعد. قيل فيما مضى إن الشعر يستطيع أن يكتب الأحداث الساخنة، لكني أظن أنه هو الآخر يحتاج إلى هذه المسافة بين الحدث والعمل الفني. وأظن أيضا أن السينما تستطيع أن تلتقط ما حدث وتعيد صياغته بطريقة مختلفة، وقد سمعت من بعض السينمائيين وبخاصة المصريين أنهم حينما ذهبوا إلى ميدان التحرير أو إلى مناطق أخرى خلال الثورة المصرية، وبسبب الوهج الكبير للحدث وعدم قدرتهم على الانفصال العاطفي عما يحدث، كانوا يضعون كاميراتهم جانبا ولا يصورون. أظن أن المسألة شديدة التعقيد في تحويل الأحداث إلى أعمال فنية، سواء كانت متوسطة أو صغيرة أو كبيرة، ونحن ننتظر مرور فترة من الزمن لنرى هل بالفعل يستطيع الكاتب والمثقف العربي وحتى المسرحي والنحات أن يجسدوا هذه الثورات التي قلبت وجه التاريخ في العالم العربي خلال الأشهر الأخيرة.

*** كخلاصة، هل تتوقع "تحرر" المثقف العربي من تدجين السلطة له ليعود إلى عمله البحث الذي هو صلب الثقافة؟**

– المثقفون ليسوا فئة واحدة، فبعضهم مع السلطة وسيظلون جزءا من هذه السلطة، لأنهم كما يقال في الثقافة العربية يحبون ذهب المعز ويخافون سيفه. هؤلاء الأشخاص قد يظلون عاملين في كنف السلطة ويحاولون أن يستفيدوا من أعطياتها. لكن هناك بعض المثقفين الذين لهم موقف شديد الوضوح من السلطة، ويحاولون أن يكونوا دائما بعيدين عنها ويقفون إلى جانب تطلعات الناس والجماهير والفئات المهمشة في المجتمع. شخصيا أومن بأن على المثقف أن يكون بعيدا عن السلطة، لأنه حالما أصبح جزءا من منها فان صفة الشاهد، والقادر على نقد هذه السلطة وأفعالها، تنتفي في هذه الحالة. أنا أومن بالتفسير

الذي قدمه الناقد والمنظر الفلسطيني الأصل الأمريكي الجنسية ادوارد سعيد حول دور المثقف الذي يجب أن يقول الحقيقة للسلطة أينما وجدت، ومهما كان اللون الذي اتخذته هذه السلطة. على المثقف أن يكون ناقدا للسلطة لا جزءا منها.

أجرى الحوار عبد المولى بوخريص

دويتشه فيله 2011

أرونداتي روي في حوار حول حركة "احتلوا"

ترجمة، فخري صالح

رغم أن شهرتها تعود إلى حصولها على جائزة البوكر البريطانية للرواية عن روايتها اليتيمة "إله الأشياء الصغيرة" (1997) إلا أن أرونداتي روي معروفة في الهند والعالم لكونها تنشط ضد العولمة والإمبريالية وبناء السدود الضخمة في الهند، وكذلك ضد التسلح النووي في الهند وأخطار القنبلة النووية التي يتباهى كل من الهند والباكستان بامتلاكها. وقد كتبت روي عددا من الكتب، التي لاقت رواجا كبيرا في العالم الناطق بالإنجليزية، وكذلك في بلدها الهند، وكلها تدور حول السياسات الكونية والعولمة المتوحشة، والحرب على الإرهاب، وعودة الاستعمار الأمريكي لينتشر على الأقدام في بعض المستعمرات الغربية العتيقة.

في هذا الحوار اللامع الذي نشرته صحيفة الغارديان معها في 30 تشرين ثاني (نوفمبر) 2011، وأجرته معها آرون غوبتا Arun Gupta، تتأمل روي ظاهرة حركة "احتلوا وول ستريت"، وتربطها بما يحدث في الهند والعالم وضرورة إيجاد خيال جديد يتجاوز الخيالين الرأسمالي والشيوعي.

*** لماذا رغبت بزيارة حركة "احتلوا وول ستريت" وما هي الانطباعات التي خرجت بها من تلك الزيارة؟**

– كيف يمكن لي أن لا أرغب في فعل ذلك؟ يبدو لي أن من المتوقع من واحدة مثلي، قضت سنوات طويلة تفعل أشياء شبيهة على الصعيد الثقافي والنظري، أن تفعل ما فعلته فتزور معتصمي وول ستريت. لكن رغم ذلك، فإنني لا أستطيع إنكار مشاعر الدهشة والاستغراب والبهجة التي انتابتني. أردت، بوضوح، أن أتبين بنفسي المدى الذي بلغه هذا الفعل، وحجمه، ونسيجه، وطبيعته. ففي المرة الأولى التي ذهبت فيها إلى هناك، حيث رأيت كل تلك الخيام منصوبة، بدا لي الأمر أقرب إلى أن يكون نوعا من الاعتصام منه إلى حركة احتجاج. لكن الأمر بدأ يتوضح فيما بعد ويعلن عن نفسه. كان بعض الناس يحتلون الأرض فيما ترك موضوع التنظيم والتفكير لأناس آخرين. وكما قلت، في حديثي أمام جمهور "جامعة الشعب" People's University، فإن ما يحدث هو بمثابة لغة سياسية جديدة تدخل الاستعمال لأول مرة في الولايات المتحدة، لغة كانت تعد فضائحية منذ فترة قصيرة للغاية.

*** هل تعتقدين أنه ينبغي لحركة احتلوا أن تعرّف نفسها باحتلال فضاء بعينه أم باحتلال فضاءات عديدة؟**

– لا أظن أن الأمر يتعلق باحتلال أراض وأماكن، بل هي تتعلق بالأحرى بإعادة إشعال الخيال السياسي.

ولا أظن في الوقت نفسه أن الدولة ستسمح للناس باحتلال فضاء محدد، إلا إذا شعرت أن ذلك سيقود إلى نوع من الرضا عن النفس، وأن فاعلية الاحتجاج وطابعه الملح سوف يتبخران. إن حقيقة أن الناس في نيويورك، وفي أماكن أخرى، ضُربوا وأُخلوا من المكان، يدل على عصبية المؤسسة الحاكمة وارتباكها. أظن أن الحركة سوف تتحول، أو أنها ينبغي أن تتحول، إلى حركة من الأفكار قابلة للتغير والتحول بسرعة، وكذلك إلى فعل، حيث يبقى عنصر الإدهاش والمفاجأة سمة المحتجين. علينا أن نحافظ على طبيعة الكمين الثقافي والمظاهر الفيزيائية الملموسة التي تفاجئ الحكومة والشرطة. على الحركة أن تستمر في إعادة تخيل نفسها، لأن احتلال الأرض قد لا يكون مسموحا به في دولة قوية وعنيفة مثل الولايات المتحدة.

*** احتلال الأماكن العامة يثير خيال الناس. ما سر هذا التأثير من وجهة نظرك؟**

– أظن أن هناك عدم رضا، يرقد تحت الجلد، تعمل هذه الحركات على التعبير عنه بصورة مفاجئة. حركة "احتلوا" عثرت على أماكن حيث الناس يشعرون بالغضب ويمكن لهم أن يأتوا ويشاركوا. وهذا مهم للغاية، كما نعرف جميعا، وضروري بالنسبة لأية حركة سياسية. الأماكن التي تواجدت فيها حركة "احتلوا" أصبحت مواضع يمكن أن تقيس فيها مستويات الغضب وعدم الرضا.

*** ذكرت أنهم معرضون للهجوم. هناك عشرات من مواقع الاحتجاج منع الوصول إليها، أو أنها أخليت، على الأقل بصورة مؤقتة، خلال الأسبوع الأخير. فما هي الوجهة التي ترين أن الحركة سوف تتخذها مستقبلا؟**

– لا أدري فيما إذا كنت الشخص الصحيح القادر على الإجابة على مثل هذا السؤال، خصوصا أنني لا أقضي الكثير من الوقت في الولايات المتحدة. لكنني أتوقع أن تستمر الحركة في إعادة تحشيد نفسها في أشكال مختلفة من الغضب الذي أدى إليه القمع، ما يجعل الحركة تتوسع وتمتد إلى أماكن أخرى. أخيرا، فإن الخطر الداهم الذي يتهدد الحركة هو أنها سوف تتزامن مع حملة انتخابات الرئاسة المقبلة. لقد رأيت ذلك يحدث في الحركة المناهضة للحرب هنا، وأنا أرى ذلك يحدث على الدوام في الهند.

في النهاية، فإن الطاقة والعمل كليهما يذهبان من أجل المشاركة في حملة انتخاب "الشخص الأفضل"، وهو في هذه الحالة باراك أوباما الذي يستمر في الحقيقة في نشر الحروب في أنحاء العالم جميعها. ويبدو لي أن الحملات الانتخابية تعمل على امتصاص طاقة الغضب كلها، والذكاء السياسي، وسط استعراض الفودفيل Vaudeville العظيم هذا، بحيث ننتهي أخيرا إلى الموضع الذي بدأنا منه.

*** مقالاتك، مثل "تحقيق الصالح العام" و"السير مع الرفاق"، تركز عدستها على الشركات والجيش والدولة التي تحتل أراضي الناس في الهند. كيف يمكن مقارنة هذه الأشكال من الاحتلال ومقاومتها بحركة "احتلوا وول ستريت"؟**

– آمل أن يكون الناس في حركة احتلوا واعين سياسيا بما فيه الكفاية أنهم لكونهم يتعرضون للإقصاء والحذف من مشهد مراكمة الثروات الفاحشة في الولايات المتحدة، بأيدي عدد من الشركات والمؤسسات الضخمة، هو جزء من نظام الحذف والإقصاء نفسه، ومن الحرب التي تشن من قبل تلك الشركات في أماكن أخرى مثل الهند وإفريقيا والشرق الأوسط. إننا نعلم تماما، منذ حدوث الكساد الكبير، أن واحدا من السبل

الأساسية التي عملت الولايات المتحدة من خلالها لتحقيز اقتصادها ونموه تمثل في تصنيع الأسلحة وتصدير الحرب إلى دول أخرى. ولهذا، وبغض النظر فيما إذا كانت هذه الحركة معنية بتحقيق العدالة للمحرومين في الولايات المتحدة، أو كانت حركة تهدف إلى مواجهة نظام التمويل الكوني الذي يعمل على إيجاد مستويات من الجوع والفقر إلى حد نعجز عن تخيله، فعلينا أن نقر بأهمية هذه الحركة.

* **كتبت عن حاجتنا إلى خيال مختلف عن ذاك الخاص بالرأسمالية. هل يمكن أن تحدثينا عن ذلك؟**

– إننا عادة ما نستعمل، دون حيطة، مصطلح الرأسمالية، التي تكون فيها العلاقة حميمة بين رجال الأعمال وموظفي الدولة، أو الرأسمالية الليبرالية، لنتجنب في الحقيقة الحديث عن الرأسمالية ذاتها. لكننا عندما نشهد ما يحدث في الهند والولايات المتحدة – حيث يتم تعليب النموذج الاقتصادي في الولايات المتحدة تحت مسمى "الديموقراطية"، ويتم فرضه على دول العالم جميعها، باستخدام القوة العسكرية إن لزم الأمر، قد أدى في الولايات المتحدة نفسها إلى امتلاك أربعمائة شخص ثروة تقارب نصف ثروات أمريكا كلها. هناك الآلاف يفقدون أعمالهم وبيوتهم، في الوقت الذي تقوم فيه الدولة بإنقاذ الشركات من خلال ضخ مليارات الدولارات في شرايينها. هناك مائة شخص في الهند يملكون ربع الناتج القومي الهندي. هناك خطأ فادح يحدث. ينبغي أن لا يسمح لأي شخص أو شركة بمراكمة ثروات غير محدودة، بمن فيهم الكتاب ذائعو الصيت، مثلي، الذين تتدفق إلى حساباتهم أموال كثيرة كل يوم. ينبغي أن لا يكون المال مكافأتنا الوحيدة. فالشركات التي تراكم تلك الأرباح الضخمة يمكن أن تمتلك كل شيء: الإعلام، والجامعات، والمناجم، وصناعات الأسلحة، والمستشفيات وشركات التأمين الصحي، وشركات الأدوية، والمؤسسات غير الحكومية. إنها تستطيع شراء القضاة، والصحفيين، والسياسيين، ودور النشر، ومحطات التلفزيون، ومحلات بيع الكتب، وحتى الناشطين. هذا النوع من الاحتكار، والملكية العابرة للمؤسسات، ينبغي أن يتوقف. إن عملية الخصخصة الشاملة للعناية الصحية، والتعليم، والمصادر الطبيعية، والبنيات التحتية الضرورية ـ كل ذلك هو شيء ملتو ومناقض لمهمة الدولة في وضع مصالح الناس والبيئة في بؤرة عملها – وينبغي أن يتوقف. إن مراكمة الثروات غير المقيدة في أيدي الأفراد والشركات ينبغي أن تتوقف. كما أن وراثة الأبناء لآبائهم الأغنياء جدا ينبغي أن تتوقف كذلك. علينا أن نصادر أموال من صادروا أموال الناس ونعيد توزيعها.

* **ما هو الخيال المختلف الذين تدعين إليه؟**

– لقد صرح وزير الإسكان في الهند أنه يريد لسبعين في المائة من الشعب الهندي أن يسكنوا في المدن، ما يعني نقل حوالي خمسمائة مليون إنسان من أراضيهم وبيئاتهم. ولا يمكن تحقيق هذا دون تحويل الهند إلى دولة عسكرية. لكن في الغابات في وسط الهند، وفي المناطق الريفية، هناك حرب كبيرة يجري شنها. ملايين من البشر يطردون من أراضيهم من قبل شركات المناجم، وبسبب عمليات بناء الجسور، والعمليات الإنشائية للشركات، وهناك معركة كبرى تخاض ضد السكان. هؤلاء أناس لم يتم إقناعهم بالمشاركة والتواطؤ مع

ثقافة المجتمع الاستهلاكي، من خلال إشاعة المفاهيم الغربية للحضارة والتقدم. إنهم يقاتلون من أجل الحفاظ على أرضهم وأماكن عيشهم، ويرفضون أن يتم نهبهم لكي يأتي واحد من بعيد و"يتقدم" على حسابهم. هناك الملايين في الهند ممن جرى تشريدهم داخل بلدهم، وهم الآن يضعون أجسادهم على السكة ويقاتلون من أجل استعادة حقوقهم. إنهم يقتلون ويسجنون بالآلاف. هناك إذن معركة خاصة بالخيال، معركة لإعادة تعريف معنى الحضارة، معنى السعادة، معنى الرضا والشعور بتحقيق الذات. هذه المعركة تتطلب أن يرى العالم أنه في مرحلة من المراحل، وبعد أن يتم استنزاف موارد المياه والمعادن الباقية في المرتفعات الجبلية، سوف نواجه أزمة لا حل لها. ومن صنعوا تلك الأزمة، في المقام الأول، لن يكونوا هم القادرين على حلها. وهذا يتطلب الإصغاء باهتمام إلى من يملكون خيالا مغايرا: خيالا آتيا من أرض غير أرض الرأسمالية، أو الشيوعية. سوف نعترف متأخرين أن هؤلاء الناس، مثلهم مثل ملايين السكان الأصليين الذين يحاربون احتلال أراضيهم وتدمير بيئاتهم - أولئك الذين مازالوا يعرفون أسرار العيش المستدام - ليسوا آثارا من الماضي، بل هم أدلاؤنا إلى المستقبل.

*** في الولايات المتحدة، كما تعلمين، يبدو الخطاب السياسي مهووسا بالطبقة الوسطى، لكن حركة احتلوا، ولأول مرة منذ عقود، جعلت الفقراء والمشردين في بؤرة الخطاب العام. هل يمكن أن تعلقي على ذلك؟**

— إنه عكس ما يمكن أن تريه في الهند. ففي الهند ينتشر الفقر بصورة هائلة بحيث لا تستطيع الدولة السيطرة عليه. تستطيع ضرب الناس، ولكنها لا تستطيع منع الفقراء من التدفق في الطرقات، والمدن، والحدائق العامة، ومحطات القطارات. أما الفقراء هنا فلم يكونوا يُرون لأن نموذج النجاح هنا، الذي كان يُسوّق إلى العالم، يستدعي إخفاء الفقراء وعدم عرض الحالة التي يبدو عليها السود. فقط الناجحون من الشعب الأسود، لاعبو كرة السلة، والموسيقيون، وكوندوليزا رايس، وكولين باول. لكنني متأكدة أنه سيأتي الوقت الذي تصوغ فيه الحركة شيئا أكثر من مجرد التعبير عن الغضب.

***ككاتبة، كيف تنظرين إلى كلمة "احتلال"، التي استعادت معناها الإيجابي الآن بعد أن كانت على الدوام واحدة من أكثر الكلمات بشاعة في لغة السياسة؟**

— ككاتبة، قلت، على الدوام، إنه من بين أشياء أخرى ينبغي استعادتها، إضافة إلى الثروات الضخمة البشعة لأصحاب المليارات، علينا استعادة اللغة. فقد استخدمت اللغة لتعني عكس ما تعنيه تماما عندما يتحدثون عن الديموقراطية والحرية. لهذا فإنني أظن أننا عندما نقلب كلمة "احتلال" على رأسها فإن ذلك يعد شيئا جيدا. لكنني أريد أن أقول إن ذلك يحتاج إلى مزيد من العمل. علينا أن نقول:"احتلوا وول ستريت، لا العراق"، "احتلوا وول ستريت، لا أفغانستان"، "احتلوا وول ستريت، لا فلسطين". علينا أن نضع الشيئين مقابل بعضهما، وإلا فإن الناس لن يعودوا قادرين على قراءة الإشارات.

***كروائية، كتبت كثيرا عن دوافع الشخصيات وكيف تقوم بتأويل الواقع. وفي هذا البلد فإن كثيرا ممن التقيناهم من حركة احتلوا يبدون غير قادرين على توفيق رغباتهم بخصوص أوباما مع ما يمثله أوباما بالفعل. وكلما تحدثت لهم عن**

سجل أوباما قالوا لي: "آه، إن يديه مقيدتان؛ علينا أن نلوم الجمهوريين، فليست غلطته." لماذا في اعتقادك يكون رد فعل الناس على هذه الشاكلة، حتى ضمن حركة احتلوا؟

– حتى في الهند لدينا المشكلة نفسها. لدينا حزب يميني شرس، وشرير بصورة شديدة الوضوح، هو حزب باريتيا جاناتا (BJP)، ولدينا حزب المؤتمر الذي يفعل أشياء أسوأ، لكنه يفعلها تحت جنح الليل. إن الناس يشعرون أن الخيارات المتاحة أمامهم هي أن يصوتوا لهذا الحزب أو ذاك. النقطة التي أود أن أؤكد عليها، هي أنه بغض النظر عن الجهة التي تود التصويت لها، فإن ذلك لا ينبغي أن يستنفد الأوكسجين كله من الجدل والحوار السياسيين. إنه مسرح مصطنع مصمم بحيث يمكنهم من تصنيف الغضب وتعريفه وجعلك تشعرين أن هذا ما يفترض بك أن تفكري به وتتحدثي عنه، في الوقت الذي تكونين فيه في الحقيقة واقعة في أسر استعمال واحد من مسحوقي غسيل تصنعهما الشركة نفسها.

لم تعد الديموقراطية تعني ما يفترض أنها كانت تعنيه. لقد أعيدت إلى المشغل، وفُرِّغت كل مؤسساتها من الداخل، ثم إنهم قاموا بإعادتها إلينا بوصفها وسيلة تمثل حرية السوق، والمؤسسات والشركات الكبيرة. فهي وجدت لخدمة هذه الشركات والمؤسسات، وتدار من قبلها. وحتى لو صوتنا فينبغي أن لا نصرف الكثير من الوقت والطاقة الثقافية على اختياراتنا، بل أن نبقي أعيننا مفتوحة على الكرة.

***هذا يدل أيضا على فشل الخيال؟**

– إنه نوع من السير داخل مصيدة معدة بشكل جيد. لكن هذا يحدث في كل مكان، وسوف يستمر في الحدوث. إنني أعلم أنني إذا عدت إلى الهند، وحكم حزب باريتيا جاناتا الهند فسوف أواجه مشكلات أكبر بكثير من تلك التي تواجهني في زمن حكم حزب المؤتمر. لكن، وعلى الصعيد المنهجي، وفيما يتصل بالطريقة التي تحدث فيها الأشياء، ليس هناك اختلاف، لأنهم يتواطؤون فيما بينهم طيلة الوقت. ولذلك لن أضيّع حتى ثلاث دقائق من وقتي لأقول للناس: صوتوا لهذا الحزب أو ذاك.

***هناك سؤال طلب مني كثيرون توجيهه لك: متى تنتهين من روايتك التالية؟**

– ليس لدي جواب لهذا السؤال... ببساطة لا أعرف. الروايات شيء غريب، غير متبلور، وهش. ولذلك نستمر في التجول وخوذ الوقاية من الحوادث على رؤوسنا، ونحن نحمل آلاتنا الموسيقية معنا.

***هل تلهمك حركة احتلوا كروائية؟**

– دعينا نقل إنها تريحني. أشعر بطرق عديدة أنني كوفئت على ما عملته، إلى جانب مئات الأشخاص مثلي، حتى لو كان ذلك يبدو عقيما أحيانا.

خـاتـمة

طريق الحرية الطويل الطويل

يعلمنا التاريخ أن المراحل الزمنية التي تعقب الثورات والهبات الجماهيرية تكون في العادة الأكثر عسرا، فتنتشر فيها الفوضى وانعدام الأمن، ويعم فيها عدم اليقين، ويتقلب فيها الناس من اليمين إلى اليسار، ويخون بعض أصحاب المبادئ مبادئهم مفضلين بريق السلطة اللامع الأخاذ. سبب هذا التشوش والفوضى يعود، في تأويل علماء التاريخ، إلى تخلخل السائد واهتزاز القيم، حتى لو كانت تلك القيم فاسدة مرذولة، كما يعود إلى عدم تيقن الناس من صلاح نموذج بعينه من العيش.

وعلى الرغم من أن العالم العربي لم يغادر بعد مرحلة الثورات والهبات الجماهيرية، فهناك دم مازال ينزف وخراب كثير نرجو أن يحمينا الله منه، إلا أننا دخلنا المنطقة الرمادية، أي مرحلة اللايقين وافتقاد الطريق. صحيح أن العرب ثاروا من أجل الحرية والكرامة وتحقيق العدالة الاجتماعية والديموقراطية، إلا أن تلك العلامات الكبرى بحاجة إلى نضال طويل لجعلها ممكنة. فميراث الاستبداد شوه النفوس وصنع مراتبيات تأبى أن تزول، والقادم إلى السلطة يقلد الذاهب عنها، بل إنه يريد أن يخلف الله في الأرض ظنا منه أن في إمكانه أن يستعبد الناس "وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا" كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

معركة العالم العربي المقبلة ليست مع الاستبداد فقط، بل مع الهيمنة الخارجية والداخلية، مع الاستعمار الأمريكي الغربي القادم الذي يريد أنن يبدل حلفاءه الجدد بحلفائه الأقدمين، وإسرائيل التي ترغب في تفتيت العرب حتى يصيروا أضعف فأضعف لا حول لهم ولا قوة. لكن معركة العرب الأهم سوف تدور حول الحريات التي ينبغي أن تنتزع بالصراع طويل النفس، وهي تبدأ من حرية الأفراد ولا تنتهي بالحريات الثقافية والفنية. على الحكام الجدد،

مهما كانت ألوانهم ومعتقداتهم ومصالحهم وتحالفاتهم، أن يفهموا أن الناس ثاروا ليكونوا أحرارا، وأنهم لم يخرجوا من أقفاص الاستبداد السابق ليدخلوا أقفاصا جديدة مهما كانت أشكالها أو ألوانها أو أحجامها. فالتاريخ يعلمنا أيضا أن الدم الذي يسيل يعبّد درب الحرية مهما طال هذا الدرب وتكاثرت فيه الصعوبات.

التاريخ يعلمنا أيضا أن التطرف يذرّ قرنه في المراحل التي تتلو الثورات. لكن هذا التطرف لا يدوم، فسنة الحياة هي الاعتدال، وإلا هلك الضرع والنسل. وها نحن نشهد التطرف يضرب ديار العرب من أقصاها إلى أقصاها. ليس ذلك تدبيرا مقصودا من فاعلين يضمرون بالعرب شرا فقط، بل هو أيضا انفجار لقمقم الجنون الذي منعه الاستبداد طويلا من الظهور إلى أرض العلن. بذرة التطرف مزروعة في ثقافتنا، ولا يمكن القضاء عليها إلا بنشر المعرفة والعلم وتعليم الناس التسامح والمساواة، وسيادة القانون والديموقراطية الاجتماعية قبل السياسية. إن شيمة المتطرف هي غَصْب الناس على رؤية ما يراه، وإجبارهم على فعل ما يعتقد جازما أنه الحق، فكيف يمكن إقناعه بأن ما يفعله مخالف للطبيعة الإنسانية، وأن حَمْل الناس على غير ما يرغبون يدمر العمران ويهلك البشر؟ إن الدولة التي تقصف شعبها بالطائرات والمدافع والدبابات تمثل نوعا مرعبا من التطرف. وكذلك المتطرف، باسم الدين والعقيدة، الذي يحمل السيف مهاجما مهرجانا، أو مانعا عرضا مسرحيا، يفسد في الأرض ويخالف طبيعة الحياة التي تمشي إلى الأمام وتعاند العودة إلى زمان الاستبداد الذميم. لكن تطرف الدولة وكذلك تطرف الجماعات والأفراد آيل إلى زوال مهما طال طريق انتزاع العرب لحرياتهم. إنه في نظري أمل لا شفاء منه.

للمؤلف

- القصة القصيرة الفلسطينية في الأراضي المحتلة (1982).
- مختارات من القصة الفلسطينية في الأرض المحتلة (1982).
- أبو سلمى: التجربة الشعرية (1982).
- في الرواية الفلسطينية (1985).
- أرض الاحتمالات: من النص المغلق إلى النص المفتوح في السرد العربي المعاصر (1988).
- وهم البدايات: الخطاب الروائي في الأردن (1993).
- شعرية التفاصيل: أثر ريتسوس في الشعر العربي المعاصر، دراسة ومختارات (1998، ط2 2009).
- أفول المعنى: في الرواية العربية الجديدة (2000)، طبعة ثانية بعنوان: الرواية العربية الجديدة، 2009.
- دفاعا عن إدوارد سعيد (2000).
- عين الطائر: في المشهد الثقافي العربي(2003).
- إدوارد سعيد: دراسة وترجمات (2009).
- قبل نجيب محفوظ وبعده: دراسات في الرواية العربية (2010).

نقل من الإنجليزية إلى العربية:

- النقد والأيديولوجية، تيري إيجلتون (طبعتان: بيروت 1992، القاهرة 2004).

كتاب الثورات العربية

يتضمن هذا الكتاب، الذي كتب على وقع أحداث الثورات والانتفاضات والاحتجاجات العربية خلال عامي 2011 و2012، سلسلة من المقالات التي تسعى إلى تشريح العلاقة التي تربط المثقفين بالسلطة من جهة والشعوب من جهة أخرى. وقد حاولت ترتيب المقالات حسب موضوعاتها وبؤر تركيزها، لكنني في الوقت نفسه سعيت إلى الحفاظ على تسلسل نشرها في عدد من الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية العربية.

تتسم هذه المقالات بالحماسة الشديدة للتحولات الجارية في الوطن العربي، وتحتفي بخروج مارد الشعوب من قمقمه، رغم التراجعات والانتكاسات التي شهدناها في أعقاب الثورات والانتفاضات. بهذا المعنى فإن ما كتبته هنا لا يتقصد تقديم تحليل للثورات العربية، بل تسجيل مشاعر مثقف عربي، ينوس
الرجاء والقنوط، تجاه ما حدث ويحدث، والتأكيد على أن يكون المثقف منخر
في هذه الثورات والانتفاضات، مدافعا صلبا عنيدا عن الحرية والعدالة والكر
الإنسانية، وحاملا لرسالة سياسية اجتماعية، لا مجرد مراقب للعالم من حو
يقوم بوظيفته الإبداعية منسحبا إلى برجه العاجي.

غلاف: محمد عبدالعزيز

9 789774 901980

دار العين للنشر